الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني

ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

اعتماد التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج بوعريريج

إعداد الطالبة :
- ليلى بوزيد

إشراف الأستاذ(ة):
د/ سهيلة قطاف

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
خميسي قايدي	برج بوعريريج	رئيسا
سهيلة قطاف	برج بوعريريج	مشرفا
مريم كفي	برج بوعريريج	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021–2022

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: 11)

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي بفضله ونعمته وفقني لإتمام هذا العمل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذه المذكرة.

كما أوجه شكري إلى الدكتورة الفاضلة قطاف سهيلة التي كانت مشرفة على هذا العمل

وعلى مجهوداتها القيمة في الاشراف والتوجيه.

والشكر موصول إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الذين تعاملت معهم خلال فترة البحث.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من كان عونا لي بعد الله عز وجل.

إلى زوجي العزيز الذي وجدت منه كل الدعم والمساعدة.

إلى اولادي ومن عرفت معهم لذة الحياة وجمالها جميلتي ملاك وصغيري انيس.

إلى روح امي الغالية التي ادعو الله ان يجعلها في الفردوس الأعلى.

إلى ابي نور عيني ومنير دربي الذي أتمنى من الله ان يحفظه.

إلى اخوتي وجميع افراد عائلتي.

إلى كل قارء لهذا العمل عسى لأن يفيده في مشواره العلمي وتحصيله الأكاديمي.

إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء طريقي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكروتقدير.....

إهداء.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول..... I

قائمة الأشكال..... II

قائمة المختصرات..... III

مقدمة..... أ–د

الفصل الأول: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الجزائري

تمهيد..... 02

المبحث الأول: أساسيات حول التكنولوجيا المالية 03

المطلب الأول : ماهية التكنولوجيا المالية 03

المطلب الثاني: قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية ومجالاتها..... 08

المطلب الثالث: الاستثمارات العالمية وشركات التكنولوجيا المالية 15

المبحث الثاني : عموميات حول القطاع المصرفي الجزائري 24

المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية..... 24

المطلب الثاني: تقيم واقع أداء النظام المصرفي الجزائري 47

المطلب الثالث : تقييم دور النظام المصرفي في ترقية المرفق العام الإلكتروني..... 57

خلاصة 64

الفصل الثاني: اعتماد التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR وكالة برج بوعريريج–

تمهيد..... 65

المبحث الأول: مدخل إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR..... 66

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR..... 66

المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك BADR وهيكله التنظيمي 71

المطلب الثالث : اليات النشاط الرقمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 76

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية حول اعتماد التكنولوجيا المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفي BADR 80

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج-696-..... 80
المطلب الثاني : التكنولوجيا المالية المعتمدة في وكالة BADR برج بوعريريج 84
المطلب الثالث: إنجازات الوكالة و المعيقات التي تواجهها في اعتمادها التكنولوجيا المالية..... 91
خلاصة 93
الخاتمة..... 94
قائمة المراجع..... 97
الملخص.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أسس التكنولوجيا المالية	07
02	تحديد مؤسسات التكنولوجيا المالية من منظور أهم الخدمات الما لية	14
03	تطور اهم مؤشرات الوساطة المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2013-2018	46
04	تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2013-2017	47
05	مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري سنة 2017	49
06	حجم البطاقات المتداولة في الجزائر سنة 2015	57
07	تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة في الوكالة خلال السداسي الأول من سنة 2022	88

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية	**05**
02	نسب استخدام المدفوعات الرقمية انطلاقا من الحسابات المصرفية عبر العالم	**08**
03	الأهمية النسبية لمنصات التمويل الجماعي من إجمالي حجم السوق.	**09**
04	يوضح ترتيب نسب تبني منتجات التكنولوجيا المالية حسب نوع الخدمة المقدمة	**10**
05	قطاعات التكنولوجيا المالية	**13**
06	مسح للمقدمين الرئيسين لخدماتFinTech حسب النشاط	**16**
07	إجمالي نمو الاستثمارات العالمية ضمن أبرز قطاعات التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2010-2019	**17**
08	حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية سنة 2019	**18**
09	أنواع الشركات التكنولوجيا المالية	**21**
10	تنظيم النظام المصرفي والمالي قبل قانون البنوك لعام 1986	**28**
11	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى نهاية 2009	**38**
12	هيكل الجهاز المصرفي الحالي البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل المرخصة إلى غاية 2017/01/11	**40**
13	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**75**
14	كيفية سير عملية السحب بالبطاقة البنكية في الجزائر	**77**
15	البطاقات البنكية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	**79**
16	الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج	**83**
17	الشباك الالي للنقود GAB	**85**
18	بطاقة ماستر كارد الكلاسيكية	**87**
19	بطاقة ماستر كارد تيتانيوم	**88**
20	جهاز الدفع الالكتروني TPE	**90**

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية
FinTech	التكنولوجيا المالية	Financial Technology
Startup	الشركات الناشئة	Startups companies
RegTech	التكنولوجيا التنظيمية	Regulatory Technology
	سلسلة الكتل	Blockchain
	العملات المشفرة	Crypto Currency
BTC	عملة البتكوين	Bitcoin
	العملة الرقمية	Digital Currency
AI	الذكاء الاصطناعي	Artificial Intelligence
ATM	أجهزة الصراف الالي	Automated Teller Machines
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et du Developpement Rural
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية الإلكتروني	BADR ONLINE
SMS	خدمة الرسائل النصية	Short Message Service
TPE	أجهزة الدفع الإلكتروني	Le Terminal De Paiement Electronique
DAB	الموزع الآلي النقدي	Distribiteur Automatique de Billets
GAB	الشباك الآلي للنقود	Guichet Automatique de Billets
SMS PUSH	خدمة الرسائل التلقائية	Short Message Service PUSH
SMS PULL	خدمة الرسائل حسب الطلب	Short Message Service PULL

مقدمة

يشهد العالم تحولا رقميا من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي بفضل خدمات التكنولوجيا المالية، هذه الأخيرة التي تستطيع إحداث تغييرات جذرية في قطاع الخدمات المالية، من نظم المدفوعات إلى خدمات التأمين، اعتمادا على تقنيات رقمية متطورة، حيث تقدم خدمات لكثير من الأفراد والشركات بطرق سريعة، سهلة، وأقل تكلفة، وأكثر أمنا واتاحة مقارنة بالوسائل التقليدية، ومع تنامي تأثير التكنولوجيا المالية على قطاع الخدمات المالية، أصبحت البنوك مجبرة على إدخال عناصرها ضمن منظومة عملها البنكي. مما سيُسهم بصورة أكبر في تغير النمط التقليدي للخدمات المصرفية والمالية، واعتماد الخدمات المالية الرقمية التي تشهد طلبا متزايدا ومتسارعا خاصة في ظل الإقبال المكثف على الهواتف الذكية واستخدام الأنترنت، حيث تعد التكنولوجيا المالية السبيل الوحيد لإنجاح هذا التغير من خلال تقنياتها المالية الرقمية.

تعد التقنيات المالية الرقمية فرصة للبنوك لتطوير أنشطتها وخدماتها المالية و باعتبارها المحرك الرئيسي الاقتصاديات الدول، وحفاضا على هذه المكانة، تعمل على ركوب موجة التكنولوجيا المالية بإعادة تجديد هياكلها القاعدية ، فتحسين وتطوير أدائها أصبح ضرورة ملحة لمواجهة موجة حدة المنافسة الداخلية والخارجية التي فرضتها شركات التكنولوجيا المالية، ، مما يساعدها على التوسع في تقديمها، وتحسن فرص الاستفادة منها، وتعزز الاحتفاظ بعملائها وتضمين بشكل أكبر غير المتعاملين معها، وهو ما سينعكس ايجابا على نمو وتطور أداء القطاع المصرفي بشكل سريع وفعال بجعله أكثر كفاءة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

النظام المالي الجزائري نظاما ذا طابع مصرفي، وقد شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات المصرفية، شملت إجراءات تهدف إلى تعزيز الأداء من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتقوية قواعده الرأسمالية وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية وتبني أنظمة الدفع الإلكترونية. إلا أن هناك صعوبة في وصول الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للخدمات المصرفية والمالية، ولهذا يقتضي الأمر ضرورة تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره تماشيا مع الظروف المحيطة به. من خلال ضرورة التكييف مع أسس التكنولوجيا المالية وتجاوز التحديات التي تعيق عملية تبنيها للاستفادة من منافعها.

ولمواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، ومعرفة مدى اعتمادها في القطاع المصرفي الجزائري قمنا بدارسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، باعتباره أحد أهم البنوك الرائدة في مجال الصناعة المالية.

إشكالية البحث:

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث والتي تتمحور في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى اعتماد التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

وتفصيلا لموضوع الدراسة، تم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

- ماهي التكنولوجيا المالية واهم قطاعاتها؟
- ما هو واقع أداء القطاع المصرفي الجزائري؟
- ما هي منافع وعوائق تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري؟

فرضية الدراسة :

انطلاقا من التساؤلات السابقة وإمكانية الإجابة عليها، فإن الدراسة بنيت على الفرضيات التالية:

-أن اعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وتعميم خدماته ومنتجاته.

-تبني التكنولوجيا المالية ينعكس ايجابا على مستوى أعمال وأداء القطاع المصرفي الجزائري إذا تم الأمر ضمن استراتيجية وطنية شاملة للاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية ومحاولة تجاوز العوائق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد أهم مواضيع العصر والتي تكمن في إظهار الإمكانيات الهائلة التي توفرها التكنولوجيا المالية للبنوك من أجل تعزيز أدائها، حيث أصبحت البنوك اليوم مجبرة على المسارعة في اعتماد التقنيات الرقمية من أجل السعي لرفع كفاءتها التشغيلية وزيادة قدرتها على الاستجابة لطلبات زبائنها من خلال تزويدهم بخدمات مصرفية ومالية أكثر ابتكارا لتوسيع محفظة زبائنها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نمو أداء القطاع المصرفي ككل.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير اعتماد التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية، وكيفية الاستفادة منها من خلال ماتتيحه من تقنيات مالية رقمية يمكن اعتمادها للرفع من أداء القطاع المصرفي الجزائري، مع معرفة واقع هذا الأداء من منظور الوساطة المصرفية والسالمة المالية وتعميم الخدمات المصرفية، إلى جانب تحديد المنافع المتوقعة والعقبات عند تبني التكنولوجيا المالية ضمن منظومة العمل المصرفي الجزائري.

المنهج المتبع:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الأكثر ملائمة لوصف وتحليل الإشكالية المطروحة، إلى جانب تحليل مجموعة من المؤشرات ذات العالقة بالوساطة المصرفية والسالمة المالية المعتمدة دوليا لتحديد أداء القطاع المصرفي الجزائري.

صعوبات الدراسة:

من بين صعوبات إعداد هذه الدراسة :

- صعوبة الحصول على المراجع الخاصة بموضوع التكنولوجيا المالية باللغة العربية كونه من المواضيع الحديثة.
- كذلك واجهتنا صعوبات في الجانب التطبيقي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة نجد:

1/ دراسة لجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان

(Implications of fintech developments for banks and bank supervisors)

الورقة هذه تجمع بين البحث التاريخي، وتحليل وسائل الإعلام الحالية، وتحليل منتجات التكنولوجيا المالية وتحليل السيناريوهات الممكنة التي تواجهها البنوك في ظل التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى استطلاعات الرأي حول أنشطة أعضاء لجنة بازل بشأن الرقابة المصرفية، لتوفير منظور استشرافي حول التكنولوجيا المالية وتأثيرها المحتمل على الخدمات المصرفية وعلى هذا العمل، حددت لجنة بازل الصناعة والاشراف المصرفي.

2/ دراسة (Anjan V.Thakor) بعنوان

(WHAT DO WE KNOW : FINTECH AND BANKING)

هذه الورقة عبارة عن مراجعة للأدبيات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتفاعلها مع البنوك. تشمل الدراسة الابتكارات في أنظمة الدفع بما في ذلك العملات المشفرة، وأسواق الائتمان بما في ذلك إقراض(P2P) ، والتأمين، Block Chain تقدم الورقة تعريف للتكنولوجيا المالية، وتدرس بعض الإحصائيات والحقائق المبسطة، ثم تستعرض الأدبيات النظرية والتجريبية.

3/ دراسة أحمد طه العلجوني ومنير سليمان الحكيم تحت عنوان

(Financial Technology in Banking Industry: Challenges and Opportunities)

تهدف الورقة في المقام الأول إلى تسليط الضوء على هذه الموجة من التطور في الصناعة المالية التي اقترنت بها التكنولوجيا العالية، كما تهدف إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

تمت مناقشة خلفية وتعريف التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى تحديد قطاعات سوق التكنولوجيا المالية الحالية وبعض منصات التمويل البديلة الخاصة بالتكنولوجيا المالية .في المرحلة الثانية، درست تأثير التكنولوجيا

المالية على الصناعة المصرفية والاستجابة المطلوبة لمواجهتها .كما اقترحت الورقة بعض العناوين البحثية المستقبلية حول تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة المالية والقطاع المصرفي في الدول العربية.

4/ دراسة وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور2018 تحت عنوان

توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة

هدفت هذه الدراسة الى تقديم مفهوم حديث يتعلق بالتكنولوجيا المالية وإبراز التحدي الذي تواجهه المؤسسات الناشئة التي تقدم خدمات متنوعة منها المدفوعات والعملات الرقمية تحويل الأموال سوق الإقراض للتمويل الجماعي إدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التامين. كما خلصت الدراسة الى ان الشركات الناشئة تواجه عدة تحديات وان معظمها رغم اخفاقها في الكثير من الحالات الا انها تشكل تهديدا للبنوك التقليدية نظرا لوجود شريحة واسعة من العملاء المتعطشين للتكنولوجيا والاستخدام الرقمي

5/ دراسة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، 2020، ما بعد التحول الرقمي التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء

تناولت الدراسة مؤشرات الثقة وكشاف المخاطر لمجموعة واسعة من البنوك الإسلامية والقائمين عليها، باعتبار التكنولوجيا المالية التحدي الأكبر الذي تواجهه الصناعة المالية الإسلامية، وقد هدفت إلى إجراء دراسة موضوعية حول مسائل ما بعد التحول الرقمي في القطاع المصرفي الإسلامي وتجربة العملاء، وخلصت الدراسة ضرورة توجه البنوك الإسلامية إلى ما بعد التحول الرقمي البسيط، إلى تحول أكثر عمقا ورقمية لتحسين المزايا التنافسية في السوق مع نظيراتها ، إذ البد أن تقدم البنوك مجموعة كاملة من الخدمات والأنشطة، سواء بمفردها أو عن طريق تحالف وشراكات مع جهات أخرى.

خطة البحث:

وبغرض الإحاطة التامة بموضوع الدراسة، والوصول إلى الأهداف المرجوة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين حسب مايلي:

الفصل الأول: وهو الفصل النظري للدراسة حيث يعالج مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الجزائري من خلال التطرق إلى ماهية التكنولوجيا المالية، وأهم قطاعاتها وشركاتها من جانب اخر تم التطرق الى عموميات حول القطاع المصرفي الجزائري من خلال ذكر اهم اصلاحاته وهيكله التنظيمي وتقييم واقع أداءه بالإضافة الى انجازات وتحديات المنظومة المصرفية الجزائرية.

الفصل الثاني: هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي للدراسة من خلاله حاولنا معرفة مدي اعتماد التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري بأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنموذج.

الفصل الأول:

أ ساسيات حول التكنولوجيا المالية
والقطاع المصرفي الجزائري

تمهيد:

في الآونة الأخيرة يشهد القطاع المالي ظهور الكثير من المجالات التي تهتم بالخدمات المالية بطريقة مختلفة عن الطرق التي عهدناها، فالتكنولوجيا المالية بمجالاتها المتعددة تعتبر أحدث مراحل تطور قطاع الخدمات المالية فهي تمزج أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من تقنيات وتستخدمها في القطاع المالي، لينتج عنه تقديم الخدمات المالية بوجه جديد تكنولوجي يتميز بالمرونة والسرعة وقلة التكلفة. من خلال المشهد الحالي لشركات FinTech وتأثيرها على الصناعة المالية، حاول القطاع المصرفي الجزائري اعتمادها في تقديم خدماته وذلك بإدخاله مجموعة من الإصلاحات وتحديث انظمته.

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الجزائري وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: أساسيات حول التكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: القطاع المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: أساسيات حول التكنولوجيا المالية:

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل المشهد وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية وذلك بتوفير حزمة من الخدمات المتسمة بالكفاءة والسرعة وانخفاض التكلفة. فهي تمزج أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا المالية من تقنيات وتستخدمها في القطاع المالي.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية:

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية:

حسب مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board يعرف التكنولوجيا المالية-Tech Fin" "على أنها "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.[1]

وحسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر بالتعاون بين مركزي ومضة وبيفورت فإن التكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأقل تكلفة وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة وذلك من خلال عروض ذات قيمة . وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وبالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين[2].

التكنولوجيا المالية أحيانا يعرف عنها التقنية المالية (الفنتك) أو Fintech " وهو مصطلح إنجليزي نتج من كلمتي: مالية (Financial) وتكنولوجيا (Technology).

ويقصد بذلك التقنيات المستخدمة في تقديم أو تحسين الخدمات المالية، حيث يعتبر مصطلح التكنولوجيا المالية من أكثر المصطلحات شيوعا في عصرنا الحالي [3].

إن مصطلح التكنولوجيا المالية يشير إلى الشركات أو ممثلي الشركات التي تجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة والمبتكرة [4].

---

[1] صندوق النقد الدولي. التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفصل الخامس، آفاق الاقتصاد الإقليمي. 2017.ص1.

[2] ومضة، بيفورت. التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاعات الخدمات المالية. 2016.ص7.

[3] بومود إيمان، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد10 العدد (1). 2020.ص 335.

[4] Al-Ajlouni, A., & Al-Hakima, M. (2018). Financial Technology in Bankig Industry : Challenges and Opportunities. Intrnational Conference on Economics and Administrative Sciences, 1-18. p2.

فهي تضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية [1].

كما تعرف التكنولوجيا المالية حسب تقرير مختبر" payfort" "wamda &" على أنها: تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها [2] .

يشير مصطلح التقنيات المالية الحديثة "«Fintech الى وسائل تقنية لتقديم والحصول على الخدمات المالية بما يؤدي الى تعظيم الفائدة لكل من مقدم الخدمة والمستفيد منها. تتضمن التقنيات المالية مجموعة من التطبيقات والمنتجات المالية الجديدة والمبتكرة، التي يمكن الاستفادة منها باستخدام التقنيات[3].

من خلال التعريفات السابقة، فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن مصطلح يدمج بين الجانب التكنولوجي والجانب المالي لتقديم الخدمات ومنتجات مالية مبتكرة، ذات كفاءة وفعالية وبأقل تكلفة.

ثانيا: تطور التكنولوجيا المالية

إن ظهور التكنولوجيا المالية متجذرة بعمق بالأزمة المالية 2008، حيث تآكلت الثقة بالنظام المصرفي ما خلق توقيت جيد وأرضية مناسبة للإبداع المالي ونمو الابتكارات المالية، فجيل الألفية أصبح مقارنة بجيل الرقمية قديما بما يكفي لتوقعات العملاء ومستوى تفضيلاتهم خاصة بالتركيز على خدمات الهواتف المحمولة، وحجم الإبداع فيها كان فوق مستوى ما يستطيعه المصرفيون التقليديون .

في هذا المشهد الجديد برز مقدمو التكنولوجيا المالية بخدمات ومنتجات جديدة بأقل التكاليف من خلال منصات مصممة جيدا وتطبيقات على الجوال من خلال شركات ناشئة تقدم الثقة والشفافية [4].

بالحديث عن ظهور التكنولوجيا المالية فإنه من الأهمية أن نلفت النظر أن هنالك ثلاث مراحل أساسية لتطور التكنولوجيا المالية بوجه عام[5].

---

[1] عبد الرحيم وهيبة. شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة عالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4 العدد (1).2018.ص34.

[2] سيد أعمر. وبن عبد الفتاح .التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. مجلة التكامل الاقتصاد، المجلد 8 العدد (1) .2020.ص70.

[3] نفيسة الخير، التقنيات المالية الحديثة، صندوق النقد العربي. 2020.ص5.

[4] أقاسم .والرحيم .التكنولوجيا المالية كتوجه نقدي ومالي جديد للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. مجلة الباحث الاقتصاد المجلد 7 العدد (11) .2019.ص 328.

[5] - Anjan V. Thakor. (2019). Fintech and Banking:What do we know, Journal of Financial Intermediation. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2019.100833 p2.

1 / **المرحلة الأولى (1866–1967):** يعود تاريخ التكنولوجيا المالية إلى النصف الأول من القرن التاسع، بإدخال التلغراف عام 1838 [1].ويمكن تتبع ذلك إلى جويلية 1866 عندما وقع أول اتصال عبر كابل نقل عبر المحيط الأطلسي، حيث تم تسهيل الاتصال بين أمريكا الشمالية وأوروبا من 10 أيام إلى 17 ساعة فقط.[2] وفي عام 1960 بدأت البنوك باستخدام أجهزة الكمبيوتر المركزية لحفظ السجلات وتخزين البيانات.

2/ **المرحلة الثانية (1967 –2008)**: شهدت هذه الفترة ما قبل أزمة 2008، انتشار رقمنه الخدمات المالية التقليدية نتيجة ظهور الأنترنت، امتدادا من أول صراف آلي ووصولا إلى الخدمات المصرفية الالكترونية. [3]

3 / **المرحلة الثالثة (2008 إلى الوقت الراهن)**: كان للأزمة المالية العالمية في عام 2008 ،دورا في إذكاء الاندفاع نحو الحلول التكنولوجية في التصدي للآثار التي خلفتها الأزمة [4]، ما أدى إلى ظهور شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس[5].

الشكل رقم 01: التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية

المصدر: (Anjan V. Thakor, FINTECH AND BANKING : What do we know? , Journal of Financial Intermediation, Washington University in St. Louis, CFAR, 2019, p. 3)

[1] Nicoletti, B. (2017). The future of Fintech (Integrating Finance and Technology in Financial Service). In Artificial Intelligence. P14

[2] Leong, K., & Sung, A. (2018). Fintech (Financial Technology): What is it and How to Use Technologies to Crete Businesse Value in Fintech Way? International, Journal of innovation, Management and Tzchnology, 9(2). P74

[3] فريد حبيب ليان. التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل. اتحاد شركات الاستثمار. 2019.ص9

[4] فريد حبيب ليان، مرجع نفسه. ص10

[5] سعيدة حرفوش. التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية .المجلد11 (03) .2019.ص728.

ثالثا: أهمية التكنولوجيا المالية

إن أهمية التكنولوجيا المالية ازدادت بتوفير الخدمات المالية على مدار السنة وخلال 24 ساعة وفي أيام العطل الرسمية، عكس البنوك والشركات التقليدية، وتكمن أهميتها فيما يلي [1] :

- ✓ تنويع نشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.
- ✓ تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التمويل الجماعي، وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية، والتي عجزت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين.
- ✓ تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة الإقليمية والدولية.
- ✓ تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إل ى الأدوات المالية، كالتسهيلات الائتمانية وغيرها بسهولة تامة.
- ✓ ساهم انخفاض التكاليف وسرعة الانجاز في زيادة الشمول المالي من خلال منتجات وخدمات وحلول جديدة أو مطورة وصلت لفئات كانت خارج دائرة القطاع المالي.

رابعا: خصائص ومزايا التكنولوجيا المالية واسسها

1- خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن وضع أهم خصائص للتكنولوجيا المالية في النقاط التالية [2]:

- ✓ التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمها ارت والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛
- ✓ التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.
- ✓ إن الخدمة المالية المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا.
- ✓ لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

2- مزايا التكنولوجيا المالية:

- ✓ انخفاض التكاليف.

[1] عبد الكريم أحمد قندوز. التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي. 2019.ص36.

[2] لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي، الواقع والافاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7 العدد (03). 2018.ص4.

- ✓ الدفع الفوري مع خيارات الدفع.
- ✓ رفع كفاءة عمليات الدفع.
- ✓ سهولة تحصيل الإيرادات.
- ✓ تيسير الخدمات للطرفين (المقدم-المستفيد).
- ✓ تسهيل وتنويع فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ رفع كفاءة أداء البنوك والعمل على مواكبة التطور التكنولوجي.
- ✓ تعزيز الشمول المالي.
- ✓ نمو التجارة الالكترونية.
- ✓ استقرار القطاع المالي[1] .

3- أسس التكنولوجيا المالية

لطالما نظرت الجهات الرقابية والجهات الإشرافية إلى الابتكارات المالية نظرة توجس، وعلى أنها تقوض استقرار النظام المالي، فالابتكار المالي يعني الخروج عن المألوف وبالتالي يعني عدم الاستقرار وهو ما ينافي أصل عمل تلك الجهات ولذلك تبنت مجموعة من الأسس نذكرها فيما يلي:

الجدول رقم 01: أسس التكنولوجيا المالية

الدمقرطة (Democratization)	فهي للناس ومن الناس، فالتقنيات المالية تهدف لخدمة الأفراد غير المشمولين بالخدمات المالية والمصرفية.
التفكيك (Disaggregation)	أرخص، أسرع، أفضل.
تفكيك الوساطة (Desintermidiation)	بالتقنيات المالية لم يعد هنالك حاجة لوجود وسيط وهو ما يقلل من التكلفة.
اللامركزية (Decentralization)	التقنيات المالية تقدم خدمات ذات تنظيم ذاتي، ودون الحاجة لوجود هيئة رقابية
عدم التحيز (Debiasing)	تستهدف التقنيات المالية التخلص من الكثير من المشاكل المرتبطة بالمعاملات المالية، مثل: عدم تماثل المعلومات، تضارب المصالح، الأخطار الشخصية

المصدر: أحمد قندوز،مرجع سابق، ص 46.

[1] مقال بواسطة إدارة التحرير، التكنولوجيا المالية fintech 11 /2019/07. https://arab. Cio :org

المطلب الثاني: قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية ومجلاتها

لقد ساهم ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في نشر استخدام التقنيات المالية في مختلف القطاعات، والتي مست الجانب التكنولوجي في تقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض، إدارة الثروة، وإدارة المخاطر وحتى التأمين.

أولا: قطاعات التكنولوجيا المالية

لقد تطّورت باقة المنتجات المقدمة من قبل شركات التكنولوجيا المالية بشكل متسارع مع الزمن، من خلال عروض الموجة الأولى (المدفوعات وحلول الإقراض) المنافسة للمنتجات والخدمات البنكية، ثم عروض الموجة الثانية (التحويل المالي الدولي، وإدارة الثروات، والتأمين) المنافسة المؤسسات المالية الأخرى.[1] يمكن تصنيف التقنيات المالية الحديثة في خمس مجموعات رئيسية:

1-خدمات المدفوعات الرقمية :

ساعد التغلغل الواسع للأنترنت، والاستخدام المكثف للهواتف الذكية وسهول الوصول لتطبيقات الدفع الإلكتروني، إلى تنشيط سوق المدفوعات الرقمية العالمية، أين تم تقدير حجمه ب 43,5 مليار دولار امريكي خلال سنة2018، ومن المتوقع أن يعرف نموا بمعدل 17,6 في المئة خلال الفترة (2019-2025) وتعتبر حلول الدفع الرقمية الفئة الأكثر أمانا وموثوقية مقارنة بالطرق التقليدية، لتميزها بالقدرة على إلغاء خطر السرقة وتخفف من الخسائر[2]. الشكل 01 يوضح لنا درجة الاعتماد على المدفوعات الرقمية عبر العالم.

الشكل رقم02: نسب استخدام المدفوعات الرقمية انطلاقا من الحسابات المصرفية عبر العالم

[1] لمياء عماني، وفاء حمدوش. تحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية منصات التمويل الجماعي نموذجا، المؤتمر العلمي الدولي الثامن المشترك حول الاعمال والادارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المنظمات الخاصة والعامة، بتعاون بين الجامعة الأردنية وجامعة القدس المفتوحة، الاردن. 23-2019/04/25.ص8.

[2] Grand view research. (2019). Digital Payment Market Size, Share & Trends Analysis Report By Solution, By Mode of Payment, By Deployment, By Enterprise Size, By End Use, By Region, And Segment Forecasts, 2019 – 2025. Disponible Sur le site: https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/digital-paymentsolutions-market P150

المصدر: وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي.دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12,العدد (4). 2021.ص545.

2- خدمات منصات التمويل الجماعي:

يشير التمويل الجماعي في سياق الشمول المالي إلى أسلوب تمويل قائم على آليات السوق، حيث يتم جمع الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية بكميات صغيرة، وتجاوز الوسطاء الماليين التقليديين، واستخدام الهواتف المحمولة والمنصات المستندة على الأنترنت للتواصل مع المقترضين، سواء لتمويل مشروع تجاري أو مشروع محدد أو احتياجات أخرى. يشمل سوق التمويل الجماعي عدة أنواع فرعية من المنصات تختلف فيما بينها من حيث طريقة حشد الأموال (التبرعات، المكافآت، إقراض النظراء، المشاركة في رأس المال)، وتعد المنصات القائمة على إقراض النظراء أبرز منصات التمويل الجماعي على الاطلاق، حيث تستحوذ بنحو 74 في المئة من حجم سوق التمويل الجماعي العالمي[1]. الشكل التالي يوضح لنا الأهمية النسبية لمنصات التمويل الجماعي من إجمالي حجم السوق .

الشكل رقم 03: الأهمية النسبية لمنصات التمويل الجماعي من إجمالي حجم السوق.

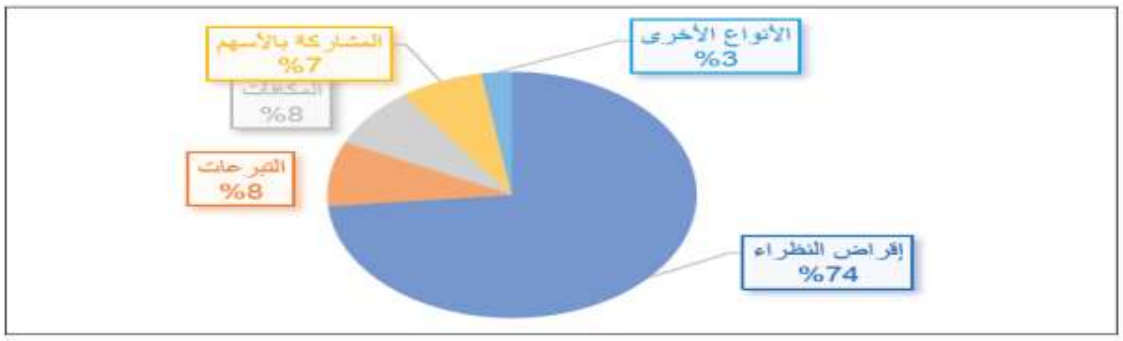

المصدر: وفاء حمدوش, لمياءعماني, سمية بن علي.مرجع سابق.ص545.

3-خدمات التامين:

تشير إلى مجموعة متنوعة من التقنيات الناشئة ونماذج الأعمال المبتكرة التي لديها القدرة على تحويل أعمال التأمين[2]، يسمح هذا النوع من التقنيات المالية الرقمية بتوفير حلول أكثر تخصيصا وبأقل تكلفة للعملاء. تعتبر البيانات عنصرا ضروريا في عمل شركات التكنولوجيا التأمينية، ألنها ترتبط بعملية تسعير المنتجات التأمينية وكذا إدارة المخاطر.

[1] هبة عبد المنعم، ويوسف رامي عبيد. منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية. صندوق النقد العربي، رقم 125. 2019.ص11.

[2] International Association of Insurance Supervisors. (2017). Fintech developments in the insurance industry. P09.

4- خدمة إدارة الثروات:

يتعلق الأمر من ناحية بإدارة المدخرات التي قد تكون لدى الأفراد والشركات وذلك بدعمها في مجال الادخار من خلال فهم أفضل للمبلغ المدخر وأين تم الاحتفاظ به، وما هي الفوائد المستلمة مقابل الادخار، مما يزيد من معدلات الادخار بشكل عام. ومن ناحية أخرى يتعلق الأمر أيضا بإدارة الاستثمار، بتوضيح كيف يتم استثمار الأموال استثمارا أمثال لتوفير عائد أفضل للأفراد أو الشركات، وهو ما يوفر خيارات استثمار أكثر وبأقل تكلفة.

5- خدمة تنظيم وإدارة المخاطر :

وهي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي[1] وإدارة المخاطر التشغيلية وتحسين التزامها التنظيمي. كما تشمل الحلول التي تساعد الهيئات التنظيمية على تنظيم الشركات التي تشرف عليها بشكل أفضل، تحسين عملية تجربة العملاء ومخارطهم، أتمتة ورقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال والتي تهدف إلى تقليل العائدات المحصلة بصورة غير مشروعة، والاستفادة من البيانات الضخمة لاستخراج رؤى السوق والعملاء [2].

الشكل رقم 04: يوضح ترتيب نسب تبني منتجات التكنولوجيا المالية حسب نوع الخدمة المقدمة

المصدر: وفاء حمدوش, لمياءعماني,سمية بن علي.مرجع سابق.ص546.

[1] شريف مصباح أبو كرش. عصر التكنولوجيا المالية الجديد (فنتك)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26، العدد 01،2019. ص.ص 8-12.

[2] Deepak. (2019). (WHAT IS REGTCH.? – YOUR GUIDE FOR , WORKING PEIPER ,. Disponible sur le site: https://kyc-chain.com/whatis-regtech-your-guide-for-2019/

حيث بدأت الشركات الناشئة في القطاعات المستحدثة في حدود سنة 2020 بالنمو في مجال إدارة الثروات، والتأمين، تنظيم وإدارة المخاطر.

ثانيا: التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية :

تعتمد التكنولوجيا المالية على مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية، نوجزها فيما يلي :

2-1- البيانات الضخمة :

هي مجموعات من البيانات ضخمة الحجم يمكن تحليلها حسابيا للكشف عن الأنماط والاتجاهات، لا سيما فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته، حيث تتسم البيانات الضخمة بسمات محددة وهي الحجم، التنوع، والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، الكشف عن الغش، إدارة المخاطر، والخدمات المالية الشخصية[1] .

2-2- سلسلة الكتل (البلوكشين) :

هي عبارة عن برنامج لا مركزي ومفتوح لجميع الذين يودون التعاطي بعمليات التبادل المالية والمصرفية والتجارية والأسهم في العالم، والأهم أنها تمتلك سجالا عالميا لكل التحركات المالية والتجارية التي تدخل إليه، وهي تقنية مشفرة وشفافة. وفي هذا الإطار تعمل شركة "فيزا إنك" من أجل زيادة قدرتها التنافسية على تطوير نظام Connect Visa B2B، والذي يضمن سرعة التحويلات التي تتضمن مبالغ كبيرة بين البنوك وبين الشركات.[2]

2-3 - العملة المشفرة :

هي عملة افتراضية لا مركزية تعتبر كأصول رقمية من تقنية " البلوكشين" مخزنة على وسائط إلكترونية، حيث تتميز بسرعة تسوية المعاملات، تخفيض الرسوم، القدرة على تسجيل وتخزين المعلومات تكون غير قابلة للتغيير، والأمان حيث تعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وهذا ما يعيق عملية اختراق تفاصيل معاملة معينة أو تغييرها[3].

2-4- العقود الذكية:

وهي برمجية مؤلفة من مجموعة من الكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين. يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة استيفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام إحدى

[1] فريد حبيب ليان، مرجع سابق، ص40.

[2] اتحاد المصارف العربية. البلوك تشين" ثورة تقنية في عالم المال والتجارة سيشهدها العالم في السنوات المقبلة، مجلة شهرية متخصصة، العدد 446. 2018.ص51

[3] صندوق النقد العربي. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. 2019.ص24.

المنصات. وتتميز هذه العقود الذكية بالاستقلالية مما يوفر في التكاليف، الأمن والحماية، صعوبة اختراق البيانات، والكفاءة في استخدام الوقت بحكم أنها ملفات الكترونية. [1]

2-5- الذكاء الاصطناعي:

تهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر ، وتساعد هذه التقنية البنوك على مكافحة غسيل الأموال، روبوتات الدردشة، الكشف عن الغش والاحتيال، التحليلات، إنشاء التقارير، وأتمته العمليات الآلية.[2]

2-6- الحوسبة السحابية:

عرفت ميكروسوفت الحوسبة الحسابية بأنها "تقدم خدمات الحوسبة (الخوادم، والتخزين، وقواعد البيانات، والشبكات، والبرمجيات، والتحليلات وأكثر من ذلك) عبر الأنترنيت، فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الأنترنيت، وبهذا تتحول ببرامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات[3] . وتوفر الحوسبة السحابية الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها عملاء اليوم.

ثالثا: مجالات التكنولوجيا المالية

لقد تم تطبيق التكنولوجيا المالية في ثلاثة مجالات مهمة ومترابطة هي:[4]

✓ **في مجال النظم** : حيث تستخدم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التكنولوجيا لترقية وتحديث أنظمة وعمليات الشركة، سواء داخليا او كمشاركين في كونسورتيوم. تطويرPaym (نظام الدفع عبر الهاتف المحمول).

✓ **في مجال B2B9**: حيث يكون البنك هو العميل او المؤيد أو شريك لشركةFinTech يقوم بشراء منتجات FinTech أو الاستثمار فيها أو المشاركة في تطويرها من أجل تحديث خدماتها الحالية التي توجه

[1]غسان سالم الطالب. العملات الرقمية وعلاقتها بالعقود الذكية، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، دبي. 2019.ص142.

[2]خيرالدين بوزرب. الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاع المصرفي: قراءة في التجربة الهندية مع دراسة حالة بنك HDFC، كتاب جماعي حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال. المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين- ألمانيا. 2019.ص ص156 -157.

[3]علي عبد الحسين الفضل. فاعلية الحوسبة السحابية في تدعيم قواعد البيانات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المختصين في المعلوماتية في المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 18، العدد03 .2016. ص ص246-268.

[4]مريم قشي، ايمان بركان .أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات «التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة »دار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.24-2021/03/25.ص6.

للعملاء أو تقديم خدمات جديد ة على سبيل المثال يوفر " Backbase" (حلول مصممة خصيصا للخدمات المصرفية للأفراد) منصات مصرفية رقمية للمؤسسات المالية الرائدة.

✓**في مجال B2C**: حيث تتنافس مؤسسات FinTech ضد البنوك الحالية ومؤسسات الخدمات المالية الأخرى للحصول على حصتها في السوق و هذا من خلال إعادة طرح المنتجات والخدمات التقليدية مثل خدمات الدفع والقروض بطرق تقديم جديدة وقيمة، أو عن طريق استخدام التكنولوجيا لبناء سوق الاحتياجات مزودي الخدمات المالية التقليدية، والنتيجة هي تحول في كيفية تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية ومقدمي هذه الخدمات.

أما عن القطاعات الرئيسية فقد اعتمدت الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية على المدفوعات وحلول الإقراض واعتمدت منصات P2P التمويل الجماعي، وشبكات الإقراض المباشر وحلول الدفع مثل« باي بال»، على التوجهات الكبرى لاقتصاد الإنترنت الناشئ: الاقتصاد التشاركي، وشبكات التواصل الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية .

ولكن حديثا نشأت ثلا ث توجهات تشير إلى نمو قطاعات الموجة الثانية والتي توجه التكنولوجيا المالية نحو التحويل المالي الدولي، وإدارة الثروات، والتأمين. في غضون ذلك، لاتزال سلسلة البلوكات التكنولوجية المستخدمة في التعاملات الرقمية فيً أوائل مراحلها ومن المحتمل أن تلعب دوراً محوريا يتعدى التمويل. يمكننا ملاحظة هذا التقسيم للقطاع في جميع مراحل البيئةّ الحاضنة المستحدثة والناشئة والمتقدمة. ولكن قطاعات الموجة الثانية تحصل على شهرة أكبر بمجرد أن تكون البيئة الحاضنةّ متقدمة وذلك لأنها تعتمد على قبول العملاء والجهات الناظمة للتكنولوجيا التي قدمتها الموجة الأولى.

الشكل رقم 05: قطاعات التكنولوجيا المالية

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بيرفورت2016. ص10

يمكننا ضبط تعريف محدد لكل نوع من أنواع المؤسسات المالية، وذلك من منظور الخدمات المالية والمصرفية التي توفرها وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تحديد مؤسسات التكنولوجيا المالية من منظور أهم الخدمات الما ليه

نوع النشاط	تعريفها	أمثلة عن المؤسسات الناشطة
Paytech	الدفع عن طريق الهواتف الذكية المحمولة والذي يعد الحل الأمثل لجميع أنواع المدفوعات؛	Leetchi, Le PotCommun, Lydia, Pumpkin, IbanFirst, Obvy
Insurtech	عبارة عن توظيف المبتكرات الرقمية ضمن مجال التأمين؛	Alan, Shift Technology, Minalea, Testamento, Inspeer
Regtech	تهدف إلى استخدام التكنولوجيا في تسهيل عملية مراقبة القواعد التنظيمية المالية والامتثال وإعداد التقارير؛	Amfine, Scaled Risk, Neuroprofiler, Fortia
Cryptocurrency Tech	نوع جديد من العملات تتمتع بقيمة نقدية افتراضية وتعتمد على تقنية التشفير لإنتاج وحدات جديدة من العملة ولتأمين وإدارة التحويلات المالية، الـ Blockchain أو " دفتر الأستاذ الموزع" تفرضها شبكة متباينة من أجهزة الكمبيوتر عبر العالم.	Abra, Bitspark, CoinPip,
Roboadvisor	يعنى بتقديم استشارات آلية حول الاستثمار وإدارة المحافظ الرقمية؛	Yomoni, Marie Quantier, Advize, WeSave, Nalo
Neobanks	نوع من البنوك المباشرة التي تستخدم الأنترنت في عملها تقدم خدمات مصرفية مبتكرة وبتكاليف منخفضة؛	Revolut, N26, Nickel, Orange Bank, Qonto, Shine, Ditto Bank
Cash management	أحد الحلول الرقمية الأكثر نجاعة لإدارة النفقات الشخصية أو التدفق النقدي للشركات؛	Linxo, Bankin, Yolt, Gest4U
Crowdfunding ou Crowdlending	منصات رقمية للتمويل الجماعي تقوم بدعوة عدد كبير من الأشخاص للمشاركة في تمويل مشاريع معينة؛	KissKissBankBank, Credit.fr, WiSeed, Bolden, WeShareBonds
Money Transfer	التحويلات الدولية للأموال فيما بين الأفراد أو المؤسسات عبر الأنترنت وباستخدام تطبيقات تكنولوجية مطورة.	Remitly, TransferWise, Revolut, CurrencyFair, Azimo, Moneytis, WorldRemit.

المصدر: مريم قشي، ايمان بركان، مرجع سابق، ص8.

المطلب الثالث: الاستثمارات العالمية وشركات التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلفه التقدم التكنولوجي في الجانب المالي لاقتصاد العالمي، أفرزت وجه تمويلي جديد وناشئ مجسد في الشركات الناشئة، والتي مثلت تحدي أمام البنوك التقليدية من جانب، ومن جانب آخر منافسا شرسا قد يقلل من فرصها الاستثمارية إذا لم تتدارك وتيرة العالم من تقدم رقمي بما يخدم زبائنها، حيث تسهم هاته التكنولوجيا في عدة ميزات تنعكس على المستثمرين الممولين من جهة وعلى المستفيدين من الخدمات المالية من جهة أخرى.

أولا: الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية Fin-Tech

عرفت ظاهرة الـ FinTech نموا قويا ومتسارعا بداية من العام 2010، وفي دراسة استقصائية أجرتها لجنة بازل على مجموعة الدول الأعضاء بها منتصف عام 2016، مستهدفة بذلك معرفة منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية التي يعتبرونها مهمة ضمن نطاق نشاطهم وتخصصهم، حيث شمل هذا الاستقصاء 727 مؤسسة تنشط ضمن هذا المجال .

يتضح أن عدد مقدمي خدمات FinTech ضمن فئة الدفع، المقاصة والتسوية هو الأعلى بنسبة 41 %، تليها فئة خدمات دعم السوق بنسبة 27 % .وتمثل شركات خدمات الدفع بالتجزئة، ضمن الفئة الأولى، الجزء الأكبر من مؤسسات الـ FinTech المحددة مقارنة بشركات خدمات الدفع بالجملة.
كذلك هو الأمر بالنسبة لخدمات الائتمان، حيث نجد أن مؤسساتFinTech التي تقدمً خدمات الائتمان والدفع هي الأفضل أداء والأكثر تموقعا بـ 34 و22 مؤسسة على التوالي ضمن الترتيب العالمي لأفضل 100 مؤسسة ناشطة في هذا المجال، أجرته شبكةKPMG مع نهاية العام 2018 [1].وتجدر الإشارة إلى احتفاظ المؤسسات الصينية بالريادة المطلقة على المستوى العالمي منذ سنوات بأربع مؤسسات من أصل عشرة أفضل مؤسسات .FinTech (10 top)

ويوضح الشكل أدناه عدد ونسبة مؤسسات الـ FinTech ضمن كل قطاع أو نشاط وذلك بالنسبة إلى إجمالي المؤسسات محل الدراسة .

[1] KPMG- 2018- FINTECH100- Leading Global Fintech Innovators- October 2018- p02.

الشكل رقم 06: مسح للمقدمين الرئيسين لخدماتFinTech حسب النشاط

المصدر: (مريم قشي، ايمان بركان ,2021,صفحة 9) بالاعتماد على

Basel Committee on Banking Supervision- Implications of fintech developments for banks and bank supervisorsFebruary 2018- P07.

ويعد قياس حجم ونمو شركات الـ FinTech أمرًا صعبا كذلك نظرا لغياب البيانات الضرورية، وبالرغم من ذلك، فإن جل الإحصائيات والدراسات المتخصصة في هذا المجال على رأسها تلك التقارير الصادرة عن KPMG تشير إلى أن سوق التكنولوجيا المالية العالمي يشهد نموا تصاعديا من سنة إلى أخرى، فقد تضاعفت قيمة الاستثمارات ضمن هذا المجال بأكثر من ثلاثة عشرة مرة (13) تقريبا، أين وصلت إلى 120 مليار دولار ضمن 2595 معاملة في عام 2018 مقارنة بحجمها عام 2010(9 مليار دولار ضمن 319 معاملة)، لا سيما عند الأخذ بالاعتبار الحجم الكبير لعمليات الاندماج والاستحواذ، خدمات المدفوعات، كذلك بالنسبة لقطاعات تكنولوجيا المعلومات، الأمن على الأنترنت cyber Security تكنولوجيا إدارة الثروات والتكنولوجيا النظيفة، بالإضافة إلى خدمات منصة P2P

وفي سنة 2019 بلغ حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية 135.7 مليار دولار ضمن 2693 معاملة وهذا يسلط الضوء على القوة الهائلة لسوق التكنولوجيا المالية العالمية، والشكل الموالي يوضح حجم النمو العالمي لاستثمارات الـ FinTech خلال الفترة 2010-2019.

الشكل رقم 07: إجمالي نمو الاستثمارات العالمية ضمن أبرز قطاعات التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2010-2019

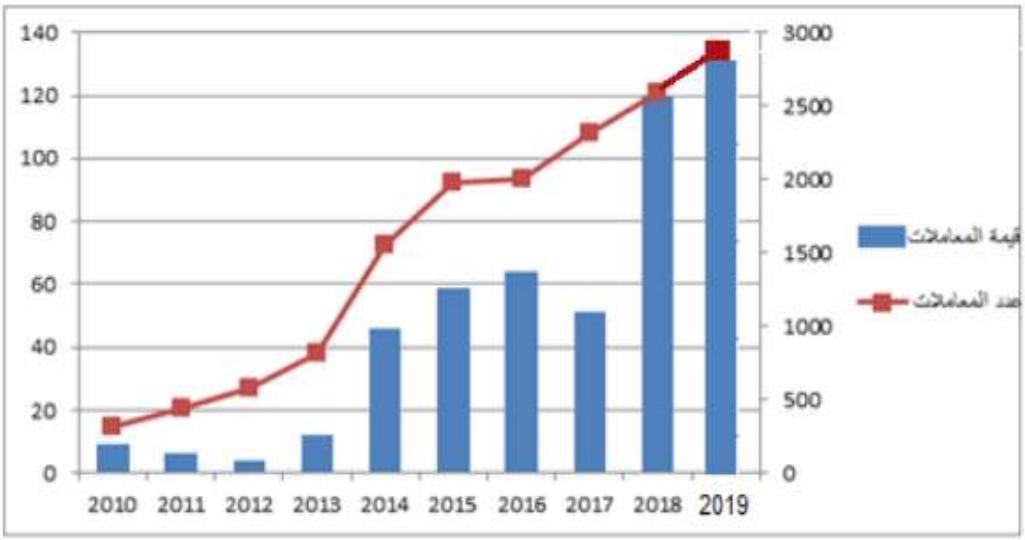

المصدر: (مريم قشي، ايمان بركان ,2021,صفحة 10) بالاعتماد على

- KPMG, Global analysis of investment in fintech- 1 August 2017.
- KPMG, The Pulse of Fintech 2019- Biannual global analysis of investment in fintech- July 2019.
-KPMG, The Pulse of Fintech H2 2019 - february 2020

وفقا للجنة بازل، فإن هذه الدراسة قد سمحت بتحديد أسماء وعدد الشركات وكذا نوع المنتجات والخدمات الرئيسية المقدمة ضمن مجال الFinTech ، غيرأن عدم وجود معطيات كافية حول عناصر معينة كأحجام التسويات وقيمة المعاملة يحد من أي تقييم للتأثير المحتمل لهذه الشركات على المصارف وأيضا الأنظمة المالية .

أما عن النمو الإقليمي فقد ارتفع اعتماد خدمات FinTech بشكل مطرد، من 16 ٪في عام 2015، وهو العام الذي تم فيه نشر مؤشرFin Tech Adoption ، إلى 33 ٪ في عام 2017، إلى 64٪في عام 2019. أصبح الوعي بشركة FinTech مرتفعا جدا في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال، يعرف 96 ٪من المستهلكين خدمة واحدة على الأقل من FinTech متاحة لمساعدتهم على تحويل الأموال وإجراء المدفوعات.[1]

وقد شهدت كل من الأميركتين وأوروبا وآسيا نموا ملحوظا في الاستثمار المالي، على الرغم من أن العدد الإجمالي للصفقات على مستوى العالم زاد قليلا، هذه الزيادة المتواضعة كانت مدفوعة بشكل أساسي

[1] Global FinTech Adoption Index,2019, p06

من الولايات المتحدة والأميركتين ب 1061 و1245صفقة على التوالي، حيث شهد حجم الصفقات زيادات قوية على أساس سنوي. كما شهدت كل من اسيا وأوروبا انخفاضا في حجم صفقات FinTech 372و536صفقة على التوالي، مما يعكس الاتجاه السائد في سوق الاستثمار الأوسع .

أما بالنسبة لمنطقة لشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستضيف أربع دول من أصل 12 دولة 83 % من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة، إذ نصف هذه الشركات انطلق بعد عام 2012، حيث لا تزال البيئة الحاضنة هناك بيئة مستحدثة مقارنة بما يجري عالميا ، وبالرغم من أن معظم الشركات الناشئة في المنطقة لا تزال في مراحلها الأولى إلا أنه من المتوقع أن يشهد القطاع الدفعة الثانية من الشركات القابلة للتوسع في قبل نهاية العقد الحالي[1] .

الشكل رقم08: حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية سنة 2019

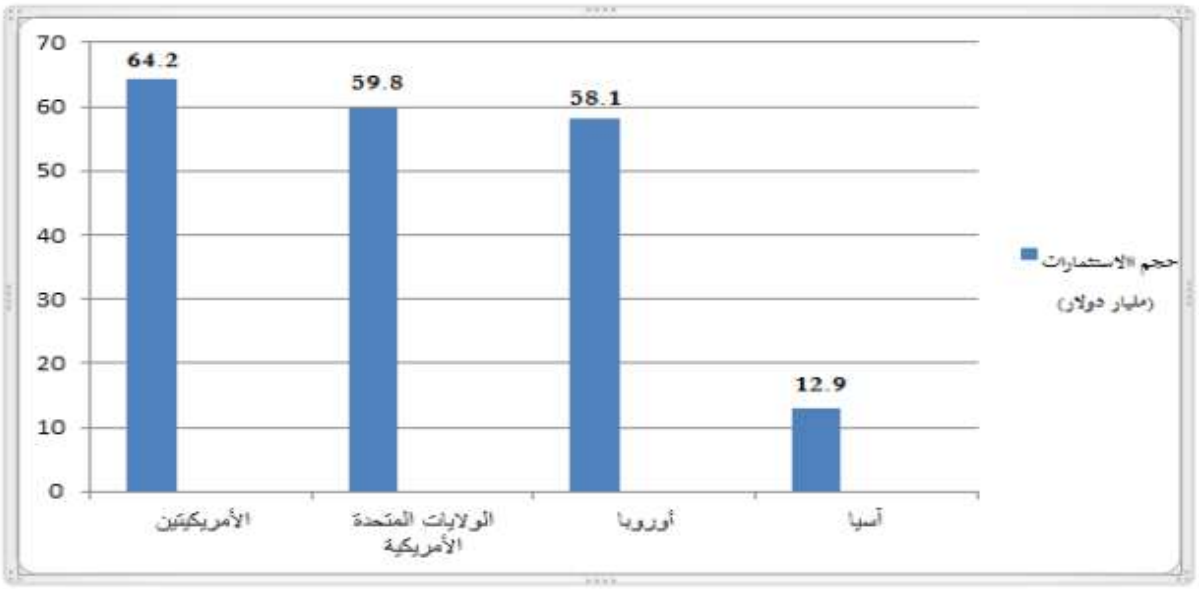

المصدر: (مريم قشي، ايمان بركان ,2021,صفحة 11) بالاعتماد على
KPMG, The Pulse of Fintech H2 2019 - february 2020, P03

تعتبر التوقعات إيجابية بالنسبة إلى استثمارات FinTech التي اتجهت إلى عام 2019، يعزى ذلك جزئيا إلى مراكز FinTech القوية والمتنوعة للغاية التي تظهر في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تزايد الاعتراف من جانب كل من الشركات الحالية وشركات FinTech المقيدة بأن عمليات الاندماج والاستحواذ تعد جزء ا مهما من استراتيجيات النمو الخاصة بها.

[1] شريف مصباح أبو كرش. مرجع سابق. ص09.

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية مجالا جديدا تستقطب الشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحنكة في المجال، فالشركات الناشئة وضعت مخطط أعمال تجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية.

1 –مفهوم شركات التكنولوجيا المالية:

تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتطوير الخدمات والمنتجات المالية التقليدية وابتكار خدمات ومنتجات مستحدثة متميزة عما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية.

1-1 –أسباب ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية: سجل المحيط الدولي منذ أزمة الرهن العقار في سنة 2008 تغيرات عديدة على مستوى الصناعة المالية والمصرفية، وذلك من ناحية العملاء والجوانب الرقابية والتطور التقني وغيرها من الجوانب، فقد تآكلت ثقة العملاء في البنوك بشكل ملحوظ ،حيث اتهمت البنوك العالمية بأنها السبب الرئيسي في إحداث الأزمة بسبب ممارستها غير القانونية، الأمر الذي جعل البنوك والمؤسسات المالية تتكبد خسائر لا مثل لها ، في ظل هذه الأوضاع عملت التشريعات على التشدد على البنوك من أجل تحقيق الاستقرار المالي وحماية العملاء وتقيم ملاءتهم المالية بشكل جيد، واختيار المنتجات الأكثر ملاءمة و إعادة تنظيم الحوافز لموظفي المصارف .

لقد نمت العديد من البدائل بالنسبة للعملاء على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب التقدم التكنولوجي، إذ تحسنت البنية التحتية للاتصالات، وأصبحت أجهزة الاتصالات المحمولة أكثر ذكاء (smarter)،الأمر الذي أدى إلى توسع الخدمات المصرفية عبر الانترنت في معظم الدول الغربية ، كما ان عددا كبيرا من الدول الناشئة قد مهدت الطريق لاستعمال هذه التكنولوجيا، لكن في ظل عدم الرضا عن عمل البنوك خاصة منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008 ، أتيحت الفرصة لمقدمي خدمات جدد، الأمر الذي أدى إلى ظهور شركات التكنولوجيا المالية ونموها، هذه الشركات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة بما في ذلك التعلم الآلي(learning Machine) والذكاء الاصطناعي inteligence) (Artificialلتحقيق نماذج الأعمال والمنتجات والعمليات المبتكرة في القطاع المالي، فقد أصبحت شركات التكنولوجيا المالية تقدم خدمات أكثر ملاءمة من حيث السرعة والتكلفة والتميز مقارنة بالبنوك .

1-2– تعريف شركات التكنولوجيا المالية:

هي شركات تستخدم التكنولوجيا لتحويل أو تمكين نماذج الأعمال والنماذج التشغيلية في قطاع الخدمات المالية [1].

[1] فينتك. مرجع سابق. ص05.

1-3- خصائص شركات التكنولوجيا المالية:

يمكن حصر الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية في النقاط التالية [1] :

أ- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية يقيم العميل على أساس ملكته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فاستهدفت كل الطبقات والفئات ذوي الدخل المحدود.

ب -المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لد ى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة لدفع مقابل السلع والخدمات تتسم المرونة الكافية لتناسب العملاء.

ت -تصميم محور العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة.

ث -السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة.

ج - سياسة البيانات: تستطيع هذه السياسات تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم، ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

1-4-أنواع الشركات التكنولوجيا المالية [2]:

يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها المبادلة إلى تعاونية وتنافسية، ويمكن تقسيمه بحسب نوع الشركة (مؤسسات مالية عريقة وشركات ناشئة وشركات التقنية العملاقة)، وكذلك بحسب طبيعة الخدمة المقدمة (تكنولوجيا التنظيمية وتكنولوجيا التأمين والعقود الذكية وسلسلة الكتل) والمبينة في الشكل التالي:

[1] بن علقمة، وسائحي. دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسة الاقتصادية والقانونية. المجلد7 العدد (03). 2018.ص5.

[2] احمد قندوز. مرجع سابق. ص ص24-27.

الشكل رقم09: أنواع الشركات التكنولوجيا المالية

المصدر: أحمد قندوز، مرجع سابق، ص24.

1-4-1-شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها: يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية إلى تنافسية وتعاونية.

ا – **شركات تنافسية:** تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية منافسا مباشرا لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار.

ب – شركات تعاونية: بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولا لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية.

1-4-2- **شركات التقنيات المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية:** كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام:

أ – المؤسسات المالية الكبيرة: وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها مدة طويلة في المجال المالي، وكان لها الفضل فيما وصل إليها القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، وحيث أنها بحاجة دوما إلى البحث عن أفضل الطرق لمتابعة أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء، فإنها استثمرت في التقنيات المالية بشكل رهيب، وقدمت خدمات متميزة.

ب – الشركات (المشاريع) الناشئة: هي مشروعات ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مغامر (Venture Capital) حيث معروف عنها أن لديها إمكانات نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضة لدرجات مخاطر عالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا قد تنجح المشروعات الناشئة (Start up)وتنتقل للمرحلة التالية بأن تصبح مشروعا قويا (Unicorn) وهو مصطلح طلق على المشروعات الناشئة التي تجاوز رأس مالها 1 مليار دولار .

وتعتبر الشركات الناشئة مصدرا للكثير من الإلهام، بل هي الدافع والمطو ر الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الأشكال الأخرى لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة مع التوجه العالمي الآن لتبني هذه الشركات من طرف الجهات الإشرافية والرقابية (مثلا: خلية البحرين للتكنولوجيا المالية، فينتك السعودية، مركز 71 بأبو ظبي).

ت – الشركات التقنية العملاقة: على الرغم من أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى، ومن أمثلة شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية، شركات آبل وغوغل وفيسبوك حيث تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أن أو تحل محلها أحيانا.

ث – الشركات: يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو بجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكارالريادية، وواضح أن الشركات (التقليدية) هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، ولذلك مبرراته فهي لست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطا ع المالي.

1-4-3- **شركات التقنيات المالية بحسب نوع الخدمة المالية:** تقسم شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية بنفس تقسم التكنولوجيا المالية فنجد :

أ – شركات متخصصة في المدفوعات: وهو مصطلح ينطبق على شركات التكنولوجيا المالية التي تتعلق تطبيقاتها وخدماتها بمعاملات الدفع الوطنية والدولية، ويتعلق الأمر ببلوك تشتين (blockchain) والعملات المشفرة (cryptocurrency) أمثلة عن ذلك نجد شركة باي بال (Pal Pay) وآبل باي (Apple Pay)شركة سامسونغ.

ب – شركات خاصة بالعملات الرقمية المشفرة (سلسة الكتل): هي عبارة عن شركات تقدم خدمات العملات الرقمية المشفرة ومثال على ذلك نجد شركة " بيت اوسس (BitOasis) "الإمارات وهي أول شركة

ناشئة في دول الخليج العربي تسمح للافراد بشراء البيتكوين و ارساله إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ومن دون امتلاك حساب مصرفي حيث تعتمد هذه المحفظة على تقنية التوقعات المتعددة وتقدم معايير أمان عالية[1].

ت – شركات خاصة بالعقود الذكية: تعرف العقود الذكية على أنها عقود ذاتيه التنفيذ، تقتدي بشروط اتفاقية مبرمة بين مشتري وبائع، على هيئة تعليمات برمجية يتم تخزينها باستخدام تكنولوجيا السجلات المتسلسلة Blockchain وهذه التكنولوجيا بمثابة دفتر الأستاذ اللامركزي الذي يدعم أيضا عملات البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة وكمثال على ذلك نذكر آلة البيع " Vending Machine " الموجودة في المولات والتي يمكن من خلالها شراء الحلوى أو حلاويات المرطبات وغيرها مقابل وضع عملات معدنة في الآلة [2].

ث – شركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي: عبارة عن برنامج متقدم عن الحاسوب قادر على تنفيذ المهام بطريقة ذكية بتوفير مستشارين ومخططين ماليين للأفراد تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية (ادخار، استثمار، إنفاق) عن طريق تحليل السوق مقابل أهدافهم المالية.

ج – شركات تكنولوجيا التأمين : وهي شركات التكنولوجيا في مجال التأمين وتكنولوجيا إدارة الخطر وهي شركات تقدم حلولا وابتكارات لإدارة المخاطر مثل شركة هيبو للتأمين، شركة ميترومايل، شركة " SURE [3].

ح – شركات تنظمية: هي الشركات التي تتبنى التكنولوجيا في مساعدة المؤسسات على العمل في صناعة الخدمات المالية والتي توافق قواعد الالتزام المالي من خلال رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال وقاعدة اعرف عميلك, والتي قصد بها الهوية الرقمية بحيث تعرف على أنها عملية تحديد الهوية التي يتطلب التحقق منها ومصادقتها درجة عالية من التأكد، باستخدام القنوات الرقمية التي لا يمكن تقليدها أو تزويرها، بما يحمي خصوصة المستخدم وضمن حماية البيانات الشخصية لمنع الغش والممارسات غير السليمة بحيث تعمل على زيادة كفاءة التزام الخدمات المالية وتقليل النفقات [4].

[1] ومضة وبفورت، مرجع سابق. ص49.

[2] ليان. مرجع سابق. ص 49.

[3] قندوز. مرجع سابق. ص57

[4] صندوق النقد الدولي. دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. 2019.ص3.

المبحث الثاني: عموميات حول القطاع المصرفي الجزائري

إن النظام المصرفي الجزائري كمجموعة مؤسسات وقواعد تحدد طرق عملها هو انعكاس للاختيارات الاقتصادية والمالية للبلاد، ومن ثمة فقد مر هذا الجهاز بعدة مراحل منذ الاستقلال أين بادرت السلطات الجزائرية إلى إنشاء جهاز مصرفي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية بهدف ضمان تمويل حركة التطور، ثم عرف مجموعة من الإصلاحات لتقويم أدائه وإزالة العوائق والاختلالات المالية التي تعاني منها لمواكبة كل اشكال التطور التكنولوجي المالي وغيرها.

المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة، فهو ميزان التقدم الاقتصادي لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة، وانتشار واسع لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي.

أولا: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

فيما يلي نحاول عرض هيكل النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1986.

1-البنك المركزي الجزائري: [1]

تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 144 -62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، وقد ورث فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم ومن الناحية القانونية البنك المركزي الجزائري هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وقد أسندت إلى هذا البنك كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية وبذلك أصبح هو المسؤول عن الإصدار النقدي وعن معدل إعادة الخصم، ونجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك البنوك بحيث يشرف على السياسة النقدية ويراقب ويوجه الائتمان، وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسبيقات للخزينة العمومية وما يخصمه من سندات مضمونة من طرفها، وكانت هذه التسبيقات محددة بنسبة 5 من الإيرادات العادية المحققة للدولة خلال السنة المالية السابقة. هذا على مستوى النصوص أما على مستوى الواقع فالبنك المركزي وضع كلية لخدمة الخزينة وهذا بمنحها تسبيقات غير منتهية، الشيء الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني آنذاك، ونجم عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي دون مقابل، مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية وظهور التضخم. ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من

[1] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخر ات وتمويل التنمية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، .2006/ 2005.ص36.

وزير المالية، ويقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك، ويتألف هذا المجلس من المحافظ – رئيس المجلس . والمدير العام وعشرة إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين والمختصين في الشؤون النقدية والمالية.

2-البنك الجزائري للتنمية (BAD):[1]

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بموجب القانون رقم 63-165 في07 ماي 1963وتم تغيير أسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972، ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيسه مهام أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار. وتتمثل هذه المؤسسات في القرض العقاري، والقرض الوطني، وصندوق الودائع والارتهان، وصندوق صفقات الدولة وأخيرا صندوق تجهيز وتنمية الجزائر .وقد أنيط هذا البنك بتعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل، بينما كانت تتمثل مهمته في مجال القرض، في منح القروض متوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل عمليات التراكم، وقد ازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية، على الرغم من ذلك، لم يتمكن البنك الجزائري للتنمية في الواقع من القيام بدور مهم في مجال تعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل، وكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة.

3-البنك الوطني للتوفير والاحتياط: [2](CNEP)

يعتبر مؤسسة عامة ادخارية، فهو يتحصل على الموارد من مختلف القطاعات الخاصة والعامة. ويقوم بالمهام التالية :

- حث وتنشيط الادخار والتوفير، وجمع المدخرات العائلية وتوزيع قروض البناء.
- جمع مدخرات الجماعات المحلية وتمويل بعض الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي.
- المساهمة في شراء الأراضي والبناءات للشركات العقارية. وتمويل مشاريع السكن بمنح قروض إما لبناء أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

4-القرض الشعبي:[3](CPA)

لقد أنشئ القرض الشعبي الجزائري بعد أشهر قليلة من إنشاء البنك الوطني الجزائري وذلك بمقتضى الأمر66-366 المؤرخ في29 ديسمبر1966 وقد استفاد من الذمة المالية لمجموعة من البنوك التي حلت في 31 ديسمبر 1966 وهي:

- régionale de crédit populaire D'Algérie Banque Banque commerciale et industrialle d'Alger.

[1]طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013. ص331.

[2]فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2013. ص166.

[3]لعشب محفوظ، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006. ص87.

- Banque populaire commerciale et industriale d'Oranie.
- Banque populaire commerciale et industriale du Consantinois.
- Banque populaire commersiale et industriaelle de Annaba.

وبعدها دعمت هياكل القرض الشعبي الجزائري بالبنك المختلط الجزائر، مصر وشركة مرسيليا للقرض، الى غاية 1972 تحولت ذمة الشركة الفرنسية للقرض والبنك قد حولت للقرض الشعبي الجزائري كما أن آخر بنك خاص وهو البنك الشعبي العربي قد حول إليه.

إن القرض الشعبي الجزائري قد حصلت فيه عدة تطورات من حيث فعالية التسيير كاستعمال الإعلام الآلي في أجيال متطورة مثل نظام دلتا .

كذلك فإن هذه المؤسسة المصرفية كانت محل عرض للشركة مع بعض المؤسسات المصرفية الأجنبية .

5-البنك الوطني الجزائري[1](BNA) :

نشأ البنك الوطني الجزائري سنة 1966 لأسباب اقتصادية ومالية تتجاوب مع احتياجات القطاع الاشتراكي آنذاك، وهذا لتقديم خدمات مصرفية للمؤسسات الاقتصادية العمومية .البنك الوطني الجزائري باشر نشاطه حسب قاعدة التنظيمات البنكية الخاصة التي وقفت نشاطها نهائيا بالجزائر إبان الاستقلال الوطني، وهي:

- القرض العقاري الجزائري والتونسي (CFAT) .
- البنك الوطني للتجارة والصناعة(BNCI) .
- قرض صناعي وتجاري.
- الوكالة التجارية للخصم معسكر.

6-البنك الخارجي الجزائري(BEA):[2]

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 404-67 بتاريخ 01 أكتوبر1967 عن طريق استرجاع أصول خمسة مصارف أجنبية وهي:

- القرض الليوني بتاريخ 12 أكتوبر 1967 والذي بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية.
- الشركة العامة في عام 1968.
- وبنك التسليف الشمال في عام 1968.
- البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط كذلك في عام 1968.
- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968.

[1]عبد القادر بحبح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.ص177.

[2]على بطاهر. مرجع سابق. ص40.

ويمثل البنك الخارجي الجزائري ثالث بنك تجاري من حيث النشأة وبتأسيسه تمت تجزئة الهياكل المصرفية والمالية في الجزائر، ويقوم البنك بمهمتين أساسيتين: الأولى خاصة بالودائع والإقراض، والثانية خاصة بالتجارة الخارجية، وبإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج تتمثل بالدرجة الأولى في منح الاعتمادات عن الاستيراد ويعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين وكان كل واحد من البنوك التجارية الثلاثة التي تم تأميمها متخصصا في مجال معين من النشاط الاقتصادي .

7- بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]:(BADR)

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206، وفي الحقيقة كانت أساسية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت .

وفيما يخص الجانب الاقتراضي لهذا البنك، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي .وفي هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف، وقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري .

8- بنك التنمية المحلية (BDL) [2]:

تأسس هذا البنك بتاريخ 30 أفريل 1985 بمرسوم رقم 85 - 85 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري، تولى جزء من نشاطات القرض الشعبي الجزائري، والغرض من إنشائه خلق تنمية جهوية متوازنة، ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوكة من طرف الدولة وخاضع للقانون التجاري وبالإضافة للعمليات المتعارف عليها لبنوك الودائع يقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل عملية الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى خدمة القطاع الخاص وذلك بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط.

[1] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة،2008. ص190.

[2] عبد الله خبابه، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية . البنوك التجارية . السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008. ص186.

الشكل رقم 10: تنظيم النظام المصرفي والمالي قبل قانون البنوك لعام 1986

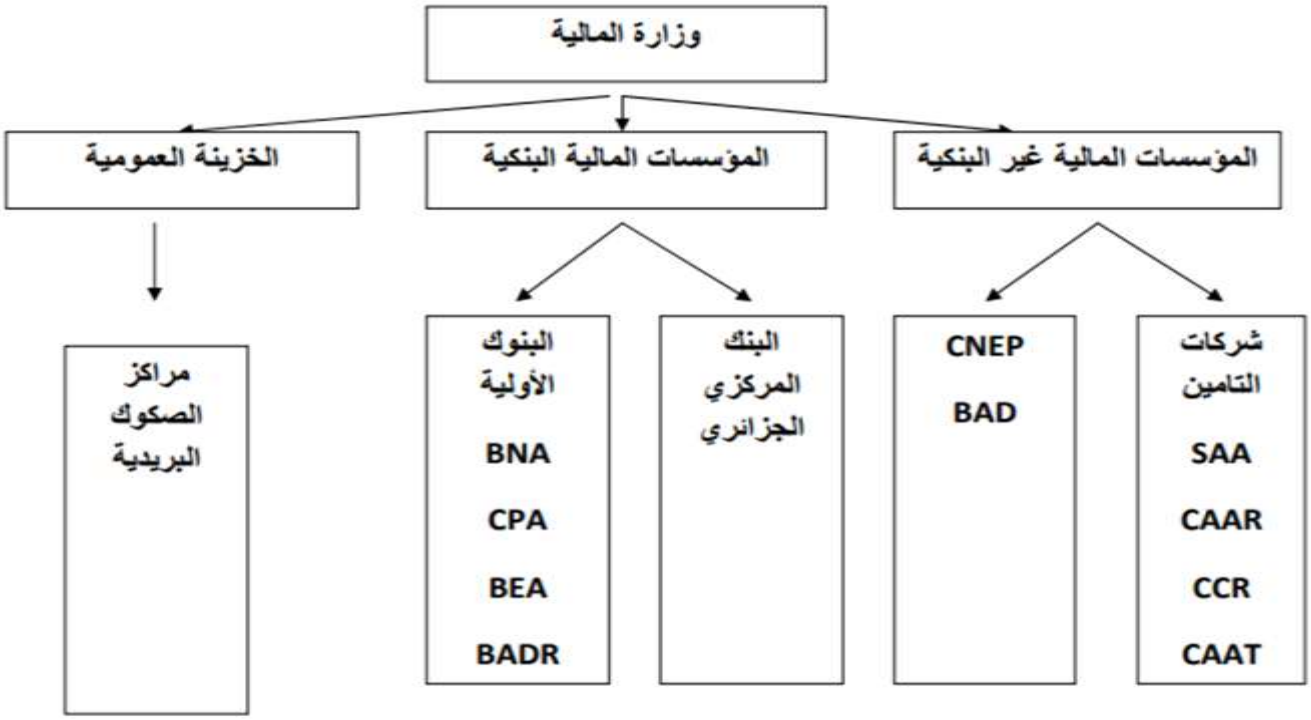

Source ،Ammour Ben Halima, le Systéme bancaire Algerien Texte et réalit, édition dehleb , Alger, 2001 ,p60

ثانيا :الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض وتعديلاته

ا– الهياكل الجديدة الي جاء بها قانون النقد والقرض:

أدخل قانون النقد والقرض90 – 10 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية، كما أنه لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، ومواكبة موجة تحرر النشاط الاقتصادي العالمي والدخول في اقتصاد السوق، ولقد أحدث أيضا أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة لها مهمة تنظيم وتسيير الجهاز المصرفي أهمها:

1-مجلس النقد والقرض:[1]

حيث وضعت على رأس المنظومة المصرفية هيئة تسمى مجلس النقد والقرض، التي جاء بها قانون النقد والقرض 90 - 10 بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والصلاحيات الواسعة التي منحت له، فهو يؤدي دورين أو وظيفتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، وهو مشكل من :

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء.
- ثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية ويتم تعيين ثلاث مستخلفين ليحلو محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء، ويرأس اجتماعات المجلس عند تغيب المحافظ نائب المحافظ الذي يقوم مقامه، كما يتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي في الحدود المنصوص عليها في هذا القانون، يجوز للمجلس أن يحدث من بين أعضائه لجانا استشارية لصلاحياته وتكوينها وقواعدها ويمكنه أن يستشير أية مؤسسة وأي شخص:

1-1- صلاحيات مجلس النقد والقرض بوصفه مجلس إدارة:

إن مجلس النقد والقرض بصفته مجلسا لإدارة البنك يتمتع بصلاحيات كثيرة وسلطات متنوعة يمارسها على نفس هذا البنك تتجلى بإحداثه لبعض الهياكل الاستشارية وسلطة التنظيم العام وسلطة الموافقة والإصدار للأنظمة، سلطة مباشرة بعض التصرفات وسلطة الترخيص في المصالحات والمعاملات، سلطة التحديد لبعض الأمور كتحديد كل سنة لميزانية البنك المركزي و إدخال تعديلات كثيرة عليها يعتبرها ضرورية , للمجلس الحق في إبداء رأيه بالموافقة أو الرفض بشأن التقرير السنوي المقدم من طرف محافظ البنك إلى رئيس الجمهورية، هذا المحافظ الذي يلزمه القانون بإطلاع المجلس على كل الأمور الخاصة بالبنك، وبما أن البنك كما نعلم مؤسسة كغيرها من المؤسسات الأخرى، قد تحقق أرباحا وقد تحقق خسائر فإن المجلس يلعب دوره في توزيع هذه الأرباح [2].

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009 .ص132.

[2] اسمهان بقبق ليلى، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، ملتقى وطني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 11 /12 مارس، 2008.ص27.

1-2-صلاحيات مجلس النقد والقرض بوصفه سلطة نقدية:

يعتبر المجلس سلطة نقدية بموجب المواد " 44....50 " من قانون النقد و القرض، حيث خولت له بصفته سلطة نقدية ضمن هذا القانون، إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بما يلي[1]:

- إصدار النقد.
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي.
- الإشراف على تطور مختلف عناصر الكتل النقدية، وحجم القرض.
- إصدار أنظمة تتعلق بغرفة المقاصة.
- شروط فتح البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط إقامة شبكاتها وفروعها.
- شروط فتح مكاتب تمثيلية للبنوك، والمؤسسات المالية بالجزائر.
- ا لنظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف وتنظيم سوقه .

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الصلاحيات حددتها المادتان 44 و45 من القانون ذاته .

إن مجلس النقد والقرض باعتباره هيئة جديدة تهتم مباشرة بشؤون النقد والائتمان، إنما تعبر عن تحول معتبر في النظر إلى المشاكل الاقتصادية، وطرق معالجتها .

2- المحافظ ونوابه:

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، ويقوم المحافظ في إطار مهامه باتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له، مثل بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة وتمثيل البنك لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأخرى والهيئات المالية الدولية، كما يقدم الاستشارة للحكومة في أمور النقد والقرض .

ولايمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة وأن يتولوا أي منصب خلال مدة ولايتهم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي[2].

---

[1] دمدوم زكرياء، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (1990.2000) دراسة تحليلية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2001/ 2002.ص123.

[2] عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.ص92.

3-هيئات الرقابة:

3-1- لجنة الرقابة المصرفية[1]:

لقد تطرق قانون النقد والقرض إلى الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ويتضح ذلك من المادة 143 منه" تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة ".

كما حدد هذا القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة المتواجدة بينها وبين بنك الجزائر وبقية الهيئات المصرفية الجزائرية، إذ تتألف اللجنة من المحافظ ونائبه وأربعة أعضاء يعينون لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد بموجب مرسوم يصدره الوزير الأول، وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا، وعضوان يتم اختيارهما حسب كفاءتهما المصرفية والمالية يقترحهما وزير المالية وهذا حسب المادة 144.

وتمارس اللجنة أعمالها الرقابية على أساس تفقد الوثائق المستندية، وكذلك عن طريق الزيارات الميدانية للبنوك والمؤسسات المالية، ويمكن أن تمتد صلاحيات هذه اللجنة إلى طلب الإيضاحات من أي شخص له علاقة بموضوع الرقابة دون أن يكون ذلك مبرر للتحفظ من قبل البنك أو المؤسسة المالية بدافع السر المهني، ونتيجة لممارسة العمليات الرقابية فإن هذه اللجنة تتخذ جملة من الإجراءات والتدابير كالعقوبات التأديبية والمالية :

3-2- مركزية المخاطر [2]:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التسعينية، أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري، يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات غير المالية والبنوك نتيجة الاستقلالية كذا إلغاء مبدأ التوطين البنكي، تمثل هذا المفهوم في "خطر القرض"، حيث نص القانون 10/90 في مادته الـ160 على وجود هيئة تتكلف بتحديد المخاطر" ينظم، ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطرة تدعى مركز المخاطرة تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض، طبيعة، وسقف القروض الممنوحة، المبالغ المحسومة والضامنات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية ."

إن مهمة هذا المركز هي تقدير الخطر بالنسبة للقروض الممنوحة داخليا، وليس له علاقة بالأخطار التي تتبع عمليات الصرف مع الخارج، وله دورة في وفرة المعلومات لتساعد على وضع سياسة نقدية موجهة، وقد صدر قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطرة عن بنك الجزائر تمثل اللائحة 01/92 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 22مارس 1992. حيث يطمح المركز في تحقيق الأدوار التالية :

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.

[1]العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010 .ص16.

[2]زكاريا دمدوم. مرجع سابق. ص125.

- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية.
- نشر هذه المخاطر، أو منحها للمؤسسات المالية، والبنوك مع مراعاة السرية في ذلك اتجاه غير المعني بالأمر، ولتحقق هذا الغرض أوجب بنك الجزائر على كل الهيئات المتعاطية للقروض والمتواجدة على التراب الوطني الجزائري، الانضمام إلى هذا المركز، واحترام قواعد أداءه بحيث لا يمكن لأي هيئة مصرفية منح قروض مصرح بها لدى مركز المخاطر إلى عميل جديد إلا بعد استشارة هذا المركز.

3-3- مركزية عوارض الدفع:[1]

رغم أن هناك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة لبعض أنواع البنوك والزبائن إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد الذي يتميز بالتغير وعدم الاستقرار تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها بمنح القروض إلى الزبائن وأثناء ذلك من المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض، ولذلك قام بنك الجزائر بموجب القانون رقم 92 - 02 المؤرخ في 22 مارس 1992بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال تتلخص بعنصرين :

الأول: وهو تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها وتتضمن هذه البطاقية بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

الثاني: وهو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة وتبليغها إلى الوسطاء الماليين والى أي سلطة أخرى معنية.

3-4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مئونة:[2]

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22مارس 1992 ،حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها

[1] باكور حنان، الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014. ص19.

[2] هشام بورمه، ۪ النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008 / 2009.ص36.

إلى الوسطاء الماليين الآخرين، كما يجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون .

ب– تعديلات قانون النقد والقرض:

أدخلت على قانون النقد والقرض عدة تعديلات لعل أهمها تعديل 2001 ،2003، 2017,2010,2009.

1–تعديلات قانون النقد والقرض 2001:

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أو ل تعديل للقانون 90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون ويهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون .

– الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

فالمادة 3 من الأمر 01/01 تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من قانون النقد والقرض والتي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاطا أو وظيفة أثناء ممارسة مهامهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية ذات طابعا ماليا أو نقديا أو اقتصاديا .كما أن المادة 13 من الأمر 01/01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض، والتي تنص على أن المحافظ ونوابه يعينون لمدة 6 و5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة .

أما مجلس النقد والقرض فأصبح بموجب الأمر 01/01 يتكون من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتم في المسائل النقدية والاقتصادية، وهكذا أصبح عدد أعضاء المجلس عشرة بدلا من سبعة أعضاء وتتمثل صلاحياته حسب المادة 10 في:
- للمحافظ صلاحيات استدعاء أعضاء المجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله، أما الاجتماع فيعقد على أساس بلوغ النصاب أي ستة أعضاء على الأقل.
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة، وفي حالة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا .
- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.

- يجتمع المجلس كل 3 أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه، أو كلما كانت الضرورة بمبادرة من الرئيس أو أربع أعضاء.

2- تعديلات قانون النقد والقرض 2003:

يعتبر الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 10/90 وجاء هذا الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية، وكاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، خاصة بعد أزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ويهدف هذا التعديل إلى ما يلي:[1]

- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي، إضافة إلى إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته وذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، ومن خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك، بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 11/03 حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية ومنح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ويعود السبب في ذلك إلى حالتي الإفلاس والفساد التي شهدها كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

3-تعديلات قانون النقد والقرض 2009:

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف إلى:

3-1-على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك:

في هذا المجال تنص المادة 33 من الأمر 03/09 على أنه:

[1] رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص31 .

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات، ويترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد.
- إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك ا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49 في المائة ومنح نسبة 51 بالمائة من رأس المال إلى مساهمين جزائريين، مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر.
- منح بنك الجزائر وإعطائه الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008، وخصوصا إعصار الأزمة المالية العالمية، والمشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري، حسب الحصيلة التي خلصت إليها دراسة رسمية صادرة عن وزارة المالية الجزائرية.
- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسيرها، مع ضمانه لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة في الساحة، وإلزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد، حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر مطالبة البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة، بأية معلومة يحتاجها في صياغة ميزان مدفوعات البلاد ووضعها المالي، ويخص هذا تحديدا حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد والقرض التي تحول دون تعرضها ل لاختلال، وينشط في الجزائر حاليا 21 بنكا منها 6 بنوك عمومية تسيطر على 90 بالمائة من الساحة المالية، مقابل حوالي 10بالمئة لصالح 14 بنكا عربيا وأجنبيا، كما تنشط في الساحة خمس مؤسسات مالية عمومية وخاصة أجنبية.

3-2- تعديلات خاصة بهيكل الجهاز المصرفي:

بعد صدور القانون 10/90 بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع خصوصا بعد 1998 سنة الانتهاء من إنجاز برامج التصحيح الهيكلي وبصدور القانون 01/09 المؤرخ في 22جانفي 2009 والذي تضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر كما يلي:

أ – البنوك الخاصة الجزائرية:

مع نهاية 2009 كانت البنوك الخاصة الجزائرية كما يلي:

- البنك التجاري والصناعي الجزائري، تم اعتماده في 24-09-1998.
- المجمع الجزائري البنكي اعتمد في 28-10-1999.
- البنك العام للبحر المتوسط، تم اعتماده في 30-04-2000 .
- البنك الدولي الجزائري 21-02-2000.

ب – البنوك الخاصة الأجنبية:

قام مجلس النقد والقرض باعتماد أربعة عشر بنك خاص أجنبي وبنك مختلط:

- البنك الاتحادي وذلك بتاريخ 7-5-1995
- سيتي بنك تم اعتماده بتاريخ 18-5-1998
- البنك العربي للتعاون اعتمد بتاريخ 24-9-1998.
- مونا بنك بتاريخ 8-8-1998
- ناتاكسي أمانة بنك اعتمد بتاريخ 27-10-1999 .
- الشركة العامة بتاريخ 4-11-1999 .
- بنك الريان الجزائري بتاريخ 8-10-2001.
- بنك العربي تم اعتماده بتاريخ 15-10-2001 .
- سوفي ناس بنك 9-1-2001 .
- البنك الوطني لباريس بتاريخ 31-1-2002 .
- بنك البركة المختلط بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة.

ج – المؤسسات المالية:

يوجد خمس مؤسسات مالية تم اعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض :

- السلام بتاريخ 28-06-1997.

- فينالاب بتاريخ 6-4-1998.
- القرض الإيجاري العربي للتعاون 20-2-2002.
- شركة إعادة التمويل الرهني.
- المغاربية للإيجار المالي.

ورغم الانفتاح الذي عرفه القطاع المصرفي إلا أن البنوك العمومية الوطنية بقيت مسيطرة على ما يقارب90 % من الموارد وتمنح ما يقارب 95 % من القروض[1] ، وللإشارة فإن الهيئات المالية ممثلة ببنك الجزائر تعتزم إدراج تعديلات على قانون القرض والنقد للسماح للبنوك الوطنية بفتح شبابيك خاصة بتقديم خدمات ومنتجات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تماشيا مع سياسة الانفتاح التي تنتهجها الجزائر في القطاع المالي وبما يرفع قدرات البنوك الجزائرية لاستيعاب ودائع المواطنين ويرجح دخولها حيز التنفيذ في 2011.

من خلال هذه النظرة العامة على الجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات التي مر بها يتبين لنا أنه لا يزال يعاني من مجموعة من النقائص والاختلالات، الأمر الذي يجعله عرضة لتأثيرات مختلفة ناجمة عن التطورات والتغيرات الجارية على المستوى العالمي وبالأخص على المستوى المالي والمصرفي كالتحرير المصرفي والتوجه نحو البنوك الشاملة بالإضافة إلى الأزمات المالية والمصرفية.

[1]على بطاهر. مرجع سابق. ص45.

الشكل رقم 11: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى نهاية 2009

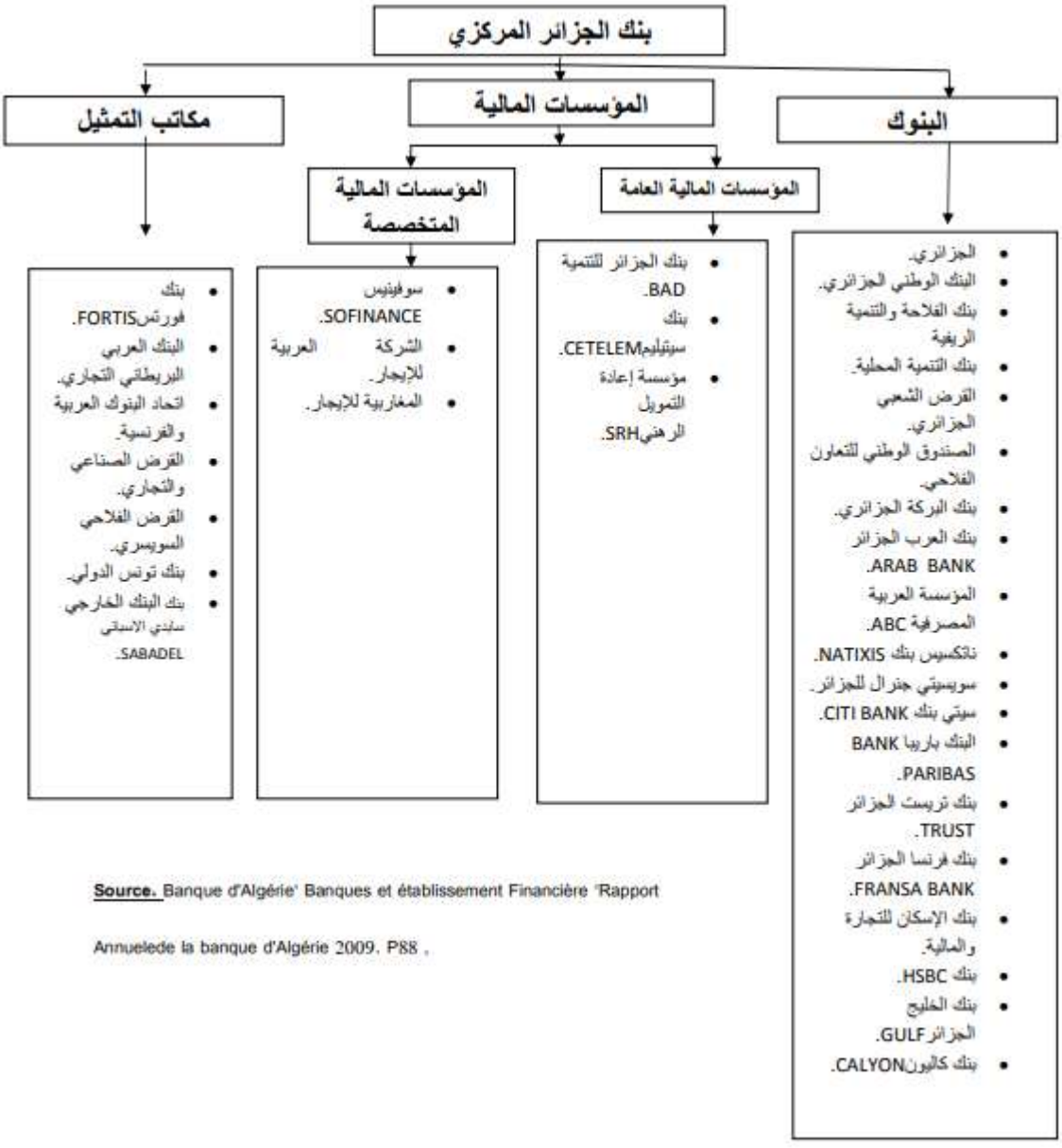

Source. Banque d'Algérie' Banques et établissement Financière 'Rapport Annuelede la banque d'Algérie 2009. P88 .

4- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر[1] رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث جاء هذا الإصلاح بأهم النقاط التالية :

- أتي الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، وحرصا على استقرار الأسعار وباعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي المالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف[2].

- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض، كما حرص هذا الأخير على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، الا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة بـ51 %على الأقل من رأس المال، وزيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها واجبها الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت .

5- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

جاء هذا التعديل في نص المادة الأولى من القانون الصادر في 12 أكتوبر 2017، والذي ينص على تعديل المادة[3] 45 من قانون النقد والقرض كما يلي: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة .
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

[1] الامر10-04المؤرخ في: 2010/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، صادر في: 2010/09/1، ص: 11.

[2] باكور حنان. مرجع سابق. ص25.

[3] الامر01/17 الصادر في 2017/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد57. ص4.

للتذكير فإن البنك قبل هذا القانون الاستثنائي لم يكن بإمكانيه شراء سندات الخزينة بشكل مباشر، وهذا بغرض تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية لتحقق في نهاية الفترة

- ✓ توازنات خزينة الدولة.
- ✓ توازن ميزان المدفوعات .

ثالثا: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري

شهدت المنظومة المصرفية توسعا واضحا في الفترة الأخيرة، فإلى جانب البنوك العمومية الستة، وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 26 بنكا، ومؤسسة مالية، والشكل الموالي يوضح الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري .

الشكل رقم 12: هيكل الجهاز المصرفي الحالي البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل المرخصة الى غاية 2017/01/11.

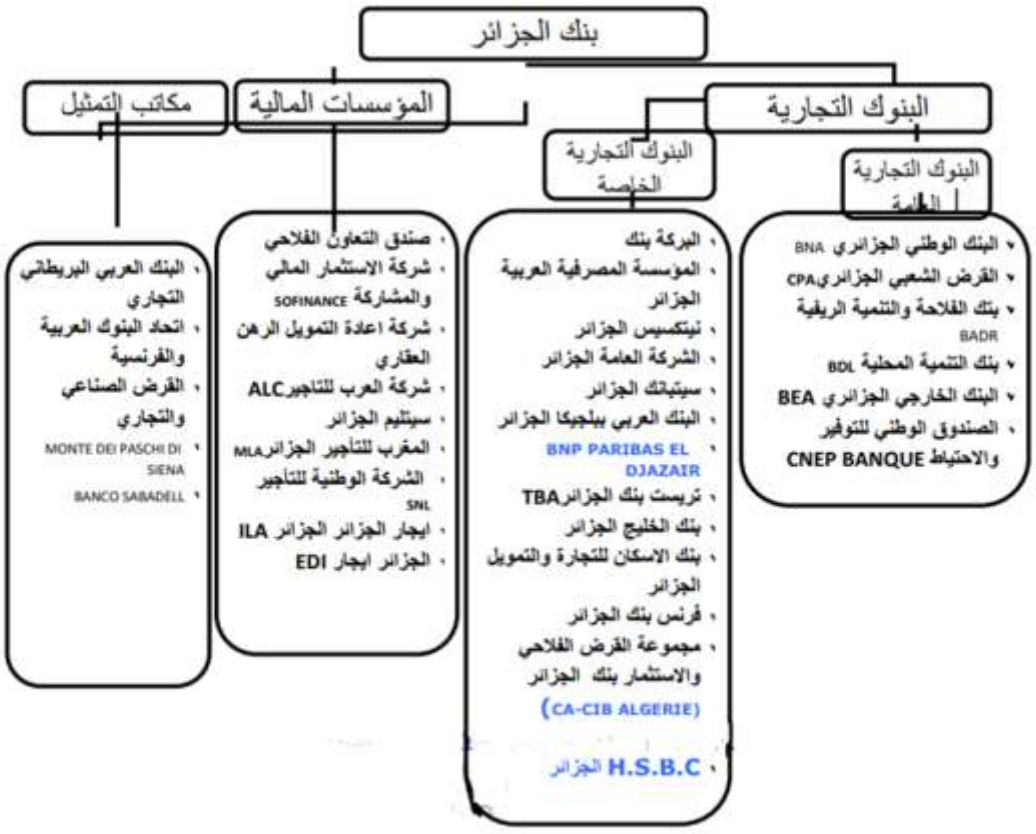

المصدر: موقع بنك الجزائر

http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#ETABLISSEMENTS

يتكون الجهاز المصرفي من ثلاثة قطاعات أساسية وهي البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل كما يلي :

✓ **بنك الجزائر :** وهو يمثل قمة الهيكل المصرفي الجزائري .

✓ **البنوك التجارية** : وتتشكل من :

– البنوك التجارية العامة المتمثلة في:

- البنك الوطني الجزائري BNA
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- بنك التنمية المحليةBDL
- البنك الخارجي الجزائريBEA
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط BANQUE CNEP

–أما البنوك التجارية الخاصة فتتمثل في :

- البركة بنك
- المؤسسة المصرفية العربية الجزائر
- نيتكسيس الجزائر
- الشركة العامة الجزائر
- سيتبانك الجزائر
- البنك العربي ببلجيكا الجزائر BNP PARIBAS EL DJAZAIR
- تريست بنك الجزائرTBA
- بنك الخليج الجزائر
- بنك السكان للتجارة والتمويل الجزائر
- فرنس بنك الجزائر
- مجموعة القرض الفلاحي والاستثمار
- بنك الجزائرALGERIE CIB-CA)
- بنك السلام الجزائر H.S.B.C

✓ **- المؤسسات المالية** : وتتمثل في كل من :

- صندوق التعاون الفلاحي
- شركة الاستثمار المالي والمشاركة SOFINANCE

- شركة اعادة التمويل الرهن العقاري
- شركة العرب للتاجيرALC
- سيتليم الجزائر
- المغرب للتأجير الجزائر MLA
- الشركة الوطنية للتأجير SNL
- ايجار الجزائر الجزائر ILA
- الجزائر ايجارEDI

✓ - **مكاتب التمثيل** : وتتمثل في :

- البنك العربي البريطاني التجاري
- اتحاد البنوك العربية والفرنسية
- القرض الصناعي والتجاري

MONTE DEI PASCHI DI SIENA
BANCO SABADELL

رابعا: البنوك والمؤسسات المالية:

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك الأولية، ولأول مرة منذ الاستقلال تم السماح بإنشاء بنوك خاصة، كما تم السماح للبنوك الأجنبية بمزاولة أنشطتها ، المصرفية في السوق المصرفية الجزائرية [1]. بحيث يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة له، وقد صنفت كما يلي: البنوك التجارية، المؤسسات المالية، البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية .

1-البنوك التجارية:

حسب المادة 70من القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بجميع العمليات المنصوص عليها في المواد من 66إلى 68 على أساس أنها تمثل مهنته العادية، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية :

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما الودائع.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن وادارتها.

[1] دلال برابح، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية (حالة المصارف الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، المسيلة، الجزائر، 2011/2010، ص 129.

2-المؤسسات المالية:

بالمقابل، وحسب المادة 71 من نفس القانون، المؤسسات المالية هي تلك المؤسسات التي يكون بوسعها القيام بكل العمليات المالية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور و إدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن، ويعني ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير (بمعنى أموال الجمهور في شكل ودائع)، ويمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة وقروض المساهمة و الادخارات طويلة الأجل[1] .

3 -البنوك والمؤسسات المالية الوطنية الخاصة والأجنبية:

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية مزاولة نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري [2]. وككل مؤسسة بنكية أو مالية عمومية يجب أن يخضع تأسيس البنوك الخاصة وفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في مرحلة أولى إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، يليه في مرحلة ثانية منح الاعتماد لهذا البنك أو هذه المؤسسة المالية بواسطة مقرر يصدره محافظ بنك الجزائر بعد موافقة مجلس النقد والقرض، وذلك بعد التحقق من أن البنك أو المؤسسة المالية التي طلبت الاعتماد قد استوفت جميع الشروط المحددة بواسطة التنظيم الساري المفعول. يجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر[3].

4- المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990:

سمح صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة مختلطة وخاصة، أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية، وجاءت هذه البنوك لتدعم تلك الموجودة ويمكن أن نلخصها فيما يلي [4]:

4-1- بنك البركة:

لقد تم تأسيس بنك البركة في 6 ديسمبر 1990، عدة أشهر فقط بعد صدور قانون النقد والقرض، وهذا البنك هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية، ويمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بينما يمثل الجانب السعودي بنك البر كة الدولي والذي يقع مقره في جدة، وقد تم توزيع حصص رأس المال بشكل يعطي للجانب الجزائري أغلبية بواقع 51٪ بينما تعود ملكية 49 ٪من رأس المال للجانب السعودي .

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 355

[2] دلال برابح، مرجع سابق، ص 132.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 136

[4] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 203

وبنك البركة هو عبارة عن بنك تجاري، وتخضع النشاطات البنكية التي يقوم بها إلى قواعد الشريعة الإسلامية، وتطورت أعمال هذا البنك الذي يقع مقره بالجزائر العاصمة تطورا محسوسا في مجال التمويل غير الربوي .

4-2- البنك الاتحادي:

البنك الاتحادي هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية .وترتكز أعمال هذا البنك في أداء نشاطات متنوعة، وتتمحور هذه النشاطات على وجه الخصوص في جمع الادخار، وتمويل العمليات الدولية، والمساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية إلى الزبائن.

4-3- مؤسسات بنكية ومالية أخرى في طور النشأة:

ومازالت مؤسسات مالية وبنوك أخرى تتقدم لطلب الاعتماد من مجلس النقد والقرض، ويبدو أن هذه الحركية سوف تستمر لسنوات أخرى طويلة، ونذكر فيما يلي المؤسسات التي حصلت على الاعتماد من هذا المجلس :

1- في اجتماعه المنعقد في 28 جوان 1997، منح مجلس النقد والقرض رخصته بإنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة رأس مالها الاجتماعي 200 مليون دينار، وقد قام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة، وتتخصص هذه الشركة في تمويل تجهيز القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري.

2- في نفس التاريخ، تم منح الرخصة بتأسيس بنك خاص يسمى البنك التجاري والصناعي الجزائري برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار، ويقوم هذا البنك بالعمليات المالية الخاصة بالبنوك التجارية .

3- بالإضافة إلى هذه البنوك فقد رخص مجلس النقد والقرض بتأسيس بنوك أخرى ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية، ونشير هنا على سبيل الذكر وليس التحديد إلى بنك الخليفة، بنك المناءBank MOUNA، الشركة البنكية العربيةABC ، سيتي بنك City Bank، القرض الليوني Crédit Lyonnais .

خامسا: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار القانون رقم 90-10

على الرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي بعد عام 1986 و 1988 اتضح أنها لا تتلائم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، فجاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء الجهاز المصرفي مكانته كمحرك أساسي للاقتصاد بصورة أكثر من كل القوانين التي وضعت من قبل، فعرف بالقانون الأساسي للبنك المركزي ونظم البنوك والقرض في آن واحد فهو يجعل هيكلة

النظام المصرفي أرضية لعصرنته، يعطي للبنك المركزي استقلاليته[1]، يمكن للبنك المركزي من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية ويزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

إن قانون النقد والقرض يسعى إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- ✓ إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.
- ✓ محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- ✓ تعويض عوامل الإنتاج.
- ✓ وضع نظام مصرفي عصري وفعال في تعبئة وتوجيه الموارد.
- ✓ عدم التمييز بين الأعوان الاقتصادية في منح القروض.

ومن أهم المحاور الأساسية لقانون النقد والقرض[2]:

- ✓ النصوص المتعلقة ببنك الجزائر واستقلاليته ومسئولياته، المواد :4،11 ،13 ،14 ،15،16 ،58 .
- ✓ النصوص المنظمة للبنوك ودورها في الوساطة والتمويل، المواد :15،92 ،110،113 ،118، 156.
- ✓ المؤسسات المالية ودورها، المواد: 111 ،115 ،116، الفروع الأجنبية المواد: 127 ،130.
- ✓ هيئة إدارة ومراقبة بنك الجزائر، المادة: 19، مجلس النقد والقرض، المواد: 32 –50 مركز المخاطر، المادة: 160 .
- ✓ لجنة الرقابة المصرفية، المواد: 144 – 157.

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3] (عبيدي الشافعي ,2009,صفحة 11) ، وحدد هذا القانون مهامه وصلاحياته وعلاقته مع البنوك والمؤسسات المالية وبذلك استرجع امتيازاته كمؤسسة إصدار وأدخل تنظيما جديدا للضوابط والنسب التي فرضت على البنوك المتابعة ووضع اللوائح التبصيرية ودراسة الأهلية والقابلية والاستمرار. فقد شكل هذا القانون دعامة مؤسسية أداتيه وعملية عن طريق مجموعة من الأهداف الصارمة لتحقيق التوازن، وسمح بظهور إطار قانوني جديد وتنظيم جديد للقطاع المالي يستند إلى ميكانيزمات السوق

[1] مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر– مجلة الباحث عدد 04 ،2006، ص: 75.

[2] قانون 1990 _ 10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 /04 / 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 04/14 /1990.ص520.

[3] عبيدي الشافعي، قانون القرض والنقد، الموسوعة الجنائية، دار الهدى، الجزائر، 2009.ص11.

حيث فرق في المرحلة الأولى بين الحقل الميزاني والحقل النقدي، وبالتالي تسترجع الخزينة وظيفتها كأمين لصندوق الدولة، وجعل حدا لميكانيزمات العودة الآلية للبنوك.

والبنوك مجبرة على تنظيم نشاطها وإعادة تأهيل السيولة النقدية للبنوك وللبنك المركزي، والوظائف البنكية للقرض وتسيير الأخطار، وأقام التنظيم الجديد حماية للمدخرين عن طريق الشفافية المحاسبية للنظام البنكي، حيث أطرت بأنواع المحاسبة والإحصاءات ونشر المعلومات .أما فيما يخص الابتكارات فقد أدخل القانون مؤسسات، أدوات وميكانيزمات السوق غير المعروفة سابقا في الجزائر في مجال عرض وطلب رأس المال وأظهرت ترتيباته بروز أنشطة مع ذلك تقليدية في البنك، وسجلت في محوري التدخل الوساطة البنكية والأسواق المباشرة (نقدية، مالية، الصرف)، وقامت البنوك بفتح العديد من الناشطة المالية الجديدة التي ستطور الوساطة إلى المالية الإجمالية والمرونة.

المطلب الثاني: تقييم واقع أداء القطاع المصرفي الجزائري

سنحاول من خلال هذا العنصر تقييم أداء القطاع المصرفي الجزائري من جانب تطور كل من مستوى الوساطة المصرفية والسلامة المالية، ثم تحديد قدرته على تعميم الخدمات المالية والمصرفية على الأفراد والمؤسسات، اعتماد على مجموعة من المؤشرات المعتمدة في ذلك.

أولا: تقييم درجة الوساطة المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري

تعتمد عملية تقييم درجة الوساطة المصرفية على مجموعة من المؤشرات كتطور حجم الودائع، نسبة القروض إلى الودائع، درجة تكوين رأس المال الثابت، درجة الكثافة المصرفية، وعدد الحسابات المفتوحة والصراف الآلي. والجدول التالي يوضح لنا تطور هذه المؤشرات.

الجدول رقم03: تطور أهم مؤشرات الوساطة المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2013-2018

أهم مؤشرات الوساطة المصرفية	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الودائع المجمعة (مليار دينار)	7 787,4	9 117,5	9 200,7	9 079,9	10 232,2	11552,7
الودائع الجارية إلى الودائع%	45,42	48,64	42,29	41,10	43,96	42,24
الودائع الآجلة إلى الودائع%	47,41	44,78	48,29	48,56	46,02	45,29
حجم القروض الموزعة(مليار دينار)	5 154,5	6 502,9	7 275,6	7 907,8	8 877,9	9974
مجمل القروض الموزعة إلى مجمل الودائع%	66,19	61,45	79,08	87,09	86.76	86,33
الودائع الآجلة إلى رأس المال الثابت %	63,44	64,87	66,73	60,68	58,01	63,80
عدد الحسابات المفتوحة لكل شخص في سن العمل	2,71	2,98	2,93	2,95	-	-
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف شخص	6,50	7,49	8,26	8,68	9,08	9,12
الكثافة المصرفية	25360	25360	25660	26189	29309	-

المصدر: ملخص عن:(banque d'Algérie, 2015,2016,2017)

يتضح من خلال الجدول، أن القطاع المصرفي الجزائري القدرة على جذب الودائع الجارية والودائع الآجلة بنسب متقاربة، مما مكنه من تغطية معظم القروض بتمويل مستقر .أما تكوين رأس المال الثابت فقد تجاوزت تغطيته بواسطة الودائع الآجلة ذات الطابع المستقر والثابت نسبة 60 في المئة، وهو ما يبين مدى مسايرة القطاع المصرفي لاحتياجات الاقتصاد الوطني من رأس المال الثابت ذو الارتباط المباشر بالتنمية الاقتصادية. في حين سجلت كل من عدد الحسابات المفتوحة والصرفات الآلية والكثافة المصرفية قيم منخفضة

جدا، رغم ارتفاع عدد فروع البنوك التي وصلت إلى 1509 سنة 2017[1]. مقابل 41 مليون نسمة، مما يعكس تباطؤ وتيرة نمو الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومحدودية إقبال الجمهور للتعامل مع مؤسسات القطاع المصرفي، بسبب عدم تماثل الخدمات المصرفية المقدمة مع احتياجاتهم ومتطلباتهم وقدرتهم المالية.

ثانيا: تقييم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الجزائري

يتم اعتماد مؤشرات السلامة المالية لتقييم مدى القدرة والكفاءة الإدارية للبنوك، وقدرتها على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما .الجدول التالي يوضح تطور أهم هذه الأبعاد بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2013-2017.

الجدول رقم 04: تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2013-2017

المؤشرات	وصف المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
كفاية رأس المال	الملاءة الإجمالية%	21,5	15,98	17,71	18,47	19,76
جودة الأصول	المستحقات غير المحصلة%	10,56	9,21	9,80	11,88	12,29
الإيرادات والربحية	العائد على رأس المال%	19	23,55	20,34	18,14	17,84
	العائد على الأصول%	1,67	1,98	1,83	1,86	2,01
	هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي%	69,45	68,51	66,82	72,64	72,65
	التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي%	33,53	40,69	40,01	34,07	36,97
السيولة	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول%	40,46	37,96	27,17	23,50	23,74
	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل%	93,52	82,06	61,64	58,39	53,86

المصدر: ملخص عن:(la banque d'Algérie, 2013, 2017)

يتبين من خلال الجدول، أن القطاع المصرفي الجزائري يتمتع بملاءة عالية، أين فاقت المعامل الأدنى المحدد من قبل بنك الجزائر والمقدر بـ95, في المئة[2] ، وكذا تلك المنصوص عليها في مقررات بازل 3 (10,5في المئة .مما يعكس قدرة القطاع على تحمل الخسائر المحتملة ويعزز الاستقرار ويوفر حماية لأموال المودعين. في حين سجلت نسبة المستحقات غير المحصلة قيما مرتفعة، ويرجع ذلك إلى الحجم المعتبر للقروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية خلال الفترة (2004-2007) لفائدة المؤسسات الخاصة في إطار برنامج دعم

[1] بنك الجزائر.التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي. 2018.ص69.

[2] بنك الجزائر. 2014. المادة 2 من النظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435، الموافق 16 فبراير سنة2014.ص1

التشغيل(ANGEM, CNAC, ANSEJ)، أين تم تحويل 42 في المئة من هذه القروض إلى مستحقات غير محصل[1] وهو ما يدل على ضعف نوعية أصول القطاع المصرفي بحكم أن البنوك العمومية تسيطر بصفة شبه مطلقة على السوق المصرفية. أما عن مستوى مؤشر الربحية، فقد سجلت مستوى مرضي يعكس فاعلية مؤسسات القطاع في توظيف رأسمالها، كما سجلت نسبة هامش الفوائد قيما معتبرة وصلت إلى 72,65 في المئة خلال سنة 2017، مما يدل على قدرة القطاع على تحقيق إيرادات من أعماله الرئيسية والمتمثلة في دور الوسيط بين المودعين والمقترضين، في نفس الوقت، يتميز القطاع المصرفي بإمكانية التحكم في النفقات العامة التي تؤثر سلبا على درجة الربحية. في حين تشير مؤشرات سيولة إلى تراجع مستمر في مستوى سيولة القطاع المصرفي، وهو ما يحد من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، خاصة في ظل ازدياد الخصوم قصيرة الأجل (الودائع) ، مما يشكل ضعفا في إدارة سيولة القطاع المصرفي الجزائري .

ثالثا: تقييم الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري

يهتم الشمول المالي بتعميم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، وتقع هذه المسؤولية على عاتق القطاع المصرفي الجزائري بحكم سيطرته شبه المطلقة على السوق الخدمات المالية والمصرفية. ولهذا تم إعتماد أهم مؤشرات الشمول المالي وذلك بناءا على مؤشر البيانات العالمية للشمول المالي FINDEXلسنة 2017. الجدول التالي يوضح مؤشرات الشمول المالي بالنسبة لفئات مختارة في الجزائر.

الجدول رقم 05: مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري في سنة 2017

المؤشرات	نسبة سكان الأرياف		نسبة أفقر 40% من الأسر		نسبة النساء		نسبة الشباب من 15 إلى 24 سنة	
	2017	متوسط*	2017	متوسط*	2017	متوسط*	2017	متوسط*
امتلاك حسابات بنكية	43,8	64,4	37	59,3	40,1	63,7	29,6	53,6
اقتراض من البنوك	0,5	10,4	1,2	9,1	3	9,4	2,3	6,3
اقتراض من العائلة أو الأصدقاء	8,7	27,7	14,2	29	17,7	24,5	19	26,5
اقترض لبدء مشروع أو توسيع مشروع قائم	4,8	7,2	2,7	6,1	2,4	5,3	2,1	5,2
الادخار في البنوك	11	23,8	5,9	16,6	6	24,1	9	18,3
امتلاك بطاقاتبنكية	2,6	14	3,1	12,1	1,3	17	1,7	8,2
المدفوعات الرقمية	16,5	39,6	11,1	33,8	10,8	41,5	7,5	35,6

المصدر:(قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي)

[1] بنك الجزائر. مرجع سابق. ص82.

يتبين من خلال الجدول، أن معظم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بالنسبة للفئات المختارة (نساء، شباب، السكان الأكثر فقرا، سكان الأرياف) منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي، خاصة فيما تعلق بالاقتراض والادخار في مؤسسات مصرفية، امتلاك البطاقات المصرفية، القيام بالمدفوعات الرقمية. والملفت للانتباه أن قيم الاقتراض من العائلة والأصدقاء قد فاقت تلك الخاصة بالاقتراض من المؤسسات المصرفية، وهو ما يدل على ضعف درجة عمق القطاع المصرفي، ووجود فجوة بين طبقات المجتمع من حيث انتفاعهم من الخدمات المصرفية، مما يعكس ضعف درجة الشمول المالي في الجزائر، بسبب عدم مقدرة القطاع المصرفي الجزائري على تعميم الخدمات المصرفية على كافة فئات المجتمع الجزائري.

رابعا: انجازات وتحديات المنظومة المصرفية الجزائرية

4-1-الإنجازات:

يعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طموح للإصلاحات، خاصة في مجال الوساطة المالية ، واعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الاحتكار وارساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة La Loi Sur Les Capitaux Marchands de L'état) في جعل البنوك كمؤسسة اقتصادية عمومية (EPE) وكبنوك ابتدائية وتجارة خاضعة للقانون التجاري. وبهذا القانون من المفروض أن تتخلى الدولة عن الدائرة الاقتصادية التنافسية، على أن تتم خوصصة محفظة(EPE) ، بتحويل ملكتها إلى الشركات القابضة .

يعتبر قانون القرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي ومنه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة(المالية) التي تكرس عبر برنامج التعديل الهيكلي.

حيث تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة. كما طبقت سياسات تسييرية، أهمها :

- سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي وثبات معدل إعادة الخصم؛
- نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأول الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لايتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك
- سياسة انتقائية لإعادة التمويل.

- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل [1].

على العموم، فإن معاناة الخدمات المصرفية تخص إمكانية تسييرها التي تتميز بـ :

- عجز في التسيير، يخص التأطير والتنظيم وملاءمة التغيير.
- عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من البنوك.
- غياب أو نقص نظام المعلومات والتسويق والمواصلات.
- غياب المنافسة.

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية.

وتفاديا لوجود مشاكل في المنظومة المصرفية ارتفعت درجة تدخل الدولة في هذا القطاع، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و2004، التي لاتترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر. وتتمثل في:

- الأمر رقم 03 -11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية. هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي؛ وانما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية.
- القانون رقم 10-04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج. وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ مليار دج للبنوك و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.
- فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي.
- القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر. وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 %و15 % كحد أقصى؛

[1] بشير بن عيشي، عبد الله غالم، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية انجازات –وتحديات، المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتقنيات، جيجل، الجزائر، 7/6 جوان، 2005.ص7.

- القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، [1]الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على و دائعهم من بنوكهم.

4-2-التحديات:

ترتبط مقدرة المصارف على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة.

ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما: التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

1. التحديات الداخلية : ومن أهمها ما يلي:

✓ **صغر حجم البنوك** : على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.

✓ **التركيز في نصيب البنوك** : يتمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95 %من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.

✓ **تجزئة النشاط البنكي**: لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصيص في النشاط البنكي وهذا لإتاحته القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنه [2].

---

[1]عبد الله خبابة. مرجع سابق. ص192.

[2]مليكة زغيب، حياة نجار، المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، النظام البنكي الجزائري (تشخيص الواقع وتحديات المستقبل)، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر، 2004، ص 402.

✓ **هيكل ملكية البنوك العمومية الجزائرية والتركز في نصيبها** : يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و بالرغم من تحرير القطاع المصرفي منذ أكثر من خمسة عشر سنة (15 سنة) إلا أن القطاع العام مازال يهيمن على النشاط المصرفي فمن بين أكثر من 15 مصرفا خاصا مرخصا في الجزائر، تمتلك الدولة ستة بنوك (06 بنوك) عمومية تستأثر بحصة تفوق95 %من السوق المصرفي. إن بقاء هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي لا يتيح الظروف المناسبة للمنافسة و هذا ما دفع بكل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى التأكيد على ضرورة خصخصة البنوك العمومية، و بالفعل تم الشروع في طرح فكرة خصخصة أول بنك عمومي و هو القرض الشعبي الجزائري CPA منذ سنة 2001 إلا أن العملية لم يكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك و ثقل محفظته بالقروض المتعثرة من جهة، و من جهة أخرى بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـ 49 %فقط، و هذا ما أعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية بالجزائر إلى التخلي عن هذا الشرط و إعلان بإمكان تملك الأجانب لأكثر من 50 %من رأس مال البنوك العمومية المطروحة للخصخصة ،كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري (تصريح وزير المالية، مراد مدلسي، ليومية الخبر الأحد 25 سبتمبر 2005)، و يبقى مجرد مشروع في الوقت الراهن.

✓ **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** تعاني أنظمة المدفوعات من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك، و استخدام المقاصة اليدوية و البطء في تحصيل الشيكات و التحويلات المالية حيث تقدر المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين البنوك بأكثر من21 يوما في المتوسط و تصل أحيانا مدة ثلاثة أشهر، مما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي بحيث قدر حجم المعاملات التي تتم نقدا بـ 80 % كذلك ضعف الربط الشبكي بين فر وع البنك الواحد و فيما بين البنوك، و رغم إحساس السلطات المعنية بأهمية هذا الجانب، إلا أنه يلاحظ تعثر مشروع الربط الشبكي بين البنوك منذ إعلان انطلاق مشروع"ريس" Ris سنة 2001 و جرى حديث بأن تكون سنة 2006 هي السنة التي يتم فيها تطبيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك و الانتهاء من عملية الربط الشبكي بين مختلف البنوك والهيئات المالية الأخرى، وتليه نظام الدفع و تعميم استخدام النقد الآلي.

وعلى العموم يلاحظ أن نقاط الضعف التي تسيطر على الجهاز المصرفي تتركز في عديد من النقاط والتي يكمن أهمها في الآتي:

- انخفاض كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي وخاصة في البنوك العمومية.
- ضعف وسوء وانخفاض عدد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العمومية الجزائرية.
- سيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك الجزائرية وغياب روح الابتكار والإبداع.
- سيطرة نمط الصيرفة التقليدية على عمل البنوك الجزائرية والمتمثلة في جلب الودائع ومنح القروض.

- ضعف وقلة استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.
- ضعف القاعدة الرأسمالية في الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام.
- سوء محفظة الائتمان لدى الجهاز المصرفي وخاصة ببنوك القطاع العام وارتفاع القروض المتعثرة.
- ضعف الرقابة على نشاط البنوك بالرغم من صدور قوانين صارمة في هذا المجال وتعدد هيئات الرقابة وانتشار الفضائح المصرفية في الآونة الأخيرة.
- عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى البنوك، ويلاحظ في المرحلة الراهنة ارتفاع حجم السيولة بالبنوك الجزائرية ولكن تبقى غير موظفة بشكل عقلاني وسليم.
- ضعف تطبيق مفاهيم الحكم السليم(الحوكمة) في البنوك الجزائرية.[1]

إن هذه النقاط السالفة الذكر تمثل في مجملها التحديات الداخلية للجهاز المصرفي الجزائري والتي تستوجب عليه مواجهتها، إضافة إلى التحديات الخارجية الناتجة عن التطورات الاقتصادية والمالية العالمية.

وعليه فإن قدرة المنظومة المصرفية الجزائرية على مواجهة هذه التحديات الداخلية والخارجية سيمكنها من زيادة قدرتها التنافسية في ظل تغيرات البيئة المصرفية على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا لا يتأتى إلا بالأخذ بالأساليب الحديثة في التسيير واكتساب القدر الكافي من المرونة لمسايرة هذه التطورات.

✓ **مشكلة القروض المتعثرة :** حيث أمام السياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية و المردودية المالية التي تحكم النشاط المصرفي وبصفة خاصة منح الائتمان وبفعل التسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية تفاقمت وضعية البنوك وتولدت عنها ظاهرة القروض المتعثرة والتي قدر حجمها حسب بيانات متوفرة لسنة 1997 بـ 50 %من إجمالي القروض القائمة مما أدى إلى عرقلة النشاط المصرفي بسبب فقدان المقدرة على تسيير واسترجاع تلك القروض[2].

✓ **ضعف استخدام التكنولوجيا** : حيث يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق البرامج العصرية حتى يكون قادرا على مواكبة تحدي المنافسة داخليا وخارجيا.

✓ **ضيق السوق المالي والنقدي الأولي والثانوي** : حيث يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة، والتي يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعات بأقل تكلفة ممكنة. وفي نفس السياق، تبقى

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، 2006/2005، ص92.

[2] إبراهيم تومي، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر،2008/2007.ص12.

بورصة الجزائر حديثة وفتية كما تتسم بقلة التعاملات مما حرم البنوك الجزائرية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، وهذا ما يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية [1].

✓ **قيود مالية، محاسبية وتنظيمية** : ومنها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك، بالإضافة إلى منظومة الاتصال التنظيمي، بين مختلف المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك الخاصة بين الإطارات والعمال. كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

✓ **قيود قانونية** : وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون88-06 المعدل والمتمم لقانون86 -12 ،بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية.

2. التحديات الخارجية :

تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد، ومن أبرز هذه التحديات نذكر:

✓ **ظاهرة العولمة** : ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ويذكر أن لهذه الظاهرة ايجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية.

غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية التي ستنجر عن هذه الظاهرة ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل، بالإضافة إلى تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة كدعم البنوك الجزائرية لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية.

[1] عادل زقرير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص ص 140-141

✓ **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية** : انتشرت هذه الظاهرة اثرى إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

✓ **ظاهرة اندماج البنوك** : من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة.

✓ **ظاهرة البنوك الالكترونية** : تحد هذه البنوك من نظامنا البنكي والذي عليه مواجهتها بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة) ، وحتى أيام العطل، ومن أي مكان، و بأي وسيلة كانت [1].

[1] مليكة زغيب، حياة نجار، مرجع سابق، ص ص 404 -405.

المطلب الثالث: تقييم دور النظام المصرفي في ترقية المرفق العام الإلكتروني

نتطرق إلى تقييم التجربة الجزائرية التي تخوض معركة ترقية المرفق العام الإلكتروني، ولذلك لا بد من التطرق إلى مظاهر نجاح النظام المصرفي في ترقية المرفق العام الإلكتروني، ثم مظاهر فشل النظام المصرفي الجزائري في ترقية المرفق العام الإلكتروني. بالإضافة الى منافع وعوائق تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري.

أولا: مظاهر نجاح النظام المصرفي في تطوير المرفق العام الإلكتروني

لتقييم نجاح النظام المصرفي الجزائري في تطوير المرفق العام الإلكتروني لا بد من إبراز أهم دعائم المرفق العام الإلكتروني في مجال النظام المصرفي.

*** تكريس منظومة قانونية خاصة بوسائل الدفع الإلكترونية :**

بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والتي أثمرت انتهاج الجزائرلاقتصاد السوق فقد قام المشرع الجزائري في إطاررقمنة نظامه المصرفي بتكريس مجموعة من الإصلاحات التي تهدف أساسا إلى رقمنة النظام المصرفي الجزائري.

*** الأمر (59/75) المتعلق بالقانون التجاري**

رغم الضرورة الملحة لإعمال التكنولوجيا الحديثة في النظام المصرفي، ورغم أن المشرع الجزائري قد كرس بطاقات الدفع والسحب كوسائل دفع حديثة إلا أنه قد كرسها بموجب مادتين فقط في القانون التجاري [1] ، وهما المادة 543 مكرر 23 والمادة 543 مكرر 24، وعليه فالمشرع الجزائري لا يعترف إلا بنوعين من البطاقات الإلكترونية المصرفية وهما بطاقات السحب الآلي التي تمكن حاملها من سحب الأموال فقط، وبطاقات الدفع المصرفية التي تسمح لحاملها بسحب الأموال أو تحويلها [2].

*** الأمر (11/03) المتعلق بالنقد والقرض**

[1] أمر رقم (75-59)، المؤرخ في1975/09/26، المتضمن القانون التجاري، ج ر، العدد101، الصادر في1975/12/19.

[2] أحمد دغيش، السندات التجارية المستحدثة ووسائل الدفع الحديثة، دار الخلدونية، ط1، الجزائر،2016، ص159.

يعتبر الأمر (11/03) المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض [1]

أهم نص ينظم العمليات المصرفية في الجزائر، وعلى اعتبار أن العمليات المصرفية تتضمن وفق المادة 66 من قانون النقد والقرض وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، فإن هذه الأخيرة تعتبر من أهم العناصر المشاركة في تطوير المرفق العام الإلكتروني كونه يعتمد أساسا على بطاقات الدفع التي يستعملها المواطنون بمفهوم المرفق العام، وكذا الزبائن بمفهوم النظام المصرفي.

*** النظام (06/05) المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى**

بعد تعديل الأمر (59/75) المتعلق بالقانون التجاري الجزائري بموجب القانون رقم (02/05) المتضمن تعديل القانون التجاري، حيث جاء هذا الأخير بالجديد فيما يتعلق ببطاقات الدفع والسحب كوسائل دفع حديثة بموجب المادتين 543 مكرر 23، والمادة 543 مكرر 24، وترك المجال أمام النظام رقم (06/05) لكي يضع نظام مقاصة خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض. (أنظر المادة 1 من النظام رقم (06/05)، المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى).

–توزيع أكثر من مليون بطاقة إلكترونية سنة 2015

بلغ عدد بطاقات الدفع خلال سنة 2015 وفق الإحصائيات الأخيرة الممنوحة من طرف شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك 1.474.230 بطاقة متداولة، حيث وزعت هذه البطاقات وفق الجدول التالي

الجدول رقم 06: يمثل حجم البطاقات المتداولة في الجزائر سنة 2015

الرقم	نوع البطاقة	عدد البطاقة	النسبة %
01	عدد البطاقات العادية المتداولة	941.371 بطاقة	% 43,50
02	عدد البطاقات الذهبية المتداولة	165.429 بطاقة	% 11,22
03	عدد بطاقات السحب المتداولة	376.430 بطاقة	% 25,53
مجموع البطاقات المتداولـــــــــــــة		1.474.230 بطاقة	

[1] أمر رقم (03-11) المؤرخ في2003/08/26، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر، العدد52، الصادر في2003/08/27.

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على الموقع الإلكتروني https://www.satim-dz.com

الملاحظ من هذا الجدول أن أغلب البطاقات الإلكترونية المتداولة تعتبر بطاقات عادية (CLASSIC) وهو ما يؤكد غياب عمليات الدفع الإلكتروني بما في ذلك عمليات الدفع المتعلقة بالمرفق الإلكتروني، وهو ما سنفصل فيه في الجزء الثاني المتعلق بمظاهر فشل النظام المصرفي في ترقية المرفق العام الإلكتروني.

ثانيا: مظاهر فشل النظام المصرفي في تطوير المرفق العام الإلكتروني

1/غياب أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) لدى أغلب المرافق العامة الإلكترونية:

رغم تكريس المشرع الجزائري لمنظومة قانونية خاصة بالسندات التجارية الحديثة وتحديدا بوسائل الدفع الإلكترونية، إلا أن هذا التكريس قد واكبه تقصير كبير من بنك الجزائر وكذا البنوك والمؤسسات المالية التي يخول لها القانون إدارة وسائل الدفع الإلكترونية، فنجد أن الإحصائيات المقدمة من الموقع الإلكتروني لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) قد أكدت أن عدد عمليات السحب من أجهزة الصرف الآلي أكبر بكثير من عمليات الدفع سواء باستعمال بطاقات الدفع الإلكترونية أو باستعمال طريقة الدفع عبر مواقع الأنترنت، حيث تشير أغلب الإحصائيات أن السبب الرئيسي يعود إلى عاملين هما عدم ثقة المستهلك بوسائل الدفع الإلكترونية [1] ، وكذا إلى غياب أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE).

حيث يدعى جهاز الدفع الإلكتروني LE TERMINAL DE PAIEMENT ELECTRONIQUE باختصار (TPE) وهو وسيلة دفع إلكترونية تسمح لكل الزبائن بالتخليص بواسطة بطاقة بنكية CIB الكلاسيكية والذهبية. 24 على 24 ساعة و7 على 7 كل أيام الأسبوع.
ومن مميزاتها أنها تضمن حماية أكثر ضد التزوير والسرقة [2].

حيث يشترط على طالب الحصول على جهاز الدفع الإلكتروني (TPE) امتلاك حساب أو فتح حساب في بنك من البنوك التي تتعامل بتقنية (TPE)، بالإضافة إلى توقيع عقد مع البنك.

[1] سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، ديسمبر 2016، ص 357.
[2] بلعيساوي محمد الطاهر، الوجيز في شرح الأوراق التجارية، دار هومة، ط5، الجزائر، 2016، ص 07.

وعلى اعتبار أن المفهوم الحديث للمرفق العام يمكن هذا الأخير من مزاولة النشاط التجاري والصناعي فهو بحاجة ماسة إلى استعمال التقنيات الحديثة في وسائل الدفع والتي تكون متوفرة لدى البنوك والمؤسسات الأخرى التي يرخص لها بنك الجزائر باستعمالها[1] .

ومثال على احتياجات المرفق العام الإلكتروني لأجهزة وبطاقات الدفع نجد الضرائب، المستشفيات، المطارات، القضاء، وغيرها من المرافق العامة الإلكترونية.

والأكيد من خلال الإحصائيات التي تقدمها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك أن عمليات الدفع ككل سواء ما تعلق بالمرافق الإلكترونية أو بالمعاملات التجارية بين الخواص لا تصل إلى الآفاق المرجوة.

فعلى سبيل المثال نجد أن الحصول على الوثائق البيو مترية كجوازات السفر لا زال الرسوم تدفع بالوسائل التقليدية رغم أن الطلب يقدم إلكترونيا، وهذا يعود لعدم وجود آلية لتسديد هذه الرسوم عبر الأنترنت أو عبر أجهزة الدفع، كما نجد أن الحكومة تدعو إلى تسديد رسوم على سحب وثائق الحالة المدنية عبر الأنترنت مقابل رسوم مختلفة إلا أنها في نفس الوقت لم تضع آلية تمكن الأشخاص من تسديد هذه الرسوم من بيوتهم.

2/ غياب نص قانوني خاص بالمعاملات الإلكترونية:

على خلاف باقي دول العالم العربي نجد أن الجزائر لازالت جد متأخرة في تطوير المرفق العام الإلكتروني بشكل عام، والمعاملات الإلكترونية بشكل خاص، فنجد أن المشرع الجزائري لم يولي لهذه الأخيرة نص قانوني خاص بها، لكن في المقابل نجد أن جل الدول العربية لها قوانين خاصة بالمعاملات الإلكترونية، فعلى سبيل المثال نجد أن المشرع الأردني قد أصدر القانون رقم (15) لسنة 2015 الخاص بالمعاملات الإلكترونية.

لكن رغم ذلك نجد أن المشرع الجزائري قد كرس قانون جديد خاص بالتجارة الإلكترونية [2]. وهو ما يؤكد نيته في توسيع نطاق المعاملات الإلكترونية سواء التجارية منها أم المدنية.

ثالثا: منافع وعوائق تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري

تشير التقارير الدولية أنه بالرغم من المخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيا المالية، إلا أنها توفر العديد المنافع والفرص للبنوك والعملاء والاقتصاد ككل، حيث يؤدي تبني واستخدام هذه التكنولوجيا في قطاع المصرفي إلى تغيير طريقة عمل الخدمات المالية والمصرفية وتوصيل المنتجات والخدمات للعملاء، مما يؤثر على

[1] كور طارق، آليات مكافحة جريمة الصرف، دار هومة، ط2، الجزائر، 2014، ص05.

[2] قانون رقم (18-05) المؤرخ في 2018/05/10، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر، العدد 28، الصادر في 2018/05/16.

أداء البنوك من حيث الربحية، والعمليات التجارية وخدمة العملاء، ولهذا تجد البنوك نفسها مجبرة على مسايرة واعتماد هذه التكنولوجيا، مما يتطلب من البنوك المركزية دعم التحول الرقمي ومواجهة التحديات .

1-شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر:

انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا، إذ لم يتجاوز عددها شركتين، مقارنة بالدول الأربعة الأولى التي احتلت الصدارة في ذلك، بسبب عدم امتلاك الجزائر البيئة الحاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات، ويشار إلى أن نشاط شركات التكنولوجيا المالية الموجودة في الجزائر يقتصر فقط على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم[1].

رغم أن الجزائر تعتبر من الدول السبعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمتلك تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي، إلا أن ذلك لم يكن كافي لتشجيع انتشار شركات التكنولوجيا المالية. تعتبر شركة EsrefPayالشركة الناشئة(Startup)الجزائرية الوحيدة التي تنشط في مجال الأعمال التجارية عبر الأنترنيت (www.startupinalgeria.com2018,) وينتظر نمو هذا النوع من الشركات في الجزائر، خاصة بعد إنشاء وزارة تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، تعمل على إحداث إطار قانوني وتنظمي ووظيفي للشركات الناشئة ووضع تعريف قانوني لها وللحاضنات، وتحديد طرق تقييم أدائها.

2-منافع تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري:

لا يزال القطاع المصرفي الجزائري يعاني على غرار معظم القطاعات المصرفية العربية من ضعف تطوره، ولهذا لا بد من اغتنام فرصة الاستفادة من منافع التكنولوجيا المالية التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي: [2]

- **الشمول المالي**: استطاعت التكنولوجيا المالية التغلب على البعد الجغرافي للفروع البنكية عن أمكان تواجد الأفراد بفضل تقنياتها المالية الرقمية معتمدة في ذلك على خدمة الهاتف المحمول، مما كان له أثر على تخفيض التكاليف، وتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة.
- **المساهمة في تقليص فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**: من خلال اعتماد منصات الإقراض النظراء، مما يسمح بتنفيذ هذا نوع من المشروعات، التي يعاني من اتساع الفجوة التمويلية بسبب تشدد البنوك في سياساتها الإقراضية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

[1] صندوق النقد العربي. التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة. 2020.ص10.

[2] . Comité de Bâle. (2018). Sur le contrôle bancaire, Implications des évolutions de la technologie financière pour les banques et les autorités de contrôle bancaire, Banque des Règlements Internationaux, Février.p24.

- **زيادة انتشار الدفع الإلكتروني**: من خلال اعتماد تقنيات المدفوعات الرقمية، مما يمكن البنوك من تقليص الطلب على النقد، وسهولة تسوية المعاملات المالية التجارية وتخفيض تكاليفها.
- **تخفيف انقطاع علاقات المراسلة المصرفية**: إن التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة يمكن أن تساهم في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية، مما يخفف من حدة انقطاع علاقات المراسلة المصرفية.
- **تحسين وتخصيص نمو الخدمات المالية**: تستطيع شركات التكنولوجيا المالية مساعدة البنوك على تحسين خدماته ومنتجاته التقليدية، فعلى سبيل المثال يمكن للبنوك عرض خدمة روبوتات الاستشارة على زبائنها، لتمكينهم من تجسيد استثماراتهم وتحسين تجربة العملاء وتخصيصها، مما سيزيد من كفاءة أداء البنوك.
- **تخفيض تكاليف المعاملات وتوفير خدمات مصرفية بشكل أسرع**: يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة ذات الصلة، في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال.
- **إدارة المخاطر اعتماد على التكنولوجيا التنظيمية :(RegTech) :** ومن خلال تطبيق المؤسسات للتقنيات الناشئة على نحو مبتكر بهدف التأقلم مع متطلبات الامتثال المتغيرة .ومن أهم أولوياتها هي أتمتة ورقمنه قواعد مكافحة غسيل الأموال وقواعد اعرف عميلي.[1]

وتجدر الإشارة هنا أن التكنولوجيا المالية تنطوي على مجموعة من المخاطر يمكن إيجازهما فيما يلي[2]:

- اختراق بيانات الأفراد، التحايل الإلكتروني، عدم تطور آليات حماية المستهلك الإلكتروني بالقدر الكافي، إلى جانب عدم توفر شبكات الأمان كالتأمين على الودائع في صناعة الخدمات المالية للمؤسسات غير البنكية التي لا تخضع للتنظيم.
- مزاحمة البنوك على العملاء، بما يؤدي إلى تقاسم الإيرادات، في وقت تعاني فيه البنوك أساسا من تراجع الربحية، بالإضافة لزيادة حدة خطرين ماليين تقليديين هما خطر القرض وخطر السيولة (عدم وجود قواعد احترازية توجيهية على الأقل) ، مع تقليص درجة الأمان والشرعية في المعاملات، كتسهيل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .

3- عوائق تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري:

[1] احمد قندوز. مرجع سابق. ص78.

[2] عماني وحمدوش. مرجع سابق. ص397.

تواجه عملية تبنى التكنولوجيا المالية ضمن القطاع المصرفي الجزائري مواجهة مجموعة من التحديات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ضعف البنية التحتية الرقمية الداعمة لقيام التكنولوجيا المالية، مع نقص الكيانات المادية، وانخفاض معدل تغلغل الأنترنت ومحدودية تدفقها وارتفاع تكلفتها.
- انعدام الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية، وكذا السداد بوسائل إلكترونية، فالمجتمع الجزائري يميل الاعتماد النقد في تسوية معاملاته المالية، رغم وجود الأطر القانونية الداعمة للدفع الإلكتروني، وإلغاء رسوم استخدام البطاقات الائتمانية وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار، وحث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني بدون تكاليف، إلا أنها قوانين وإجراءات حديثة النشأة (قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018 وقانون المالية لسنة 2020 ،)أضف إلى ذلك عدم اعتماد التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني للوثائق.
- ضعف الإلمام باللغة الإنجليزية، مما يعيق الاستفادة من كافة مواقع منصات التمويل الجماعي مثلا، نظرا لان معظم هذه المواقع تستخدم اللغة الإنجليزية[1].
- ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية، وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم...الخ.
- ضعف مستوى التثقيف المالي، حيث سجلت نسبة التثقيف المالي إلى إجمالي الأفراد البالغين الجزائريين في حدود 32في المئة.
- غياب الأطر التنظيمية والرقابية التي تسمح بوجود لاعبين ماليين جدد كشركات التكنولوجيا المالية؛ مع ضعف تطوير بيئة الأعمال، حيث يشير مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 تأخر ترتيب عدد كبير من الدول العربية بما فيهم الجزائر، حيث سجلت معظمها مرتبة تفوق 60 على مستوى العالم[2].
- إنتشار الإقصاء المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات بسبب انخفاض مستويات المنافسة المصرفية، الناتجة عن ارتفاع مستويات التركز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية (البنوك العمومية) على حجم معتبر من السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي.

[1] رضوان أبو شعيشع السيد. الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر. 2018.ص35.

[2] صندوق النقد العربي. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. 2019ص15.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين أن التكنولوجيا المالية هي عبارة أساسا عن إبتكارات تكنولوجية تم توظيفها ضمن المجال المالي من أجل تصميم وتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية اليومية المبتكرة تتعلق أساسا بخدمات الدفع عبر الأنترنت والهواتف المحمولة، العملات الرقمية، الاستشارات المتعلقة بالإستثمار، الإقراض، إدارة الثروة، إدارة المخاطر ومختلف عمليات التأمين، أين أضحى نمو هذا النوع الجديد من الاستثمارات أحد أهم التطورات التي مست القطاع المالي في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي أكسبها اهتماما أكبر من طرف المؤسسات المصرفية الناشطة وأيضا الشركات الناشئة .حاول القطاع الجزائري المصرفي ادخال عدة تعديلات واصلاحات على منظومته المالية لمواكبة ما وصلت اليه التكنولوجيا المالية من ابتكارات جديدة , والوصول الى مستوى المنافسة العالمية رغم التحديات و العراقيل التي تواجهه.

الفصل الثاني:

إعتماد التكنولوجيا المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وكالة برج بوعريريج 696

تمهيد:

إن التطور الكبير والمتسارع في مجال التكنولوجيا، وانعكاس جائحة كوفيد 19 على كبرى المؤسسات والشركات في العالم، بانت آثارهما بوضوح على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية بالجزائر، ما فرض على الدولة السعي لمواكبة التغيرات المتلاحقة في هذا المجال، وبذل جهود مضاعفة لتلبية احتياجات العملاء بالكفاءة والفاعلية المطلوبة وتحقيق التحول الرقمي المنشود. في الوقت الراهن تشهد التغيرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية تطورا ملحوظا لاسيما انتشار استخدام الهواتف المحمولة في تطوير الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي الجزائري، الذي حاول مواكبة كل ما هو رقمي من خلا ل قيامه بمجموعة من الإصلاحات الرامية الى احداث تغيرات جذرية في الأنظمة النقدية والمصرفية.

سنحاول في هذا الفصل الذي هو بمثابة فصل تطبيقي للجانب النظري بتسليط الضوء على القطاع المصرفي الجزائري بأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج باعتباره رائدا على المستوى الوطني في استعمال التكنولوجيات الحديثة ومواكبة التطورات العالمية، لمعرفة مدى اعتماد القطاع المصرفي الجزائري على التكنولوجيا المالية الحديثة واخر الابتكارات في تقديم خدماته للزبائن وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المبحث الثاني: كيفية إعتماد التكنولوجيا المالية في بنك BADR

المبحث الأول: مدخل الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يؤدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR دورا متزايدا ومتميزا في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال الآليات والأدوات التي يستخدمها لتنفيذ وظائفه ومهامه، والتي جعلت منه البنك الرائد في مجال الصناعة المصرفية في الجزائر. وبنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك الوطنية، نتيجة إلى خبرته وتنافسيته بفرض مستواه في بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية وأجنبية، وذلك بتبني تنظيم جديد، وتحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية، وهذا ما يؤدي إلى تكييف إستراتيجيات إدارته مع التطورات التكنولوجية المالية الحديثة في البيئة المصرفية.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية، وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ، وكذا مواكبته لكافة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية محليا وعالميا، وذلك بتنويع مجالات نشاطه، وتوزيع قاعدة الخدمات التي يقدمها، والإهتمام بالتكنولوجيا الحديثة ومحاولة إقتنائها.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بموجب المرسوم الرئاسي (82-106)المؤرخ في 13 مارس 1982 ،فتكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري[1] . وكان الهدف من إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية المساهية في تنمية وترقية القطاع الفلاحي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، وعلى أساس ذلك كانت مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في تمويل مزارع الدولة، المجموعات التعاونية، المستفيدون من الثورة الزراعية، وكذلك تمويل قطاع الصيد البحري.

وبموجب قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14 أفريل1990، ألغي نظام التخصص الذي كان ساريا على البنوك، وصارت مهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي فحسب، بل صار يقدم جميع الخدمات التي تقدمها مختلف البنوك التجارية[2].

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونظراً لاكتسابه لأكبر شبكة من الوكالات وأكبر عدد من المستخدمين وكذلك شبكة معلوماتية فعالة في خدماتها قد تم ترتيبه من طرف مجلة قاموس البنك Bankers Almanac طبعة 2001 على أنه البنك رقم 01 على الصعيد الوطني، والمرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي، كما

[1] www.badr-bank.dz.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص ص 190-191

احتل المرتبة 668 عالمياً من بين 4100 بنك من مختلف الجنسيات. كما تجدر الإشارة على أنه كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية [1].

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها الحالي بـ 33 ملياردينار جزائري مقسم إلى أربعة أقسام موزعة كالتالي:

- رأس المال خاص بزراعة غذائية =35% .
- رأس مال فوائد التجهيزات =35% .
- رأس مال الصناعة المختلفة =20% .
- رأس مال الخدمات =10%؛

في 2017 أعلن البنك عن تقديم منتجات مصرفية متنوعة متوافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من321 وكالة و39 مديرية جهوية GRE موزعة على مستوى القطر الوطني، يتولى المجمع الجهوي للاستغلال مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات التي هي تحت مسؤوليتها، وغالبا ما تكون هذه المجمعات الجهوية للاستغلال ولائية. أما الإدارة العليا للبنك فتتكون من مديرية عامة مركزية، تساعدها على أداء مهامها مجموعة من المديريات المساعدة DGA ، وتتمثل الموارد البشرية له في أكثر من 7000 إطار ومستخدم، ويقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة [2] .

ثالثا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال تطوره بعدة مراحل رئيسية وهي :

1- المرحلة الأولى (1982-1990):

كان الهدف الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إثبات حضوره في المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الوقت إكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص يتماشى في هذه المرحلة مع ما هو منصوص عليه في الاقتصاد الوطني المخطط لنفس الفترة.

[1] مدونة المتخصص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع https://ecomedfot.blogspot.com/2015/04/Agriculture-and-Rural-Development-Bank تاريخ الاطلاع 2022/04/24.

[2] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الرابط www.badr-bank.dz

2-المرحلة الثانية (1991-1999):

بموجب القانون (90-10) تم إنهاء تخصص البنوك، لذا وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجال تمويله نحو القطاعات الأخرى، أي مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، وعلى الصعيد التقني فقد تميزت عند بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذه المرحلة بإدخال التكنولوجيات الحديثة وأهم ما تم إنجازه خلال هذه المرحلة:

- خلال سنة 1991: تم إنشاء نظام" swift" والذي يعنى بتنفيذ التحويلات الدولية.
- خلال سنة 1992: تم وضع نظام" sybu" الذي يساعد على أداء العمليات البنكية بشكل أسرع من خلال ما يسمى بالمعالجة عن بعد إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- خلال سنة 1993: تم تعميم إستخدام الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- خلال سنة 1994: تم إنشاء خدمة بطاقة الدفع والسحب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- خلال سنة 1996: تقديم خدمة معالجة وتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي الزمن الحقيقي . خلال سنة 1998: إنشاء خدمة بطاقة السحب بين البنوك .

3-المرحلة الثالثة (2000-2004):

قام البنك بوضع برنامج يمتد على خمس سنوات، للتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة من جهة وإستجابة لاحتياجات ورغبات العملاء من جهة أخرى. ويتمحور هذا البرنامج أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه، العمل على تطوير الخدمات التي يقدمها البنك وإستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الخدمات البنكية وقد قام هذا البرنامج بتحقيق ما يلي[1]:

- خلال سنة 2000: القيام بتشخيص دقيق لنقاط القوة والضعف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإنشاء مخطط لرفع مستوى خدمات البنك لتتماشى والمعايير الدولية.
- خلال سنة 2001: تم تكثيف عمليات التدقيق المالي والمحاسبي، وتطبيق نموذج البنك الجالس في بعض وكالات البنك.
- خلال سنة 2002: تم تعميم نموذج البنك الجالس على مستوى جميع وكالات البنك.

[1] بنشوري عيسى، دور التسويق بالعلاقات في زيادة ولاء الزبون دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المديرية الجهوية ورقلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير تخصص تسويق، فرع علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 103.

- خلال سنة 2003: تم تحسين نموذج البنك الجالس بخدمات مشخصة على مستوى جميع الوكالات الأساسية.
- خلال سنة 2004: تم تعميم إستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

4- المرحلة الرابعة (2005-2014):

تتمثل أهم التطورات التي عرفها البنك خلال هذه المرحلة في الآتي:

- القيام بتقديم خدمات بنكية إلكترونية أو ما يعرف بـ (E-banking)كمعرفة العميل لرصيده البنكي وحركية حسابه البنكي بالإضافة إلى تحميل كشوف الحسابات عن طريق فتحه لموقع رسمي لذلك.
- فتح مركز إتصال يهدف إلى الإجابة على جميع تساؤلات العملاء الحاليين والمحتملين وإنشغالاتهم .
- وبالإضافة إلى هذه التطورات فقد وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قروضا جديدة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي فضلا عن تلك الموجودة سابقا، حيث فتحت هذه القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتنسيق مع مديرية الفلاحة ومصالحها في كل ولاية من ولايات الجزائر بحيث تمثلت هذه القروض الجديدة في القرض الرفيق وقرض التحدي.

رابعا: أسس وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تتعدد الأسس التي تقوم عليها مختلف نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتنوع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها

1- أسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يركز البنك تمويله في النشاطات ذات الصلة بالمحاور التالية [1]:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها
- الصيد البحري وتربية المائيات والنشاطات التابعة لها.
- صناعة العتاد الفلاحي .
- الصناعات الغذائية الفلاحية.
- تسويق وتوزيع المنتجات المتعلقة بالنشاطات الإستراتيجية.
- تنمية العالم الريفي خاصة
- تشجيع نشاطات الحرفيين الصغار

[1] خثير هواري، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من منظور تطوير وسائل الدفع الإلكتروني – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05 العدد (01) 2021، ص ص 211-224.

- السكن الريفي
- المشاريع الإقتصادية.
- مشاريع الري الصغيرة.
- صناعة السروج والأدوات الجلدية.
- صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية.

2- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تتجلى الأهداف الاستراتيجية للبنك فيما يلي[1]:

- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية.
- العمل على تحقيق ديناميكية الإدارة.
- العمل تحسين العلاقات مع الزبائن والعمل على تحقيق رضاهم من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- تطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي ومواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.
- العمل على إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة؛
- العمل على الحصول على الامتيازات الجبائية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.

[1] https://badrbanque.dz/ar/

المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

كغيره من البنوك في القطاع المصرفي الجزائري، إن قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمهامه وتأدية وظائفه يرتبط بقدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لذلك، وضمان التنظيم والتنسيق بينها ولا يتحقق ذلك إلا بوجود هيكل تنظيمي ملائم

أولا: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

طبقاً للقوانين و الإجراءات، يتكفل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتطبيق الخطط و البرامج المرتقبة من خلال قيامه بـ:[1]

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.
- الإستعمال الذكي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته.
- عرض منتوجات وخدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسته منح القروض ذات مرد ودية.

ويسعى البنك إلى تطوير طاقات معالجة المخاطرة عن طريق:

- تصفية مشاكل المالية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
- أخد الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانياً.
- تحسين إستقبال الزبائن وإحترامهم والرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- العمل على حصول على الإمتيازات الجبائية.
- وضع سياسة الإتصال فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة.
- إستعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، الإشهار، معدات سمعية بصرية).
- تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين وإعطاء الأولية لحاملي الشهادات.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كذلك بتمويل:

[1] مدونة المتخصص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع https://ecomedfot.blogspot.com/2015/04/Agriculture-and-Rural-Development-Bank تاريخ الاطلاع 2022/04/24.

- المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم (EAI-EAC).
- المجموعات التعاونية.
- مزارع الخدمات والتسويق.
- مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع.
- قطاع الصيد البحري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني، وهذا من أجل خدمة زبائنها أينما كانوا، ولكل وكالة فروع التي تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالة.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:[1]

أولا– مجلس الإدارة وهي الخلية المسيرة للبنك بالكامل، بحيث تضم:

1– الرئيس العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

وهو أعلى جهاز في البنك حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الهيكل التنظيمي،

2–لجنة المراجعة:

تشرف على جودة عملية المراجعة في البنك ككل وهي متصلة مباشرة بمجلس الإدارة والرئيس العام، وتتكون من عدد من أعضاء مجلس إدارة البنك غير التنفيذيين ولديهم خبرة جيدة في مجال المراجعة والمحاسبة والمالية،

3– الأمانة العامة:

تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة، كما تعمل على إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح، تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات، والتنسيق بين مختلف المديريات العامة بالنيابة للبنك.

4– إدارة المراجعة:

وهي مديرية تسهر على تسيير عملية المراجعة في البنك، ومن بين أبرز مهامها التأكد من أن وكالات البنك وإداراته التنفيذية تعطي إهتماما متزايدا لجودة وسلامة نظام الرقابة الداخلية .

[1] بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر ,2015-2016.ص ص380-385.

5-المفتشية العامة:

وهي المديرية المكلفة بإعداد وإرسال التقارير إلى اللجنة المصرفية والتحقيق والتفتيش في بنك الجزائر في كل ما يتعلق بنشاط البنك والحوادث التي تطرأ في إداراته المختلفة مع الحفاظ على إلتزام الإدارة بالنزاهة والشفافية في العمل .

ثانيا– المديريات العامة بالنيابة

وهي ستة مديريات موزعة بالتنظيم في البنك ككل، وهي التي تنظم وتسير جميع وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكافة وكالاته عبر التراب الوطني الجزائري، والتي تلتزم بمختلف التعليمات من الرئيس العام للبنك والعمل بها على جميع الوكالات وتتمثل هذه المديريات العامة فيما يلي:

1– المديرية العامة بالنيابة لإدارة الوسائل المادية والبشرية:

تتمثل وظيفة هذه المديرية في المحافظة على مختلف الوسائل المادية والبشرية وتطويرها وتكييفها مع الوضع الخارجي العام

2–المديرية العامة بالنيابة لتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة والخزينة:

فهي تتكفل بمتابعة كل العمليات الخاصة بالتسبيقات، الضمانات، الكفالات، تسيير الصندوق، حسابات الودائع ... إلخ، وتهتم أيضا بمختلف التطويرات والتحديثات الخاصة بالتكنولوجيا المستخدمة في البنك وفي تقديم الخدمات وتطوير أسلوبها بما يتماشى مع البيئة المنافسة ومحاولة ابتكار خدمات جديدة لإبراز قدرات البنك التنافسية.

3– المديرية العامة بالنيابة للقروض:

تشرف هذه المديرية على أهم أنشطة البنك وهو الإقراض بحيث تقوم بالإشراف على الوكالات وتسيير منحها للقروض.

4–المديرية العامة بالنيابة للتحصيل:

تمثل هذه المديرية جميع النواحي المتعلقة بالمنازعات القضائية للبنك أو على البنك، ومتابعة القروض والمستحقات والضمانات وتحصيلها.

5-المديرية العامة بالنيابة للاستغلال:

تهتم هذه المديرية بتنشيط أعمال البنك وزيادة وتيرة الحصول على الزبائن وتحقيق معدلات جيدة وأيضا يهتم بتأطير الشبكة على مستوى كل الوكالات الموزعة على التراب الوطني

6-المديرية العامة بالنيابة للعمليات الدولية:

تشرف على العمليات المصرفية الخارجية كالاعتماد المستندي في الاستيراد والتصدير من وإلى الوطن وتسوية مختلف العلاقات المصرفية خارج الوطن

ثالثا: المجمع الجهوي للاستغلال GRE

ويتولى المجمع الجهوي للاستغلال مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة ومراقبة ومتابعة الوكالات البنكية التابعة له ويتكون هيكله التنظيمي من الوظائف الآتية :

- المدير
- خلية المراقبة
- الأمانة العامة
- نائب المدير
- دائرة الإدارة والمحاسبة
- خلية التحصيل
- مصلحة الشؤون القانونية .
- الدائرة التجارية

رابعا- الوكالة المحلية للاستغلال

وهي الجهة التنفيذية التي تتعامل مع الزبائن، وتشمل ما يلي:

- مدير الوكالة: يترأسها مدير يعمل على القيام بالتسيير، المراقبة، إصدار الأوامر وإتخاذ القرارات .
- الأمانة: تتمثل مهمتها في مساعدة المديرعلى القيام بوظائفه الإدارية (بريد، إستقبال مكالمات...إلخ)
- عون الاستقبال: يعد الوسيط بين مختلف مصالح الوكالة.
- نائب المدير: وهو المسؤول الثاني بعد المدير حيث ينوبه في غيابه ويساعده على أداء مهامه وعن تسيير القسمين الواجهة الأمامية (شبابيك إستقبال العملاء) والواجهة الخلفية (مختلف مصالح الوكالة). والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم 13 :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

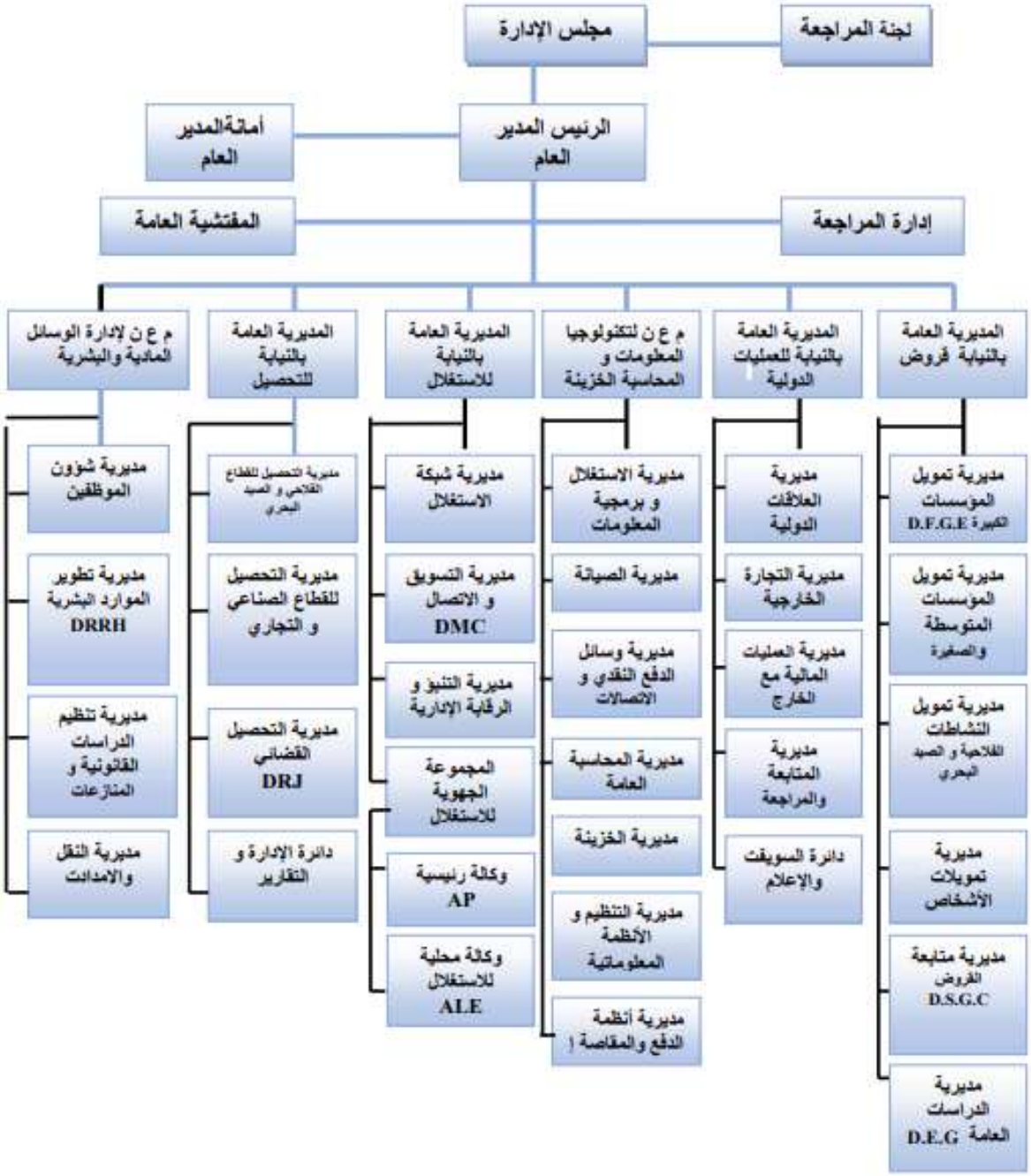

المصدر: فضيلة بوطورة. مرجع سابق. ص 379.

المطلب الثالث: آليات النشاط الرقمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمد بنك البدر في نشاطاته اليومية على برنامجLOGICIEL يدعىSYBU ، كما أن الهدف الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو تلبية رغبة الزبون والوصول إلى رضا العملاء، أيضا محاولة إيصال مختلف التكنولوجيات الحديثة إلى مختلف شرائح المجتمع وتعريفهم بكل المنتجات الجديدة من أجل الإستغلال الأمثل للشبكة المعلوماتية المتطورة على مستوى البنك.

أولا: الخدمات الرقمية المقدمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة خدمات لزبائنه انطلاقا من إتاحة فتح حساب بنكي لدى المؤسسة بتقديم وثائق تختلف حسب حالة الزبون من العادي إلى التجاري والمؤسساتي او الأطفال، بعد تقديم الوثائق اللازمة؛ يقدم للزبون بطاقة تعتبر كدليل يمكنه استعراضها عند أي إجراء يقوم به؛ كسحب، تحويل، أو تفقد الرصيد تسمى بـ RIBتحتوي رقم الحساب المتكون من عشرين رقما وهو خاص بكل زبون

إن الخدمات المتمثلة في تقديم القروض، البطاقات الذكية (البطاقة الذهبية، البطاقة العادية وبطاقة توفير) إضافة إلى سحب أو إيداع الأموال أو الودائع ومختلف الخدمات الجانبية المقترحة إلكترونيا عبر الموقع الإلكتروني لبنك بدر، كشف الحساب، ومعرفة الرصيد وحتى تحويل الأموال لجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، حيث يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية رائدا على المستوى الوطني في استعمال التكنوولجيات الحديثة ومواكبة التطورات العالمية[1].

وقد اقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفترة الاخيرة بطاقته البنكية الدولية الجديدة (ماستر كارد) ، وإتاحة استعمالها في شراء السلع والخدمات السياحية، وذلك عن طريق استعمال التطبيق MasterCard (Buy1 Get 1)، وتسهيل عمليات السحب من الموزعات الالية (DAB) والشبابيك الالية GAB) (خارج الوطن والتي تحمل شعار ماستر كارد، وكذلك تسهيل عمليات تسديد المشتريات من خلال البطاقات البنكية لاجهزة الدفع الالكتروني(TPE) وتوفير ولوج دائم ومؤمن إلى أموال الزبائن في الخارج على مدار الساعة، حيث يؤمن برتوكول الدفع الآمن(3D Secure) عمليات الدفع الالكتروني بفضل تقنية البطاقة البنكية الذكية (EMV)[2] .

[1]حيثر هواري. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إصلاحات المنظومة المصرفية (حالة الجزائر). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم. جامعة تلمسان. 2017.ص111.

[2]الريفية. مجلة الاقتصاد الجديد03، 2021.ص194.

ثانيا: طريقة سير عملية السحب بالبطاقة البنكية في الجزائر

يتولى مركز المعالجة النقدية التابع لشركة SATIM ربط الموزعات الآلية مع مقدم خدمات front office بواسطة خطوط X25 عبر شبكة الاقتصاد الوطنية DZ-PAC، عملية الترخيص بالسحب تتم بتقديم الطلب الفوري يوجه إلى مركز الترخيص بوكالة البنك وهو يرخص أو يرفض الصفقة، وكل الموزعات الآلية بجميع وكالات البنك لديها سقف سحب محدود يتم تقييد صاحب البطاقة به

وبالتالي عملية السحب تتم بين الموزعات الآلية وشركة SATIM هي المسؤولة عن سير عمل كل البطاقات البنكية في الجزائر[1]. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم14: كيفية سير عملية السحب بالبطاقة البنكية في الجزائر

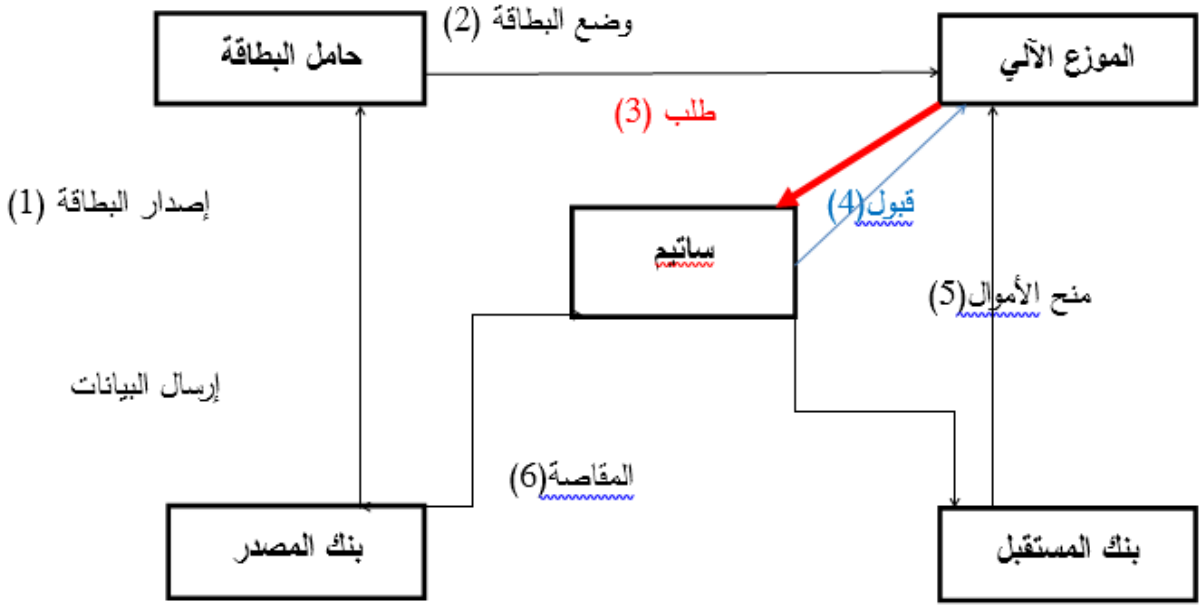

المصدر: عامر بشير. مرجع سابق. ص247.

ثالثا: مستوى تطبيق التجارة الإلكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تشهد الخدمات الإلكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية قدرا كبيرا من التطور، مما حقق الكثير من الضغط على الشبابيك التقليدية في مجال السحب، خاصة بعد توسيع منح البطاقة (la carte Inter Bancaire –CIB)

[1] عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2012.ص247.

كذلك توفير الخدمات عبر الموقع الإلكتروني للبنك وما يسهل الأمر أكثر هو التعاون بين مختلف البنوك في إطار البطاقات الذكية حيث تمكين سحب مبلغ ببطاقة ذكية من البدر في صراف آلي خاص ببنك التنمية المحلية BDL أو البنك الوطني الجزائري BNA.

إن الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتميزة بكفاءتها ونوعيتها تجذب المستهلك أو الزبون ، إذ وبالرغم من أن للبنك جمهور واسع من الشيوخ إلا أنهم لا يتوانون عن طلب البطاقة الذكية ومحاولة كشف الحساب عن طريق الموقع الإلكتروني بدل تحمل عناء التنقل للبنك، وبفعالية كبيرة؛ إضافة إلى خطة الحماية المطبقة من طرف السلطات في حماية زبائن البنوك من الإختلاس الإلكتروني، والسرية التامة التي تحظي بها كل معاملاتها التجارية ,حيث نجد برنامجا خاصا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (OUTLOOK)يمكنك من تسليم وإستلام وتبادل معلومات ، ومستندات لكل مؤسسات ووكالات بنك البدر على مستوى القطر.

رابعا: البطاقة الذكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمنح هذه البطاقة بطلب من الزبون الموثوق فيه، حيث يسعى البنك لبيع أكبر عدد ممكن من البطاقات الإلكترونية بإلزام الزبون ملأ اتفاقية التاجر للحصول على نظام الدفع عبر البطاقة الإلكترونية، تحوي الإتفاقية كل المعلومات الخاصة بالزبون إضافة إلى شروط الحصو ل على البطاقة البنكية

البطاقة الذكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تعتبر ورقة نقدية حديثة، تحتوي على شريحة سيم (sim) وشريط ممغنط، تعرف أيضا ببطاقة CIB، حيث يملك بنك البدر الأنواع التالية من البطاقة الذكية:

- بطاقة السحب : مهمتها سحب الأموال المودعة في البنك، تتراوح قيمة المبلغ المسحوب بين 5000.00دج _50000.00دج للتجار و 5000.00دج _10000.00دج للموظفين، هذه المبالغ خاضعة للتغيير.
- بطاقة الدفع: تختص بدفع قيمة المشتريات عبر جهاز خاص يتواجد حاليا لدى عدد من تجار.
- بطاقة توفير
- البطاقة الفضية والذهبية.
- كما قد تم إضافة البطاقة الذكية الممغنطة مزودة بشريحة سيم (Mégration en carte a puces) كبطاقة حديثة أكثر تطورا وأكثر أمانا.

إن وجود بطاقة ذكية بحوزتك هي تعني إجراء المعاملات البنكية دون تنقل، وتسريع عمليات السحب والدفع النقديين، وتسهيل الدخول إلى الحساب البنكي عبر كامل شبكة بدر بنك وتسديد المشتريات ولو بدون سيولة، وتزويد حساب الادخار عن بعد، حيث يتيح البنك:

- بطاقة الدفع الذهبية بين البنوك CIB
- البطاقات البنكية القابلة للشحن CBR
- بطاقة بدر توفير مرتبطة بحساب التوفيرLEB أو دفتر التوفير للفلاح LEF

إن حماية زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له استراتيجية مهمة مطبقة من قبل السلطات الوصية على بنك البدر بالجزائر، إذ لحد اللحظة لم يتم ملاحظة أي عملية اختلاس إلكتروني أو أي تسريب للمعلومات السرية سواء من الموزعات الآلية أو عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك، ما يجعل زبائن البنك في أريحية تامة ورضا كامل عن جودة الخدمات المقدمة في البنك [1].

الشكل الموالي يوضح بعض أنواع البطاقات البنكية على مستوى البنك.

الشكل رقم15: البطاقات البنكية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

[1] خثير هواري، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من منظور تطوير وسائل الدفع الإلكتروني – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05 العدد (01) 2021، ص ص211-224.

المبحث الثاني: كيفية إعتماد التكنولوجيا المالية في بنك BADR

عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة تحولات تهدف إلى عصرنته وتطوره، منها ما استحدث في ظل جائحة كورونا "كوفيد19" لتسهيل المعاملات و تطبيق البروتوكول الصحي. ولمعرفة كيفية اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتكنولوجيا المالية باعتباره من أكثر البنوك الجزائرية التي تحاول تقديم خدمات متطورة ومواكبة كل ماهو جديد قمنا بدارسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

المطلب الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء نضرة عامة على الوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج

أولا: تقديم لوكالة BADRبرج بوعريريج (696)

تأسست وكالة بدر بوعريريج في مارس سنة 1982 تزامنا مع تأسيس البنك، ويقع مقرها في وسط المدينة، تشغل الوكالة 30 عاملا تعتمد على خبراتهم ومؤهلاتهم حيث يقوم البنك بإقامة دورات تكوينية بشكل دوري لتدريب العمال وزيادة خبراتهم وكذا كفاءتهم في التعامل مع كل تحديث وعصرنة يقوم بها البنك.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR برح بوعريريج

تحتوي الوكالة على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، سواء تعمق الأمر بالإمكانيات البشرية اوالمادية، وكل ذلك لتسييل العمل، ويشرف على هذه الوكالة:

1- مدير الوكالة :

يعتبر المدير المسؤول المباشر على سير العمل، ويتربع على رأس خلية الإدارة وهو أعلى موظف في الهرم الإداري للوكالة، فهو صاحب القرار في الوكالة والموجهة لمختلف نشاطات الوكالة

2- الأمانة العامة للوكالة :

تكمل هذه المصلحة العمل الذي يقوم به المدير وتساعده على أداء مهامه، ومن مهام الأمانة العامة:

- تسجيل البريد الصادر والوارد من وإلى الوكالة المحلية.
- تحرير المراسلات والتقارير، أمر بتميمة.....الخ.
- الفاكس، حفظ نسخة من كل المراسلات الصادرة أو الواردة .
- استقبال الزبائن ومساعدة المدير.

3- الواجهة الأمامية :

تحتوي الواجهة الأمامية على عدة مصالح، كما تحتوي هذه المصالح على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، سواء تعمق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسهيل العمل المباشر لمواجهة الزبائن.

3-1 مصلحة الصندوق :

تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات، التي تسمح بتحريك السيولة، لذلك وجب أن يكون لدى الزبون حساب كعلاقة ترتبط بالبنك حتى يتمكن من إجراء تعاملاته، مثل السحب أو الإيداع لدى البنك ونظرا لاختلاف الزبائن المتعاملين مع البنك ولهدف تنظيم البنك، فإنو توجد عدة أنواع من الحسابات كحساب جاري خاص برجال الأعمال وحساب خاص بدفتر الادخار بالفائدة وحساب خاص بدفتر الادخار بدون فائدة وغيرها.

3-2 مصلحة الشباك :

يشرف على هذه المصلحة عمال مكلفين بخدمة الزبائن، وبذلك فأن هذه المصلحة تتولى مختلف العمليات، المتمثلة في السحب، الايداع، التحولات، إعداد الصكوك المضمونة .

3-3 مصلحة الحافظة :

تشرف هذه المصلحة على عمليات التحصيل والخصم للأوراق التجارية والشيكات .

4-الواجهة الخلفية :

تحتوي الواجهة الخلفية على عدة مصالح، كما تحتوي هذه المصالح أيضا على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، وكل ذلك لتسهيل العمل البنكي وهي:

4-1 مصلحة الاستغلال: وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

- مكتب القروض: إن من بين الأدوار المهمة التي يقوم بها البنك هو منح القروض للزبائن سواء كانوا اعتباريين أو طبيعيين.

- مكتب الشؤون القانونية والمنازعات: يتولى هذا القسم عمليات فتح الحسابات أو غلقها للزبائن سواء كانوا معنويين أو طبيعيين ودراسة النزاعات، التي قد تحدث بين الوكالة وزبائنيا وتقوم هذه المصلحة بما يلي :فتح الحسابات وغلق الحسابات .وفاة الزبون وله حساب بنكي .حجز الحسابات.

2-4 مصلحة التعامل مع الخارج :وتنقسم إلى قسمين:

- مكتب الصرف: تعد عملية الصرف أو ما يطلق عليها بيع وشراء العملات من الخدمات المصرفية العامة والخاصة، في مجال الاعتمادات المستدينة وتسديد الالتزامات المالية بالعملات المختلفة للبنوك الخارجية .

- مكتب التجارة الخارجية: تقوم المصاريف التجارية بدور كبير في تمويل عمليات التجارة الدولية والاعتمادات المستدينة.

3-4 مكتب التحويلات :

ويتم بموجبها نقل مبالغ من حساب إلى آخر، وتكون إما مباشرة في حالة وجود الحسابات الدائنة والمدينة في نفس البنك، وغير مباشرة في حالة اختلاف بنوك الحسابات، وذلك عن طريق عمليات المقاصة، وكذا إيداع مبالغ الحوالات الواردة من الخزينة العمومية في حسابات الزبائن، التحويل عن طريق الربط بين وكالتين لحساب زبون تابع لنفس البنك، التحويل عن طريق الاتصال وهذا لوجود شبكة اتصال بين الوكالات لنفس البنك.

4-4 مكتب المقاصة :

وهي عملية تبادل الشيكات الدائنة والمدينة بين البنوك، وكانت في السابق تتم في البنك المركزي، حيث يكلف كل موظف منه ليقوم بهذه العملية، حيث يضع قائمة يومية لما له وما عليه من دين تجاه البنوك الأخرى، ليكشف عنها في جلسة المقاصة ليتم تسويتها وإرجاع الشيكات التي لا تستوفي ما عليها، وقبل هذه العملية يقوم العون المكلف بتسجيل الشيكات الواردة من البنوك الأخرى، في حساب خاص لدى البنك بأسماء مستفيديها إلى حين تسوية العملية داخل البنك المركزي ووجود أرصدة دائنة لحسابات الشيكات الواردة.

الشكل رقم16: الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج

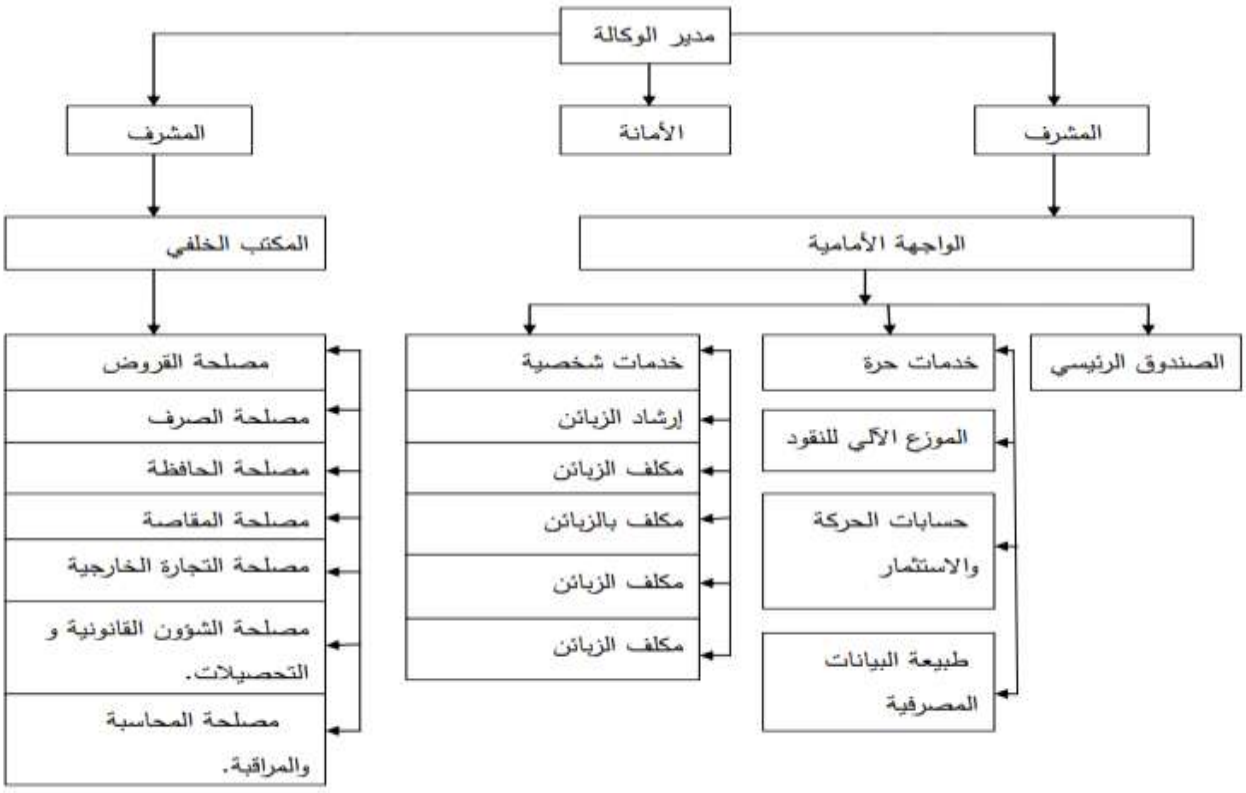

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

المطلب الثاني: التكنولوجيا المعتمدة في بنك BADR وكالة برج بوعريريج –دراسة تطبيقية–

تعتمد وكالة برج بوعريريج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على التكنولوجيا المالية بالإضافة الي تكنولوجيا الاتصال لرقمنة قطاعها والقدرة على المنافسة الداخلية والخارجية.

أولا : أجهزة الصراف الآلي [1]

هو عبارة عن آلة أوتوماتيكية يوفر لعملاء المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة دون اللجوء إلى الفرع، فهو بديل عن الحاجة إلى موظف للقيام بأي عملية، حيث يجب على العميل إدخال بطاقة بلاستيكية مرمزة تحتوي على رقم سري خاص بالعميل وبعض المعلومات الأمنية، زمن العمليات المالية التي يسمح بالقيام بها من خلال الموزع الآلي هي:

- الوصول إلى الحسابات المصرفية
- سحب القود وطلب الشيكات.
- فحص أرصدة الحسابات.
- إيداع النقود في الحسابات. (خدمة في طور الإنجاز)

وبالتالي المهمة الأساسية لأجهزة الصراف الآلي هي تقديم الخدمات الأكثر ضرورة للزبائن.

وتستعمل الوكالة نوعين من الموزعات الآلية هما:

- ✓ **الموزع الآلي النقدي DAB**: يساهم في تخفيض نشاط السحب في الفروع، فهو موجود في الشوارع والمحطات ويعمل دون انقطاع. (تم استبداله بالشباك الالي النقدي).
- ✓ **الشباك الآلي النقدي GAB**: يتم استعماله من طرف الزبائن في أوقات غلق البنك وأيضا في حالة الزبون المستعجل فهو يتيح لحامل البطاقة الاستفادة من مزاياه.

[1] www.badrbank.dz.

الشكل رقم17: الشباك الآلي للنقود GAB

وتعتبر أجهزة الصراف الآلي من الخدمات المبتكرة والجديدة في مجال الابتكار البنكي والتحديث وهي الأجهزة الأكثر استعمالا في الوكالة خاصة في جائحة كوفيد-19-.

ثانيا : البطاقات المصرفية الموجودة في الوكالة [1]

أصبحت البطاقات الائتمانية من الخدمات البنكية ذات أهمية كبيرة في قطاع البنوك تشكل إحدى الحاجات الأساسية للأشخاص في معاملاتهم، وهذه البطاقات المصرفية موحدة في جميع البنوك وذلك لتسهيل العمليات البنكية بين الزبائن.

1- بطاقات الدفع ما بين البنوك CIB:

بطاقة سحب ودفع ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وباسم البنك المصدر تتضمن قرض إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار، كما تحمل هذه البطاقات مقاسات موحدة مصنوعة من طرف شركة(SATIM).

* **شروط إصدار هذه البطاقات** : يختص إصدار هذه البطاقات لزبائن البنك مجموعة من الشروط وهي موجهة إلى :

- ✓ الأشخاص الطبيعيون أصحاب الحسابات البنكية بالدينار.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون مهنة معترف بها حسب الأصول مع دخل ثابت.

[1] www.badrbank.dz.

- ✓ ممثلو أو وكلاء الشركات أو المؤسسات التي لديها حساب بنكي جاري، وفي هذه الحالة يتم إصدار البطاقة على الحساب البنكي للشركة.
- ✓ بالإضافة الى الأشخاص الطبيعيون أصحاب دفتر التوفير.

* **مميزات البطاقات CIB: تمكن** حاملها او العميل من:

- ✓ إجراء عملية السحب والدفع بكل أمان على مدار 24 ساعة/ 24ساعة وخلال 07أيام/07 أيام.
- ✓ عمليات الدفع من خلال أجهزة الدفع الالكتروني "TPE "لدى التجار.
- ✓ عمليات الدفع عبر الانترنت.
- ✓ عمليات السحب من الموزعات الالية للبنك " DAB "والشبابيك الالية "GAB".
- ✓ الاطلاع على رصيدمن خلال الموزعات والشبابيك الالية عبر شبكة "بدر بنك ".

* **أنواع البطاقات CIB :**يقدم البنك عدة أنواع من هذه البطاقات، والتي تلبي عدداً متنوعاً من احتياجات العميل المالية ، وهي كالآتي :

1 – بطاقات الدفع ما بين البنوك CIB الكلاسيكية:

وهي بطاقة محلية مرتبطة بالحساب البنكي توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، تقدم لزبائن البنك وفق شروط محددة كمداخيل الزبائن وأهميتهم، للحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنك والعميل يتضمن هذا العقد مجموعة من الشروط والمواصفات، مدة صلاحية هذه البطاقة عامين.

2– بطاقات الدفع ما بين البنوك CIB الذهبية:

وهي مرتبطة بالحساب البنكي، ولها سقف سحب محدد صالحة للاستخدام لمدة عامين فقط في الجزائر، هذه البطاقة مخصصة لزبائن البنك الذين يتجاوز دخلهم 10 ملايين سنتيم.

3– البطاقة البنكية القابلة للشحن CBRI:

هي بطاقة محلية مرتبطة بالحساب البنكي، ويمكن من خلالها دفع قيمة المشتريات بكل سهولة وهي صالحة لمدة عامين. وميزة هذه البطاقة أنها تعمل في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط، كما توجد بطاقة القابلة للشحن الذهبية وهي مخصصة للزبائن ذوي الدخل أكثر من 10 ملايين سنتيم.

4- بطاقة بدر (TAWFIR):

هي عبارة عن بطاقة مرتبطة بحساب دفتر التوفير وهي صالحة لمدة عامين ويمكن استخدامها محلياً فقط .وهي بطاقة حديثة الاستعمال تنقسم حسب نوع الزبون او صاحب الحساب الى:

- دفتر التوفير للفلاح (LEF)بفوائد أو بدون فوائد،
- حساب ادخار الاشبال (LEJ) اقل من 18 سنة
- حساب التوفير للعملاء (LEB)

5- بطاقة الاعمال (Carte d Affaires) :

هي بطاقة تم استحداثها خاصة بالتجار، وهي بطاقة خاصة للتعامل بالمبالغ الكبيرة.

6- البطاقات البنكية الدولية (Master CARD):

وهي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع موجهة للزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة، تسمح للعميل القيام بعمليات الدفع عن طريق الأنترنت أو عن طريق آليات الدفع الإلكتروني في الداخل وفي كل أنحاء العالم. تتيح لحاملها:

- القيام بعملية السحب من الموزعات الآلية DAB والشبابيك الآلية GAB في الخارج والتي تحمل شعار "ماستر كارد".
- عمليات تسديد المشتريات، السلع والخدمات من خلال البطاقات البنكية لأجهزة الدفع الالكتروني TPE التي تحمل شعار "ماستر كارد".
- عمليات الدفع عبر الانترنت في المواقع الالكترونية المؤمنة التي تحمل شعار "ماستر كارد"

وهي نوعان:

✓ **البطاقة البنكية الكلاسيكية:** يقدر سقف سحب هذه البطاقة800 أورو بالنسبة للوكالة.

الشكل رقم18: بطاقة ماستر كارد الكلاسيكية

✓ **البطاقة البنكية تيتانيوم:** يقدر سقف هذه البطاقة في الوكالة ب 1000 أورو في الأسبوع.

الشكل رقم19: بطاقة ماستر كارد تيتانيوم

الجدول رقم07: يمثل تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة في الوكالة خلال الثلاثي الأول من سنة 2022

البطاقة الشهر	جانفي	فيفري	مارس	مخزون البطاقات
Cib Classique	16	53	69	185
CIBR	07	01	00	22
CIB GOLD	06	34	34	36
TAWFIR	08	00	00	224
Master card	00	01	02	00
Carte d Affaire	23	69	17	00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من البنك

ثالثا: خدمات البنك الإلكترونية

إن دخول البنوك الأجنبية شبكة الأنترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة يلزم ضرورة دخول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لهذه الخدمة لواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن عرض البنوك الأجنبية.

1- خدمة E-banking (موقع الصيرفة الإلكترونية)[1]

هي عبارة عن إجراء العمليات المكتبية بشكل إلكتروني والتي تعد الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها، بدا العمل بها سنة 2012 وكان يتم اقتطاع مبلغ معين كضريبة وفي سنة 2020 مع ظهور الكورونا أصبحت الخدمة مجانية.

[1] www.badrbank.dz.

2- خدمة BADR Online:

خدمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الإلكتروني عبارة عن بوابة إلكترونية يتم فيها عرض الخدمات الإلكترونية للبنك وتتيح هذه الخدمة للزبائن التمكن من تسيير حساباتهم البنكية عن طريق الهاتف النقال أو الكمبيوتر بدلاً من التفاعل البشري، وينم ذلك بالدحول لموقع BADR .net.

3- خدمة الرسائل القصيرة:SMS

باستخدام العميل للهاتف النقال يمكنه البقاء على إطلاع على حسابه بطريقة سهلة وبسيطة، وتنقسم إلى نوعان من الخدمات:

- **خدمات الرسائل التلقائية** (SMS **PUSH**): تمكن العملاء من تلقي تنبيهات فورية حول التغييرات في رصيد حساباتهم، مثل تفاصيل السحب والإيداع.

- **خدمات الرسائل حسب الطلب** (**SMS PULL**): من خلال طلب تفاصيل محددة مسبقًا، يمكن للعملاء الحصول على ردود سريعة على العديد من المنتجات والخدمات من خلال الرسائل القصيرة، مثل رصيد الحساب والمبلغ وتاريخ آخر إيداع / سحب...إلخ.

رابعا: وسائل الدفع الإلكتروني للوكالة:

تتبنى الحكومة استراتيجية شاملة تستهدف الاعتماد على المدفوعات الرقمية كأداة للتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، وذلك عبر تحديث البنية الأساسية للاتصالات وإقرار أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والقطاع المالي، حيث ألومت الدولة من خلال قانون المالية 2018 التجار بوضع وسائل الدفع الإلكتروني، حتى يتسنى لهم بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

1- أجهزة الدفع الإلكتروني: يعد جهاز TPE ^Terminal Paiement Electronique^ بمثابة عامل تجاري يسمح بقبول عمليات الدفع المالي ومعالجتها بشكل آمن، فهو يقوم بقراءة البطاقة البنكية عبر الشريط المغناطيسي يكفي أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقة الائتمان والموصول مباشرة والموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدوره يقوم بتأكيد كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص من الزبون بعد أن يدخل الزبون رقما سريا خاصا به يعرف برقم التعريف الشخصي السري (PIN) يسمح بالتأكد من هوية حامل البطاقة، بعد ذلك يقوم الحاسوب المركزي بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر وكل هذا يتم في جزء من الثانية.

الشكل الموالي يوضح نموذج لجهاز الدفع الالكتروني.

الشكل رقم20: جهاز الدفع الالكتروني TPE

يوجه جهاز الدفع الإلكتروني إلى فئة التجار والمؤسسات ورجال الأعمال، ويسمح لحاملي البطاقة بدع ثمن مشترياتهم وتسديد فواتيرهم بسرعة وبحماية تامة عند كل عملية.

ويتميز جهاز TPEب:

- **السرعة:** من مميزاته أنه يقلص الوقت فخلال بضعة ثواني فقط بإمكانك معالجة مختلف العمليات؛
- **السهولة:** بحيث أنه جهاز سهل الاستعمال.
- **الأمان والحماية:** وهي أهم ميزة يمتاز بها، حيث أنه يحل مشاكل نقل الأموال ويساهم في الحماية من خطر التلاعب بالأموال، كما أنه يتفادى الأخطاء والأوراق النقدية المزورة.

المطلب الثالث: إنجازات وكالة BADRبرج بوعريريج والعوائق التي تواجهها في اعتماد التكنولوجيا المالية.

إن القرار بتبني التكنولوجيا المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية منوط بالكثير من العقبات والعوائق، من حيث استعداد الزبون لتقبله وتمكنهّ من آلياتها ووعيه بمزايا، كما ان البنك حقق مجموعة من الإنجازات التي ساهمت في عصرنته.

أولا: إنجازات الوكالة

تحمل ابتكارات التكنولوجيا المالية فوائد محتملة لجميع مستخدمي الخدمات المالية، وتوفير قدر أكبر من الشفافية مع منتجات أبسط، وكشف واضح للتكلفة، وتوفير قدر أكبر من الراحة والكفاءة، بشكل عام، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين تجربة العملاء من خلال توفير أفضل للمنتجات.

- ✓ من اجل رقمنة عملياته قام البنك بفتح موقع الكتروني مفعل خاص به
- ✓ خدمات مصرفية أفضل وأكثر تفصيلاً فالبنك يخضع للتنظيم وتعرف كيفية تقديم المنتجات إلى سوق.
- ✓ تكاليف معاملات أقل وخدمات مصرفية أسرع فالابتكارات في التكنولوجيا المالية قد تسرع التحويلات والمدفوعات وتقلل من تكاليفها.
- ✓ عمليات مصرفية محسنة وأكثر كفاءة قد يسمح الابتكار بإجراء العمليات في بيئة أكثر أمانا بفضل استخدام تقنيات التشفير أو القياسات الحيوية وأنظمة أكثر قابلية للتشغيل البيني مما يقلل من فرص الفشل.
- ✓ يمكن استعمال البطاقات الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في أي نقطة GAB (المقاصة الالكترونية) ليس فقط على مستواه ابتدا من2020/01/05.
- ✓ كفاءة في الأداء فقد مكنت التقنيات الحديثة للبنك من تسيير العدد الهائل من الحسابات البنكية لزبائنها دون الحاجة إلى زيادة عدد الموظفين مع تحقيق السرعة في إنجاز المعاملات.
- ✓ التحرر من قيود الزمان والمكان بعد إدخال التقنية في العمل المصرفي أصبح بالإمكان التعامل مع البنك وإجراء المعاملات، وتلقي الخدمات من أي مكان خارج مقراها وفي أي وقت خارج أوقات العمل الرسمي.
- ✓ تقديم خدمات جديدة أدى تطبيق التقنيات الحديثة على تمكين البنوك من تقديم خدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، كما أتاحت لهؤلاء الزبائن الاستفادة من فرص أفضل لتوظيف أموالهم.

ثانيا: العوائق التي تواجهها الوكالة

من بين المعيقات التي تواجهها الوكالة فيما يتعلق بمجال الخدمات الالكتروني ما يلي:

- ✓ سيطرة الأساليب التقليدية على مناخ العمل الإداري في الوكالة، وصعوبة التمكن من تجاوزها حيث أن موظفي الوكالة لايزالون يعتمدون على الأوراق في إجراء المعاملات البنكية، وهذا راجع لضعف الثقافة المصرفية للعملاء.
- ✓ ضعف استراتيجية الترويج المصرفي لخدمات الصيرفة الإلكترونية المقدمة من طرف الوكالة.
- ✓ غياب الثقافة المصرفية للزبائن فأكثر العملاء لديهم ضعف في التعامل مع لغة التكنولوجيا، فكيف يمكنهم استعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة وحفاظهم على الرقم السّري، وبالتالي اكتفائهم الصك البنكي.
- ✓ ويجدر الذكر بأن الوكالة متخصصة في مجال القطاع الفلاحي أغلب العملاء في هذا المجال يفضلون التعامل على أساس الطريقة التقليدية؛ عدم تمكنهم من استخدام الهواتف الذكية او لارتفاع أسعارها.
- ✓ سقف السيولة المحدود من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر جميع وكالاته يحول دون جذب زبائن إلى الولوج لخدمة الصيرفة الإلكترونية رغم ان حامل البطاقة يمكنه رفع سقف السيولة حسب طلبه.
- ✓ نقص السيولة على مستوى الموزعات الآلية وكثرة الانقطاعات في شبكة الاتصال (ضعف الانترنت)، بالإضافة إلى الإهمال وعد صيانتها.
- ✓ الزبون ملزم للانتظار فترات طويلة مقابل حصوله على بطاقة ماستر كارد بالإضافة الى ارتفاع تكاليف التعامل بها بالمقارنة مع باقي البطاقات الدولية.

خلاصة الفصل:

تسعى البنوك الجزائرية جاهدة للحاق بالركب العالمي للتطورات التكنولوجية وتعظيم الإستفادة من التقنيات الحديثة، رغم ما تعانيه المنظومة البنكية من المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة غير أنها لم تستطع لحد الساعة تسخير هذه التقنيات بشكل فعال وتعزيز إستخدامها ،وذلك بتركيز الجهود لإيجاد الأدوات والآليات الكفيلة بتفعيل النشاط الرقمي وتوفير البيئة الملائمة لتوسيع إستخدام التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية كنموذج لذلك قمنا بدارسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة برج بوعريريج وجدنا أن مستوى تطور الصيرفة الإلكترونية الجزائرية يبقى متواضعا نسبيا وبعيدة كثيرا عن مستوى الأداء عالميا وعدم وجود تطبيق فعلي للتكنولوجيا الحديثة وذلك راجع لعدة عوامل تتعلق بثقافة المواطن الجزائري الذي يرفض التعامل الافتراضي، إضافة إلى العوامل العديدة التي سبق ذكرها والتي تعيق اعتماد كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا المالية.

أصبح التوجه نحو الصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات ضرورة حتمية فرضتها التطورات الحالية ونخص بالذكر جائحة كوفيد -19- والتي أجبرت اقتصادات العالم على التوجه نحو اقتصاد رقمي أساسه التكنولوجيا الحديثة، وهذا في ظل المنافسة التي تشهدها الساحة البنكية، كما عملت الجزائر على النهوض بالصناعة البنكية من خلال إنشاء شركة العلاقات التلقائية ما بين البنوك satim التي تعمل على توفير المناخ الملائم من أجل عصرنة القطاع المصرفي عن طريق الوقوف على ضمان السير الحسن والآمن لمتخلف المعاملات المصرفية المتعلقة بالدفع الإلكتروني.

الخاتمة

خاتمة:

اكتسحت شركات التكنولوجيا المالية العالم و أصبحت واقعا يفرض نفسه على العالم من خلال تقديمها لخدمات مالية متعددة و بكفاءة و جودة عالية ما أدى إلى ارتفاع المنافسة، حاولنا من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على التكنولوجيا المالية" FinTech "كموجة من التطور في الصناعة المالية التي تقترن بتقنية الاتصالات والمعلومات العالية من خلال توضيح دور "FinTech " في الصناعة المالية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. من خلال التعرف على أهم التقنيات المالية الرقمية وتقييم أداء القطاع المصرفي الجزائري، اعتمادا على مؤشرات الوساطة المصرفية والسالمة المالية وكذا مؤشرات الشمول المالي، مع مناقشة وتحليل أهم منافع وتحديات تبني التكنولوجيا كآلية لرفع أداء المؤسسات المصرفية الجزائرية بعد إعادة هيكلتها والإصلاحات التي عرفتها بالضافة الى زيادة درجة عمقها المالي، من خلال اخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج لتقيم مدى اعتماد هذه الأخيرة على احدث التكنولوجيا المالية باعتباره بنك BADR من اكثر البنوك الجزائرية سعيا وراء تطوير اجهزته ورقمنة تعاملاته وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يمثل تبني تقنيات ومنتجات التكنولوجيا المالية فرصة هائلة أمام البنوك لتعزيز أدائها وتحقيق ميزة تنافسية، وذلك بجعل الخدمات المالية والمصرفية أكثر سهولة وكفاءة وأقل تكلفة.
- أظهرت مؤشرات الوساطة والسلامة المصرفية، أن هناك تحسن تدريجي في مستوى حجم الودائع، وتقديم القروض، تكوين رأس المال الثابت، تحقيق معدل معتبر للملاءة المالية، ومستوى مرضي الإيرادات والارباح.
- تشير مؤشرات الشمول المالي إلى وجود نقص كبير في تعميم المنتجات والخدمات المصرفية على أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات، مما يشير على ضعف مستوى أداء القطاع المصرفي من منظور توسيع الشمول المالي في الجزائر.
- تتمثل الدوافع الأساسية لتبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري، في قدرتها على تحقيق شمول مالي أفضل، وخفض تكلفة الخدمات، ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية، وإدارة الهوية الرقمية وجمع البيانات حول المخاطر، مما يجعل أداء القطاع أكثر تطورا وقادرا على مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية.
- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري العديد من التحديات المالي، ضعف البنية التحتية الرقمية، انخفاض خدمة الأنترنت وارتفاع تكلفتها، تفضيل استعمال النقد، ضعف الدعم الحكومي للبنية المعلوماتية، محدودية الأطر التي تنظم وتحمي المعاملات الإلكترونية، إلى جانب

ضعف كل من مستوى التثقيف المالي وتطوير بيئة الأعمال. مما يستدعي تبني استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة هذه النقائص وإنجاح التحّول إلى الاقتصاد الرقمي .

بناء على النتائج المتوصل إليها توصي هذه الدراسة بما يلي:

- ضرورة إتاحة خدمة الأنترنت وخفض تكاليفها، مع تكثيف انتشار شبكة الاتصال اللاسلكي، وتطوير أنظمة المدفوعات، لضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة.
- تشجيع الإقبال المكثف على الدفع الإلكتروني، من خلال الإعلام على الحوافز الضريبة وغير الضريبة للاستثمارات في مجال الدفع الإلكتروني، مع إلزام البنوك بتوفير متطلبات الدفع الإلكتروني.
- العمل على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، الأمر يساهم في تعزيز التثقيف والتوعية المالية لتغيير الثقافة السائدة على اعتماد النقد، مع حماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية.
- العمل على إجراء إصلاحات أوسع نطاقا لبيئة الأعمال في القطاع المصرفي الجزائري، كتخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية، مما يسهل دخول شركات التكنولوجيا المالية القائمة؛
- الاستفادة من تجارب الدول العربية التي قطعت شوطا كبيرا في اعتماد التكنولوجيا المالية، خاصة فيما تعلق بإنشاء المختبرات التنظيمية التي تسمح باختبار منتجات وخدمات الرقمية، والإطار الرقابي لمنصات التمويل الجماعي.
- وضع إطار قانوني يسمح بإنشاء شراكة بين شركات التكنولوجيا المالية ومؤسسات القطاع المصرفي، لتعزيز قيمة التعاون بينهما، فشركات التكنولوجيا المالية تبحث على تعزيز الثقة وتعظيم قاعدة عملاءها يمكن للبنوك الحالية توفيرها، في حين تبحث البنوك على تسريع الابتكار وتحقيق ميزة تنافسية. مما سيسهم ال محل في تطوير أداء القطاع المصرفي واعتماده على كل ماهو جديد من تكنولوجيا مالية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

1/الكتب:

1- أحمد دغيش، السندات التجارية المستحدثة ووسائل الدفع الحديثة، دار الخلدونية، ط1، الجزائر،2016.

2- بلعيساوي محمد الطاهر، الوجيز في شرح الأوراق التجارية، دار هومة، ط5، الجزائر، 2016.

3- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة،2008.

4- فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2013

5- طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

6- عبيدي الشافعي، قانون القرض والنقد، الموسوعة الجنائية، دار الهدى، الجزائر، 2009

7- عبد القادر بحبح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8- عبد الكريم أحمد قندوز.التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي.2019.

9- فريد حبيب ليان. التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل. اتحاد شركات الاستثمار.2019.

10- لعشب محفوظ، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

11- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

12- هبة عبد المنعم، ويوسف رامي عبيد. منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. صندوق النقد العربي، أبو ظبي رقم 125. 2019.

13- ومضة، بيفورت. التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاعات الخدمات المالية.2016.

2/ المجلات والدوريات:

1- اتحاد المصارف العربية. البلوك تشين" ثورة تقنية في عالم المال والتجارة سيشهدها العالم في السنوات المقبلة، مجلة شهرية متخصصة، العدد 446. 2018.

2- أقاسم، ا، والرحيم، و. التكنولوجيا المالية كتوجه نقدي ومالي جديد للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. مجلة الباحث الاقتصاد. المجلد 7 العدد (11).2019.

3- بن علقمة مليكة. ويوسف سائحي. دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع المالية والمصرفية .مجلة الاجتهاد للدراسة الاقتصادية والقانونية. المجلد 07العدد (03).2018.

4- بوزرب خيرالدين. الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاع المصرفي: قراءة في التجربة الهندية مع دراسة حالة بنكHDFC ، كتاب جماعي حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال .المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين- ألمانيا.2019.

5- بومود إيمان، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد10 العدد (1). 2020.

6- حرفوش سعيدة،التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية .المجلد 11العدد (03) .2019.

7- خثير هواري، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من منظور تطوير وسائل الدفع الإلكتروني – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05 العدد (01).2021.

8- سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، ديسمبر 2016

9- سيد أعمر، ز. وبن عبد الفتاح، د. التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. مجلة التكامل الاقتصاد المجلد 08 العدد (01).2020.

10- شريف مصباح أبو كرش. عصر التكنولوجيا المالية الجديد (فنتك)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26، العدد (1).2019.

11- صندوق النقد الدولي. التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفصل الخامس، آفاق الاقتصاد الإقليمي. 2017.

12- عبد الله خبابه، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية . البنوك التجارية . السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008.

13- عبد الرحيم، وهيبة. شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة عالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 04 العدد (1). 2018.

14- عبد الرضا، م وحيدر. م، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي. مجلة جامعة جيهان ارابيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 2019.129.

15- علي عبد الحسين الفضل. فاعلية الحوسبة السحابية في تدعيم قواعد البيانات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المختصين في المعلوماتية في المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 18، العدد03. 2016

16- فنتك السعودية. مذكرة التقنية المالية (فنتك) .2020.

17- لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي، الواقع والافاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7 العدد(03). 2018.

18- نفيسة الخير، التقنيات المالية الحديثة، صندوق النقد العربي 2020.

19- وفاء حمدوش، لمياء عماني،سمية بن علي. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12,العدد (4). 2021.

3/ المؤتمرات والملتقيات:

1- اسمهان بقبق ليلى، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، ملتقى وطني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 11 /12 مارس، 2008.

2- بشير بن عيشي، عبد االله غالم، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية انحازات –وتحديات، المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتقنيات، جيجل، الجزائر، 7/6 جوان، 2005.

3- غسان سالم الطالب. العملات الرقمية وعلاقتها بالعقود الذكية، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، دبي.2019.

4- لمياء عماني، وفاء حمدوش. تحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية منصات التمويل الجماعي نموذجا، المؤتمر العلمي الدولي الثامن المشترك حول الاعمال والادارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المنظمات الخاصة والعامة، بتعاون بين الجامعة الأردنية وجامعة القدس المفتوحة، الاردن. 23-2019/04/24.

5- مريم قشي، ايمان بركان .أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات «التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة »دار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا . 24-2021/03/25.

6- مليكة زغيب، حياة نجار، المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، النظام البنكي الجزائري (تشخيص الواقع وتحديات المستقبل)، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر، 2004.

4/ رسائل جامعية:

1- العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010

2- باكور حنان، الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014.

3- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخر ات وتمويل التنمية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 /2006.

4- بورمه هشام، ِ النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008 / 2009.

5- بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر ,2015-2016.

6- دلال برابح، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية (حالة المصارف الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، المسيلة، الجزائر، 2011/2010.

7- دمدوم زكرياء، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (2000.1990) دراسة تحليلية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2001/ 2002.

8- رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ،2006.

9– عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2012.

10– عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005 .

5/ التقارير والقوانين:

1– أمر رقم (75–59)، المؤرخ في1975/09/26، المتضمن القانون التجاري، ج ر، العدد101، الصادر في1975/12/19.

2– أمر رقم (03–11) المؤرخ في2003/08/26، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر، العدد52، الصادر في2003 /08/27

3– بنك الجزائر. التطور االقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي.2018.

4– صندوق النقد العربي. التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة.2020.

5– صندوق النقد العربي. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.2019.

6– قانون رقم (18–05) المؤرخ في 2018/05/10، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر، العدد 28، الصادر في 2018/05/16.

6/ المواقع:

htpps://arab.cio :org
https://www.satim.dz/ar
https://www.bank-of-algeria.dz
www.badrbank.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Books:

1- Comité de Bâle. (2018). sur le contrôle bancaire, Implications des évolutions de la technologie financière pour les banques et les autorités de contrôle bancaire, Banque des Règlements Internationaux, Février.

2- Nicoletti, B. (2017). The future of Fintech (Integrating Finance and Technology in Financial Service). In Artificial Intelligence.
3- lobal FinTech Adoption Index,2019.

2/ Journals and periodicals:

1- Anjan V. Thakor. (2019). Fintech and Banking:What do we know, Journal of Financial Intermediation. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2019.100833.
2- Deepak. (2019). (WHAT IS REGTCH.? – YOUR GUIDE FOR , WORKING PEIPER ,. Disponible sur le site: https://kyc-chain.com/whatis-regtech-your-guide-for-2019.
3- Grand view research. (2019). Digital Payment Market Size, Share & Trends Analysis Report By Solution, By Mode of Payment, By Deployment, By Enterprise Size, By End Use, By Region, And Segment Forecasts, 2019 – 2025. Disponible Sur le site : https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/digital-paymentsolutions-market.
4- International Association of Insurance Supervisors. (2017). fintech developments in the insurance industry.
5- Leong, K., & Sung, A. (2018). Fintech (Financial Technology): What is it and How to Use Technologies to Crete Businesse Value in Fintech Way? International, Journal of innovation, Management and Tzchnology, 9(2).

3/ Conferences and forums :

1- Al-Ajlouni, A., & Al-Hakima, M. (2018). Financial Technology in Bankig Industry: Challenges and Opportunities. Intrnational Conference on Economics and Administrative Sciences, 1-18.
2- KPMG- 2018- FINTECH100- Leading Global Fintech Innovators- October 2018.

ملخص

تحاول هذه الدراسة فهم توازن القوى الجديد في القطاع المصرفي والمالي الناتج عن تسريع الابتكارات التكنولوجية في مجال التكنولوجيا المالية. سنحاول بداية تحليل تطور التكنولوجيا المالية والتعرف على مختلف قطاعاتها، وفهم أوجه العلاقة بين التكنولوجيا المالية والقطاع المالي ومعرفة كيف تنافس شركات التكنولوجيا المالية القطاع المصرفي من جهة وتساهم في تطويره من جهة أخرى.

بزغ عصرFinTech كشركات تقدم خدمات مستهدفة سريعة ومريحة مقابل مجموعة من الحلول المالية للمستهلكين، خلق هذا النوع المبتكر من الخدمات بيئة تنافسية جديدة قائمة أساسا وبشكل كامل على التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي أجبر البنوك سريعا على معالجة عملية الرقمنة الخاصة بها بغية الوصول لفهم أشمل لرغبات المستهلك المالية في العصر الرقمي والعمل على تلبية احتياجاته، تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع المشهد الحالي لشركات FinTech وتأثيرها على الصناعة المالية والمصرفية .خلصت نتائج الدراسة إلى أنFinTech قامت بتحسين الخدمات المصرفية للمستهلكين بشكل كبير، كما أنها قامت بتوفير بدائل للخدمات المصرفية الرئيسية بما في ذلك المدفوعات والإقراض. غير أن مستقبل الصناعة المالية المصرفية يكمن في الانتقال من المنافسة إلى تطوير أشكال أخرى من التعاون مع البنوك والشركات الناشئة Start up .

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، القطاع المصرفي، الخدمات المالية.

Abstract :

This study attempts to understand the new balance of power in the banking and financial sector resulting from the acceleration of technological innovations in the field of FinTech. We will first try to analyze the development of financial technology, learn about its various sectors, understand the aspects of the relationship between financial technology and the financial sector, and learn how financial technology companies compete with the banking sector on the one hand and contribute to its development on the other.

The FinTech era has emerged as companies that offer fast and convenient targeted services for a range of consumer financial solutions. This innovative type of service has created a new competitive environment based entirely on digital technology, forcing banks to quickly address their digitization process to gain a fuller understanding of consumer desires. This study aims to explore the current landscape of FinTech companies and their impact on the financial and banking industry. The study found that FinTech has significantly improved consumer banking and provided alternatives to major banking services including payments and lending. But the future of the financial and banking industry lies in moving from competition to developing other forms of cooperation with banks and start up companies.

Keywords : : Financial technology, Banking sector, Financial Services.